



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الفرات الأوسط التقنية

المعهد التقني / الديوانية

قسم المحاسبة

محاضرات

حقوق الإنسان والديمقراطية

السنة الدراسية الأولى

٢٠٢٤-٢٠٢٥

مدرس المادة

المدرس المساعد

سيف بسام سعيد التميمي

بسم الله الرحمن الرحيم

مفردات مادة حقوق الإنسان والديمقراطية

الأسبوع	تفاصيل المفردات
الأول	مقدمة – تعرف حقوق الإنسان ومميزات الشخصية الطبيعية
الثاني	جذور حقوق الإنسان وتطورها في التاريخ البشري، حقوق الإنسان في الحضارات القديمة
الثالث	حقوق الإنسان في الشرائع السماوية
الرابع	حقوق الإنسان في العصور الوسطى
الخامس	حقوق الإنسان في التاريخ الحديث والمعاصر، الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان
السادس	الاعتراف الإقليمي بحقوق الإنسان
السابع	المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان
الثامن	حقوق الإنسان في الدساتير العراقية بين النظرية والواقع
التاسع	الحقوق والحريات العامة، الشخصية والفكرية
العاشر	حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الحادي عشر	حقوق الإنسان الحديثة
الثاني عشر	ضمانات احترام وحماية حقوق الإنسان، الحماية على الصعيد الوطني
الثالث عشر	حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والإقليمي
الرابع عشر	النظرية العامة للحريات
الخامس عشر	الحريات في دستور العراق عام ٢٠٠٥
السادس عشر	مفهوم الديمقراطية، تعريفها والتطور التاريخي لها، مزايا الديمقراطية
السابع عشر	نقد الديمقراطية ومناقضتها
الثامن عشر	صور الديمقراطية، الديمقراطية المباشرة، مضمونها وتطبيقاتها
التاسع عشر والعشرون	الديمقراطية شبه المباشرة، مضمونها ومظاهرها
الواحد والعشرون	الديمقراطية التمثيلية النيابية، مفهومها وأركانها
الثاني والعشرون	أشكال النظام التمثيلي (النيابي)
الثالث والعشرون	النظام الرئاسي
الرابع والخامس والعشرون	النظام البرلماني
السادس والسابع والعشرون	مقومات النظام الديمقراطي
الثامن والعشرون	المواطنة، تعريف المواطنة، أبعاد المواطنة
التاسع والعشرون	مقومات المواطنة، أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية
الثلاثون	الأسس التي يقوم عليها مبدأ المواطنة

المقدمة :

لا شك إن موضوع حقوق الانسان يحظى بأهمية خاصة ليس فقط في ظل الوقت الحاضر وإنما منذ العصور الماضية، إلا إن الأهمية تتباين من عصر الى آخر، فحقوق الانسان في العصور الماضية كانت تقتصر على المساواة المدنية وحق الحرية والملكية إلا إنها لا تتسم بالثبات وإنما في حالة تطور وتعدد واسع، لا شك إن جميع الحقوق والحريات مهما تعددت صورها لا يمكن التمتع بها بشكل مباشر كونها ليست مطلقة ما لم يكن هناك تنظيم قانوني يبين مداها وآلية التمتع بها من قبل الأفراد دون أن يسبب ذلك ضرراً بحقوق وحريات الآخرين.

وتعد المؤسسات التعليمية من أبرز المؤسسات الاجتماعية القادرة على اشاعة ثقافة حقوق الانسان و تطوير الأجيال فكريا واجتماعيا وذلك من خلال ادراج مواضيع حقوق الإنسان في المقررات الرسمية وادراج مواضيعها ايضا في برامج الدورات والمؤتمرات الجامعية.

والتربية على حقوق الإنسان هي تطويع السلوك باتجاه القيم الاجتماعية العليا، وهذا ما دفع المجتمعات إلى تأسيس أنواع من العلاقات الاجتماعية والنظم السياسية، التي تكفل لهم تحقيق الحرية والحفاظ عليها وضمان عدم المساس بحقهم في اختيار طريقتهم الملائمة للحياة.

فضلاً عن إن الحقوق والحريات التي يتمتع بها الافراد في ظل تقدم الوعي السياسي والثقافي وانتشار مبادئ الديمقراطية لم تكن بعيدة عن تدخل السلطة في كل دولة من دول العالم، وإنما تصل الى حد حرمان بعض الافراد من بعض الحقوق والحريات، لذلك يستوجب توافر الحماية اللازمة لتلك الحقوق والحريات ومحاسبة من يتجاهل أو يستخف بها أي كان وفي كل مكان وزمان لأن حقوق الانسان أقرتها الشريعة الاسلامية منذ بدء الخليقة قبل أن تقرها الاعلانات والمواثيق الدولية للأفراد في كل أرجاء المعمورة احتراماً لطبيعته الانسانية.

تعريف حقوق الإنسان: إذا أردنا أن نعرف حقوق الإنسان فإن ذلك ينصرف إلى التعريف بمفردات هذا المصطلح وذلك لأنه يتألف من كلمتين بعده لفظاً مركباً ولكل واحدة منها معنى.

أولاً: تعريف الإنسان: الإنسان كائن اجتماعي كائن له وعي ذاتي ويملك زمام نفسه، ومن ثم فهو مسؤول عن أفعاله، انه الفرد منظوراً إليه من زاوية خصوصيته كإنسان. والإنسان في اللغة البشر للذكر والأنثى ويطلق على أفراد الجنس البشري، والأنس ضد الوحشة. والإنسان كائن منفتح على أمثاله، مندمج في جماعة من الأشخاص ومتجه نحو مثل أعلى.

ثانياً: تعريف الحق:

أ- تعريف الحق في اللغة: تتسم كلمة الحق في اللغة العربية بمعان عدة، منها الثبوت والوجوب، واللزوم، ونقيض الباطل، وهناك ارتباط بين مفهومي الحق والواجب في اللغة، فالفعل حق له، يفيد وجب له، كقولنا حق عليه، أي بمعنى وجب عليه أو ثبت عليه. ويعرف الحق في اللغة بأنه: حق الأمر- حَقًا، وَحَقَّةً، وَحُقُوقًا: صَحَّ وَثَبِتَ وَصَدَقَ. أن الحق: نقيض الباطل، وجمعه حُقُوقٌ وَحَقَاقٌ، وليس له بناء أدنى عددٍ. إحقاقاً للحقّ: تعزيراً للحقّ- أحقّ الله الحقّ: أظهره وأثبتته. وقال تعالى (وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ). وقوله تعالى (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ). ومخاطباً رسوله صلى الله عليه واله وسلم (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا).

ب- تعريف الحق في الاصطلاح: يعرف الحق في الاصطلاح بأنه "ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطريقة قانونية ويكون له بمقتضاها الحق في التصرف متسلطاً على كل معترف له (شيء مادي أو معنوي) بصفته مالكاً أو مستحقاً له". يُعرَف الحق (بالإنجليزية: Right) قانونياً بالمستحقات الواجبة مثل العدالة، والإجراءات القانونية، والملكيّة الشخصية، وتكون الحقوق القانونية إما حقوق أو حريات، كحرية الحماية من تدخل الآخرين، وحرية التمتع بالحياة الشخصية والممتلكات، فضلاً عن الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنين. اما الحق في القانون الدولي يعبر عن الزاوية الشخصية للقانون و يطلق عليه الفرنسيون droit subjectif لأنه القدرة أو السلطة الإدارية التي يخولها القانون لشخص من الأشخاص في نطاق معلوم وهو الاتجاه الشخصي للحق وهناك الاتجاه الموضوعي "droit objectif" ويعني المصلحة التي يحميها القانون وهناك الاتجاه المختلط الذي يعرف الحق بأنه الإرادة والمصلحة في أن واحد وهو الاتجاه- الاوفق- الذي يتطلب توافر عنصرين لقيام الحق: عنصر (غائي) يكمن فيه الهدف العملي للحق وهو عنصر المصلحة وعنصر (شكلي) يضمن لهذا الهدف وسيلة حمايته وهو عنصر الدعوى فلا يمكن تصور أن شخص يمتلك حق معين إلا لهدف يحميه القانون.

ويعرف الحق المعنوي:- بأنه سلطة لشخص على شيء غير مادي هو ثمرة فكره أو خياله أو نشاطه كحق المؤلف في مؤلفاته العلمية وحق الفنان في مبدكراته الفنية وحق المخترع في مخترعاته وحق التاجر في الأسم التجاري والعلامة التجارية وثقة العملاء. ولا يعتبر الحق حقاً إلا إذا أقره المشرع أو الدين أو العرف أو ميثاق دولي.

وللحق ثلاث عناصر: شخص الحق، ومحل الحق، والحماية القانونية.

أما تعريف حقوق الإنسان: تُعرف بأنها المبادئ الأخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تُعد نموذجاً للسلوك البشري الذي يُفهم عموماً بأنه مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز انتهاكها وهي مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونه أو كونها إنسان، فهي ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمائتها منصوص عليها كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية.

الشخص الطبيعي (الإنسان)

الإنسان أي هذا الكائن الحي الذي يتميز عن غيره من الكائنات الحية الأخرى كالحوانات والنباتات بالعقل. فكل إنسان هو شخص لأنه صالح للتمتع بالحقوق والتحمل بالواجبات، بل إن الطفل والمجنون لهما شخصية قانونية رغم انعدام الإرادة والإدراك لديهما. فإن الشخصية القانونية تثبت له بتمام ولادته وهذا ما قضت به الفقرة الأولى من المادة (٣٤) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ بنصها على أن (تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته) ، إلا أن المشرع استدرك واعترف للجنين بشخصية محددة ومقيدة بنصه في ف٢ من المادة نفسها ومع ذلك فحقوق الحمل يحددها قانون الأحوال الشخصية. وأنه هو وحده الذي يمكن أن يكتسب الحقوق وأن يتحمل بالالتزامات، إلا أن نطاق شخصيته يتأثر بمجموعة صفات تحدد حالته فنطاق الشخصية يختلف مثلاً تبعاً ما إذا كان الشخص مواطناً أو أجنبياً، إذا يتمتع المواطن ببعض الحقوق لا يتمتع بها الأجنبي.

مميزات الشخصية الطبيعية

أولاً- اسم الشخص: وهو ما يميز الشخص عن غيره، وهو كلمة تنطق وتكتب ، تختارها الأسرة للطفل عند ولادته، وتسجل له في سجلات الأحوال المدنية، هو لصيق بشخصية صاحبه، فلا يجوز التصرف فيه، ولا يسقط بالتقادم، ويحمي القانون حق الشخص في اسمه ولقبه من الاعتداء عليه.

ثانياً- الموطن: موطن الشخص هو المكان الذي يقيم فيه عادة وتعيينه يتطلب توافر عنصرين الأول مادي وهو الإقامة الفعلية في مكان معين ويُعد الشخص مقيماً فعلاً في مكان ما إذا كان يستعمل ذلك المكان سكن له يأوي إليه. والثاني معنوي وهو نية الاستقرار في هذا المكان. ويجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد، وفي حال تعدد المواطن يتساوى الجميع. وموطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عنه قانوناً.

ثالثاً- الأسرة: الأسرة أو الحالة العائلية يراد بالحالة العائلية تحديد مركز الشخص بالنسبة إلى أسرة معينة. وتتكون أسرة الشخص من ذوي قرباه، ويعد من ذوي القربى من يجمعهم أصل مشترك، وتساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والروحية والعقائدية ونقل التراث واللغة عبر الأجيال.

رابعاً- الجنسية: أنها "الرابطه التي تصل الفرد بالدولة" وهي عبارة عن وثيقة منظمة بصيغة فنية من جانب السلطة المختصة ما تمنحها لمجموعة من الأفراد بهدف اسباغ الصفة الوطنية عليهم. فتكون الجنسية بالنسبة للفرد بمثابة حماية قانونية اتجاه الأفراد والدول، وان التمتع بالجنسية حق يتعلق بالشخص يستطيع الدفاع عنه أمام القضاء أو الإدارة، الاصل ان جميع الأفراد يتمتعون بحق حمل الجنسية الأصلية عند الميلاد ولهم حق حمل الجنسية المكتسبة ما بعد الميلاد ويفترض في الجنسية في جميع الاحوال ان تُعبر عن الانتماء الروحي والولاء السياسي للفرد. وقد اصبح حق حمل

الجنسية من اهم حقوق الانسان الأساسية وهذا ما أكدته المادة ١٥ الفقرة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ التي نصت على (لكل فرد حق التمتع بجنسية ما).

خامساً- الأهلية: تعرف الأهلية باللغة بأنها الاستحقاق ، فيقال فلان اهل لكذا أي هو مستوجب له. ويقال استوجبه . والأهلية عند علماء اصول الفقه بمعنى الصلاحية للقيام بشيء معين، أي أن تكون للفرد صلاحية القيام بعمل لكي يعتبر ذلك العمل مشروعاً، اما تعريف الأهلية بالاصطلاح بأنها (صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وممارسة التصرفات القانونية). ويتضح من هذا التعريف أن الأهلية تعني الإمكانية القانونية أو الرخصة التي تمكنه من أن يكتسب الحقوق لنفسه وتحمل الالتزامات التي تنشأ عليه وممارسة كافة التصرفات القانونية.

سادساً- الذمة المالية: تعرّف الذمة المالية على أنها عبارة عن قدرة الشخص على الالتزام بما له وما عليه، وتعتبر هذه الالتزامات ديون بذمة الشخص وكذلك هذا الشخص لديه حقوق تدرج تحت الذمة المالية، سواء أكانت حاضرة أو مستقبلية.

جذور حقوق الإنسان وتطورها في التاريخ البشري

منذ ولد الإنسان ولدت معه حقوقه، لكن الوعي بهذه الحقوق والاعتراف بها ومن ثم التمتع بها أتخذ مسيرة طويلة في التاريخ البشري، وستبقى مسيرة حقوق الإنسان مستمرة طالما وجد الإنسان على هذه الأرض. وسيزداد الوعي بحقوق الإنسان والاهتمام بهذه الحقوق ونوعية هذه الحقوق مما يعني ولادة حقوق جديدة، كما ينبغي أن ندرك أن حرمان الإنسان من حقوقه أمر لا يمكن استبعاده طالما ظل الظلم من شيم بعض النفوس البشرية، لكن مسيرة حقوق الإنسان في تاريخ البشرية حققت مكاسب كبيرة، ويعود الفضل في ذلك إلى نضال الأفراد والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والطغيان ولقد ساهمت الشرائع السماوية والحضارات القديمة في وضع بذور مسيرة حقوق الإنسان منذ زمن بعيد، فكل الشرائع السماوية أولت الإنسان وحقوقه الاهتمام الأول، كما أن سمة جميع الحضارات هي الاحترام الذي توليه لكرامة الإنسان وحرية، وجميع الديانات والتقاليد الثقافية تحتل بهذه المثل ومع ذلك فإن هذه الحقوق قد انتهكت على مر التاريخ .

حقوق الإنسان في الحضارات القديمة

تنقسم دراسة حقوق الإنسان في الحضارات القديمة إلى أربع حضارات اساسية هي:

أولاً : - حضارة وادي الرافدين- العراق.

ثانياً : الحضارة اليونانية.

ثالثاً : الحضارة الرومانية.

رابعاً: الحضارة الفارسية.

أولاً : - حضارة وادي الرافدين- العراق.

تعتبر حضارات وادي الرافدين أقدم الحضارات البشرية وأولها اهتمام بحقوق الانسان. وكان العراقيون في مختلف عصورهم التاريخية، سومرية كانت أو أكديّة، بابلية أو آشورية يطالبون الحاكم دوماً باعتباره نائباً عن الاله، بوضع قواعد وتطبيق وإجراءات تضمن للجميع الحرية والاجتماعية والمساواة. وأن كلمة (الحرية) قد وردت في نص سومري لأقدم وثيقة عرفها العالم القديم تشير صراحة إلى أهمية حقوق الإنسان وتأكيدها على حريته وبرفضها كل ما يناقض ذلك. إن ما تركه لنا التاريخ القديم فيما يتعلق بحقوق الإنسان في حضارة وادي الرافدين هي أربعة من أهم القوانين

المدونة في التاريخ وهي قانون أورنمو، وقانون لبت عشتار، وقانون أشنونا، وقانون حمورابي (شريعة حمورابي). إضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية التي عرفت باسم (اور- كاجينا) والتي لم تصل إلى درجة القانون لخلوها من المقدمة والخاتمة. وسوف نتناول هذه القوانين والإصلاحات وكما يأتي:

١- قانون أورنمو

يعتبر اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة السومرية (٢١١٣ ق.م) وهو من أقدم القوانين المكتشفة لحد الان ليس في العراق فحسب بل في العالم ايضاً، يتكون من (٣١) مادة قانونية تعالج العديد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية من أهمها:

- توحيد العدالة في البلاد ورفع الظلم.
- حفظ حقوق المرأة.
- عقوبة الشهادة الكاذبة.
- معاقبة من يغرق حقلاً مزروعاً لشخص آخر.

٢- قانون لبت-عشتار ١٨٨٥ ق.م

يعتبر الملك عشتار خامس ملوك سلالة أيسن الامورية الذي حكم بداية العهد البابلي القديم. وقد دون القانون على أربعة رقم طينية وبالخط المسماري وتتضمن المقدمة تمجيد الملك وتظهر خصاله الحميدة. كما اشارت المقدمة إلى الأوضاع المتردية والفساد الإداري، ولهذا أصدر الملك القوانين لرفع الظلم عن الناس، وقد وصل من هذه القوانين (٣٥) مادة قانونية شاملة تخص الأمور الآتية:

- ١- الأراضي الزراعية.
 - ٢- شؤون العبيد.
 - ٣- حالات الاعتداء على الآخرين.
 - ٤- تنظيم شؤون الضرائب.
 - ٥- العلاقات الخاصة المعروفة بالأحوال الشخصية.
- وجاءت الخاتمة لتتضمن عهد من الملك للقضاء على الكراهية والبغضاء، ونشر الرفاهية، كما تضمنت إنزال العقوبة الإلهية على كل من يحاول تغيير هذا القانون.

٣- قانون أشنونا أو قانون (بلالاما) ١٩٣٠ ق.م

وهي من أقدم القوانين المكتوبة باللغة الإكدية، وهي تسبق شريعة حمورابي بقرنين من الزمن، وما تبقى من شريعة أشنونا هو مقدمة و(٦١) مادة قانونية وضعها الملك (بلالاما) سنة (١٩٣٠ ق.م). ومدينة أشنونا إحدى الممالك الامورية الست التي قامت في وادي الرافدين بعد انهيار سلالة أور الثالثة في حدود (٢٠٠٥ ق.م).

أهم ما جاء في هذا القانون:

- ١- عالجت المواد الاحدى عشر الأولى الأسعار والأجور.
- ٢- شؤون الممتلكات والأموال.
- ٣- قانون العقوبات.

٤- قوانين الاسرة.

٥- وعالجت الجوانب الاجتماعية والاحوال الشخصية كحق الزوجة والزوج وحق الزوج العائد من الحرب باستعادة زوجته في حال تزوجت من آخر.

٦- شؤون العبيد.

٧- حقوق الأسير ومصير أمواله.

٤- قانون حمورابي (شريعة حمورابي)

وهي الشريعة التي نالت شهرة واسعة إذ وضعها حمورابي مؤسس سلالة بابل الأولى بعد أن قام بتوحيد البلاد. ففي السنة الثلاثين أو الأربعين من حكمه أصدر حمورابي شريعته، وثبتها على الحجر ورقم الطين وأمر بتوزيعها على المدن البابلية كي يسير الحكام والقضاة بموجبها لتتحقق العدالة بين الناس. وقد أراد حمورابي من شريعته أن تكون دستوراً يعمل بها حتى من يأتي بعده.

تتكون شريعة حمورابي من ٤٤ حقلاً و(٢٨٢) مادة قانونية معروضة في (ثلاثة عشر قسماً). جاءت المقدمة لتبين اختيار الاله له ليحكم البشر ونشر العدل بين الناس في مدينة بابل. اما الخاتمة فجاءت لتؤكد إن هذه المواد التي ازدهرت بها البلاد في ظل العدالة، أما الأقسام الثلاثة عشر فهي:

- الأول يتعلق بالقضاء والشهود.
- الثاني يتعلق بالسرقة والنهب.
- الثالث يتعلق بشؤون الجيش.
- الرابع يتعلق بالزراعة والحقل والبساتين.
- الخامس يتعلق بالقروض والفوائد والتجارة.
- السادس يتعلق بساقية الخمر.
- السابع يتعلق بالائتمان والديون.
- الثامن يتعلق بالشؤون العائلية.
- التاسع يتعلق بالعقوبات القصاص والغرامات.
- العاشر يتعلق بالطب البشري والبيطري.
- الحادي عشر يتعلق بالأسعار وتعيين الأجور والعقوبات تجاه من يخل بالالتزامات التجارية.
- الثاني عشر يتعلق بأجور الحيوانات والأشخاص.
- الثالث عشر يتعلق بشراء العبيد وعلاقاتهم بأسيادهم.

إصلاحات أورو- كاجينا

وهي مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية المدونة باللغة السومرية وبالخط المسماري، وضعها الحاكم السومري (أورو- كاجينا) حاكم دولة مدينة لكش الأولى الواقعة في الجنوب ٢٣٧٥ ق.م) للقضاء على المساوي التي كانت يتنمر منها الشعب وإزالة المظالم والاستغلال الذي كان يقع على الفقراء من الأغنياء.

وقد وضع الملك السومري (أورو- كاجينا) عدد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين هذه الإصلاحات:

- إلغاء الضرائب التي كانت مفروضة على الشعب والمخالفة للقانون.
 - إعادة العدل والحرية للمواطنين وإزالة الظلم والاستغلال عنهم.
- يتضح مما سبق أن حضارة وادي الرافدين تُعد من أقدم الحضارات الإنسانية التي أولت اهتماماً منقطع النظير بحقوق الإنسان وحرياته وصلاحياته العائلية، وحرصت دائماً على انصاف المظلوم وحماية حقوق الضعيف ومنع استغلال الفقراء وإشاعة العدل بين الناس.

ثانياً: حقوق الإنسان في الحضارة اليونانية

تتصف الحضارة اليونانية بالفكر الفلسفي والسياسي، ومن أبرز المفكرين اليونانيين الذين اهتموا بالسياسة وحقوق الإنسان هو (صولون) أنتخب صولون Solon الحكيم والشاعر حاكماً على أثينا في الفترة (٥٩٤ - ٥٧٢ ق.م). وقد قام بعد توليه الحكم بوضع شرائع أو أحكام عرفت باسم "قانون صولون" أو "شرائع صولون" وكان الهدف منها أن تكون دستوراً يحكم به البلاد وهو ما يلي باتخاذ:

- بدأ بإعلان العفو العام لتصفية آثار الماضي.

- سمح للمنفيين بالرجوع إلى وطنهم وأعاد إليهم الحقوق المدنية (عدا المحكومين بجرائم القتل).

- ألغى جميع الديون، سواء كانت للأفراد أم للدولة، وأعاد الأملاك المرهونة إلى أصحابها، وحرر الأفراد الذين كانوا قد أصبحوا أقتاناً مرتبطين بالأرض بسبب عجزهم عن دفع ديونهم. وأصدر قانوناً يحرم استعباد أي شخص في المستقبل مقابل دين يعجز عن تسديده.

- قام بإصلاحات اقتصادية وضريبية واسعة حيث قسم المجتمع إلى أربع طبقات حسب الدخل وفرض الضريبة وفق ذلك.

- أوجد مجلس الأربعمئة الذي ينتخب من قبل القبائل الأربع في أثينا (لكل قبيلة ١٠٠) ومهمة هذا المجلس هي تهيئة المشاريع التي يجب عرضها على مجلس الشيوخ.

- قام بإحياء مجلس الشعب الذي يشترك جميع المواطنين في مناقشاته، وعهد إليه مهمة انتقاء الحكام حيث كانوا ينتخبون سابقاً من قبل مجلس الشيوخ . وكان جميع الموظفين مسؤولين تجاه هذا المجلس الذي يستطيع معاقبة أي موظف ، ويحق له أن يحاسب الحكام والقادة عند انتهاء مدة عملهم ، وأن يجرمهم من أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ.

- أسس مجلس المحلفين الذي يتألف من ستة آلاف عضو ، ينتقون بالقرعة من جميع الطبقات والذي ينقسم إلى محاكم متعددة تنظر في جميع القضايا عدا حوادث القتل . ويحق لهذا المجلس أن ينظر في كل اعتراض على أي عمل من أعمال الموظفين الذي أصدر قانوناً عرف باسم (قانون صولون) الذي منح الشعب حق المشاركة في السلطة التشريعية وأعطى للشعب حق انتخاب قضاة وحررهم من ديونهم وأطلق سراح المسترقين، ومنع استرقاق المدين، والتنفيذ على جسمه كوسيله لإكراهه على الوفاء بالدين.

وكان المجتمع اليوناني مقسم إلى أربع طبقات وهي: طبقة الاشراف، طبقة أصحاب المهن، طبقة الفلاحين والفقراء، وطبقة الأرقاء. واعتبروا أن الفرد ناقص بطبيعته عاجز على إن يستقل بنفسه لذلك قامت الدولة بالتدخل في حياته الشخصية.

ومن أهم الفلاسفة اليونانيين الذين نادوا بالحقوق هو أرسطو الذي يرى إن العدل نوعان أما أن يكون عدلاً طبيعياً وهذا العدل هو القانون الطبيعي، أو أنه عدل عرفي موضوع من قبل سلطة معينة وبهذا لا يخضع له الجنس البشري وإنما يخضع له فقط أعضاء تلك الدولة. ولكن الذي لا يمكن انكاره هو ان الاغريق قد اكدوا على العدالة واحترام القوانين التي تعكس مقياس صلاح المجتمع واتسامه بالفضيلة، إذ يرى افلاطون (٤٧٢-٣٤٧ ق.م) ، أن على الدولة ان تهئ الفرصة للأفراد لتحقيق سعادتهم، وأن وصول الأفراد إلى تحقيق الأمن والحكمة والفضيلة والمعرفة انما يتم عن طريق الدولة. كما يرى افلاطون ان المجتمع لا يمكن أن يقوم إلا على العدل، وأن الدولة التي تتجاهل هذه الحقيقة هي دولة فاسدة، مصيرها الزوال. (أما ارسطو ٣٨٤-٣٢٢ ق.م) فيذهب إلى القول، أن الدولة يجب أن تتولى تنظيم حياة الأفراد بواسطة القانون الذي يجب ان يأتي عادلاً، وأن اساس هذا العدل هو اتباع مبدأ المساواة، كما يرى وجوب التزام مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة، وهو أول من نادي بتطبيق هذا المبدأ، الا انه اجاز كما فعل افلاطون، نظام الرق، بل انه يسمي الارقاء حيوانات مستأنسة لها عقل، كما لم تسلم المرأة من وجهة نظره الغربية، إذ يقول ان المرأة ذات طبيعة لا يمكن ان تتولى فيها أي عمل، لأن الطبيعة لم تزودها بأي استعداد عقلي ذو بال، وبالتالي فإن عملها يجب أن لا يتعدى شؤون البيت المعروفة.

ثالثاً: حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية

كان قوام المجتمع الروماني من الفلاحين المنصرفين للأعمال الزراعية تحكمهم اعراف جاءت متفقة وطبيعة هذه الاعمال، فلم يكن مفهوم حقوق الانسان مقراً، خاصة وان علاقة الفرد بالسلطة كانت تقوم على نمط ثابت، بدءاً برب الاسرة الذي كانت له الولاية الكاملة على عائلته بجميع افرادها، اذ كان الرجل يعقد على زوجته بعقد شراء، وله ان يطلقها متى شاء ويخضع هؤلاء جميعاً لسلطة قوية يمارسها الاب بأعباره رئيساً ورباً للأسرة، وهو بالتالي الوحيد الذي يمتلك تمام الأهلية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التي للعائلة، وبالتالي فلا استقلالية لإفراد العائلة عنه بصرف النظر عن اعمارهم أو مراكزهم الاجتماعية، وقد جاء نظام الابوة هذا مبالغاً فيه بسبب ظروف المجتمع الفلاحي الزراعي الذي جاء منسجماً وطبيعة صغار المزارعين، كما ان استرقاق المدين وتقشي الربا واضطهاد الاجانب، والتمييز بين المواطن الروماني والاجنبي الذي يخضع لقانون خاص به هو قانون الشعوب، بينما يخضع الروماني للقانون المدني، وبالتالي فإن المواطن الروماني هو صاحب هذه الحقوق . وقد قسم الرومان قوانينهم إلى ثلاث أقسام هي:

● القانون المدني أو القانون الأهلي: وهي مجموعة من القواعد القانونية الملزمة التي تنظم العلاقة بين المواطنين الرومان.

● **قانون الشعوب:** وهي مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين روما والشعوب الأخرى. وقد تطور هذا القانون ليصبح الأساس للقانون الطبيعي لدى الرومان. إلا أن هناك اختلافاً بين القانونيين في مسألة الرق، حيث يرى القانون الطبيعي إن الناس يولدون أحراراً متساوين، بينما يبيح قانون الشعوب الرق.

● **قانون الأجانب:** وهي مجموعة من القواعد القانونية المنقولة عن قانون الشعب. وقد نشأ هذا القانون مع اتساع الإمبراطورية الرومانية، فشمّل هذا القانون سكان الأقاليم الخاضعة تحت السيطرة الإمبراطورية أو الذين لم يكتسبوا بعد المواطنة الرومانية.

رابعاً: حقوق الإنسان في الحضارة الفارسية

قامت الحضارة الفارسية في المنطقة المعروفة الآن بدولة إيران، وهي من الحضارات القديمة لكنها لم تسهم في مجال حقوق الإنسان وحرياته سواء كان على شكل أفكار أو فلسفات أو طروحات بل أن آدمية الإنسان غير موجودة أساساً إلا لفئة قليلة من البشر حيث كان المجتمع الفارسي المقسوم إلى ثلاث طبقات وهي:-

أ- طبقة الملوك والأمراء والحكام ورجال الدين.

ب- طبقة العامة.

ج- طبقة العبيد.

حيث ساد الظلم والاضطهاد والتعسف في المجتمع وبخاصة ضد المرأة كما أن الحضارة الفارسية هي ضد فكرة المساواة بين الناس والتأكيد على النظام الطبقي، رغم ذلك ظهر بعض الملوك الذين اهتموا بالإنسان وحاولوا نشر العدل وعمل الخير كما أن الديانة الزرادشتية التي اجتاحت الأقاليم الفارسية كرد فعل لتلك المظالم نادى بالمساواة بين جميع البشر وعملت على النمو بالروح البشرية. ورغم ذلك لم تستطع الحضارة الفارسية الارتقاء بالإنسان وحقوقه إلا بعد دخولها الإسلام.

حقوق الإنسان في الشرائع السماوية

إنّ حقوق الإنسان جزء من حقوق الله سبحانه وتعالى على العباد، ممّا يُكسب هذه الحقوق المناعة والنّبات والاستقرار كما يعتبر ظهور الأديان السماوية وخاصة الإسلام والمسيحية علامة فارقة في تطور نظرة المجتمع للإنسان فقد نادى الأديان السماوية بتكريم الإنسان وأعلنت من قيم الحق والعدل والمساواة. والأديان (اليهودية، المسيحية، الإسلام) هي أديان ساهمت في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقه في العيش الحر الكريم، و تحريره من كل القيود، حيث أن هذه الأديان ذات المصدر الواحد، جعلت الإنسان هو مدار الكون ومناط التكريم بصفته الإنسانية، ويجب أن نفرق بين تاريخ تطبيق هذه الديانات على حياة المجتمعات، وما رافقها من تطرف وإجحاف في حق المخالفين في الرأي، والمعتقد والمذهب (وهذا حتى ضمن الدين الواحد). أن الديانات السماوية تعتبر الحياة هبة من الله، وأن الإنسان محمول بجبلته على الحفاظ والمثابرة على حياته، فلا يجوز أن يحرم أحد منها ولا يجوز أن ينتهك في شيء حامل الحياة وحاويها وهو الجسم، لأن كل انتهاك أو تأليم أو تعذيب، أو فناء للجسم يعد حرماناً من الحياة أو تنقيصاً من قداستها. وأن

المساواة بالحقوق يجب ان تكون متساوية ولا فرق بين الديانات في ذلك لانهم خلقوا لنفس المصير وانهم متساوون لأن خضوعهم لنفس الخالق هو اقوى شيء للتساوي.

اولاً الديانة اليهودية :

غرست الديانة اليهودية في نفوس اتباعها اعتبارات المصلحة القومية وقواعد العناية بالشعب ومصيره، ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، وهذا ما كان موجوداً في اصول الديانة اليهودية الاولى التي اعتمدت بشكل اساسي على التوراة، وعلى ما اضافه اُحبار اليهود من أفكار تم جمعها في الأسفار المعروفة مثل (التكوين، والخروج، واللاويين، ويسوع، وعزا، وايوب) . تداولها تحت اسم التلمود الذي تعددت مجلداته ليصل عددها إلى ست وثلاثين مجلداً، بعد ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية ، إلا أنه من المؤسف، فقد أصاب الديانة اليهودية تحريف على يد اليهود، مما جعلها موضع تشكيك نظراً لما شابها من التحريف في نصوصها، ولذا فمن يعنى النظر في حقيقة محتوى التلمود يجد أنه يتضمن أساطيره غريبة ، كما أنه يدعو إلى احتقار ويميز اليهود عن غيرهم من البشر باعتبارهم شعب الله المختار. بالإضافة إلى مناداته باحتقار الشعوب واعتبار اليهود شعب الله المختار وقد ذكر الله تعالى مقولاتهم في القرآن وردّها فقال: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ). (المائدة: ١٨)، وفي هذا يظهر اليهود على أنهم فضلوا أنفسهم على كل شعوب الأرض، وهذا يعد إقراراً منهم على عدم وجود مبدأ المساواة عندهم ، كما يعد هذا تكريساً للتمييز والتفاضل بين البشر الذي يمثل في الحقيقة صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان . ويزداد ذلك وضوحاً من خلال إباحة الإسرائيليين قتل غيرهم، وغزوه للشعوب الأخرى (حسب تأويلهم للكتاب المقدس). إن الممارسة الدينية اليهودية بهذه المفاهيم المبنية على العنصرية، تؤكد بعدهم عن مبادئ العدل والمساواة واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان.

ثانياً: الديانة المسيحية:

كان للديانة المسيحية دوراً فاعلاً في أن تنقل إلى الفكر الأوربي وإلى الحضارة الأوربية إلى نظرية حقوق الإنسان مبدئين أساسيين :

أولهما الكرامة الإنسانية باعتبارها قيمة عليا : حيث نجد أن المسيحية تفرق بين الفرد كإنسان والفرد كمواطن، وترى أن الكرامة الإنسانية لا بد حفظها للإنسان باعتباره من خلق الله تعالى وهو جدير بالاحترام والتقدير وقد ميزه الخالق على المخلوقات.

وثانيهما تحديد السلطة الذي شكل رفضاً قاطعاً للسلطة المطلقة : وفي هذا المبدأ نجد أن المسيحية قد ذهبت بعيداً ، إذ أكدت على أن اية سلطة على الأرض لا يمكن أن تكون مطلقة ، لأن السلطة المطلقة هي لله تعالى وحده ، وبالتالي فإن للإفراد أن يثوروا على الحاكم المستبد الذي لا يطبق التعاليم السماوية ..

لكن الكنيسة عمدت أخيراً إلى فصل الدين عن الدولة مؤكدة مقولة السيد المسيح عليه السلام (اعط ما لقيصر لقيصر وما لله الله) ، لكن القيصير حارب الكنيسة ولم يمهلها لتحقيق اهدافها ، إلا أن ما لا يمكن انكاره أن هذه الأفكار المسيحية كانت سبباً لظهور مدرسة القانون الطبيعي. رغم دعوة المسيح لمساواة الجميع أمام الله ، واقبال العديد على الديانة المسيحية على أساس من هذه الفكرة الداعية إلى تحريرهم ، إلا أن صداها ظل محدوداً؟

١ - أن المسيحية لم تلغ العبودية.

٢ - ظل تقسيم المجتمع طبقياً دونما تغيير حتى قيام الثورة الفرنسية.

٣- يرى الكثير من المؤرخين أن الكنائس الرسمية لم تدعم حقوق الإنسان بشكل واضح ، إذ ظلت المساواة محدودة .

٤ - أن رجال الكنيسة لم يعرفوا حرية الرأي والتعبير، بل انهم منعوا الناس من ابداء آرائهم.

٥- أن الكنائس في شمال أوروبا أجبرت الناس على اعتناق المسيحية.

ويرى قسم من المؤرخين بأن الكنائس الرسمية لم تكن تدعم حقوق الإنسان ، فالمساواة بين الناس على الأرض بقيت محدودة وغريبة عن رجال الكنائس، وحتى حرية الرأي لم يعرفها رجال الكنائس ، فالكنيسة منعت الناس من الإبداء بأرائهم ، كما أنها استعملت العنف في شمال أوروبا لتجبر الناس على اعتناق المسيحية.

ثالثاً: الديانة الإسلامية:

لما كان الاسلام آخر الاديان السماوية وكان الرسول محمد (ص) هو آخر الانبياء والمرسلين، لذا فإن الاسلام يُعد دين البشرية جمعاء وأنه لا يتحدد بتاريخ معين أو منطقة معينة أو شعب معين. وأن الحقوق التي أقرها الاسلام للإنسان هي حقوق ليست طبيعية بل أنها هبة الهية من الخالق عز وجل لذا هذه الحقوق تكسب ضماناً ضد اعتداء السلطة عليها.

ولم يترك القرآن الكريم أمراً يتعلق بحقوق الانسان تحدث عنه. وان الاسلام نظام متكامل يشمل كل جوانب الحياة وكل حريات الإنسان وحقه في إطار مبادئ الشريعة المنظمة في القرآن والسنة النبوية.

أن أستناد حقوق الانسان في الإسلام إلى خالق الأنسان قد أعطى هذه الحقوق ميزات مهمة (قدسية) أعطتها قوة الالتزام بتحمل المسؤولية في حمايتها. ويضع الاسلام قواعد أساسية تنتظم داخلها حقوق الانسان وواجباته وأسلوب ممارسته لحرياته. منها:

١- كل شيء في الاصل مباح، وهي المساحة الواسعة التي يتصرف داخلها الفرد ولا يقف الا عندما يحرم بنص من الكتاب والسنة النبوية.

٢- حدود حرية الفرد وحقه تقف عند حدود وحق فرد آخر. لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

٣- الالتزام بالمصلحة العامة عند التقاطع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وحيثما تكون المصلحة العامة يكون شرع الله.

٤- الالتزام بأخلاقيات الإسلام عند ممارسة الحرية والحقوق فعليه أن يجادل بالحسنى ويدعو بالحكمة ولا يجهر بالسوء من القول ولا يقول ما لا يفعل.

٥- أن يستخدم الانسان عقله باعتبار أن العقل المرجعية الأولى في الحكم.

أهم حقوق الانسان في الإسلام:

١- **حق الإنسان في الحياة والأمان:** أولى الإسلام حقَّ الفرد في الحياة اهتماماً بالغاً، وجعل أيَّ اعتداء على هذا الفرد بمثابة اعتداء على المجتمع بأسره، فانه سبحانه وتعالى وهب الإنسان الحياة وليس من حقَّ أيِّ شخص آخر ولا من حقَّ الإنسان نفسه إنهاء تلك الحياة أو الإضرار بها بأي وسيلة كانت، فقد قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: (...مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...).

٢- **حق الإنسان في الحرية:** فقد منع الإسلام الاعتداء على حرية الإنسان وكرامته من أي شخص كان أو من أي جهة كانت، ومنع الاسترقاق الناتج عن الحروب أو الغزو القبلي أو الفقر إلى غير ذلك، وجعل من السُّبُل والتدابير لتحرير الأرقاء الكفارات، فمثلاً جعل كفارة من أفطر في نهار رمضان مُتعمداً تحرير رقبة.

٣- **حق الإنسان في المساواة:** تُعتبر المساواة في الشريعة الإسلامية أمراً واقعاً، فالناس جميعاً مُتساوون في القيم الإنسانية المُشتركة، ولا فرق بينهم في اللون أو الجنس أو القبيلة إلا بالتقوى، فأساس الفاضلة بينهم التقوى.

٤- **حق الإنسان في العدل:** للعدل أهمية كبيرة في الإسلام، فلا يقتصر على عدل ولي الأمر في القضاء، وإنما يشمل أموراً كثيرة، مثل عدل الأب بين أولاده.

٥- حق الإنسان في حرية التنقل واللجوء: فالإسلام لا يحد ولا يُقيّد حرية الفرد في التنقل من مكان إلى آخر إلا إذا كان هناك مصلحة للفرد أو مصلحة للعامة تقتضي المنع، مثل انتشار وباء أو مرض في منطقة مُعيّنة.

٦- حق الإنسان في الزواج وتكوين أسرة: فالأسرة في الإسلام هي اللبنة الأساسية في المجتمع، والزواج هو الطريق الشرعي لتكوينها، فقامت الشريعة الإسلامية بسنّ القوانين التي تُبيّن أهداف الزواج وحقوق كلّ من الزوجين على الآخر وواجباته، ووسائل المحافظة على الأسرة، وفي حال فشل الحياة الزوجية بين الزوجين بيّنت كيفية حلّ رباط الزوجية الذي بينهما.

ومن مبادئ الإسلام تجاه المرأة:

- المساواة في الإنسانية.
- المساواة أمام القانون.
- الحق في ابداء الرأي.
- الحق في المشاركة في الحياة العامة.

- **الحقوق الاقتصادية:** أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية فإن الإسلام اعتبر العمل المصدر الأساس للملكية" وأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" (سورة الملك: الآية ١٥)، كما حمى الإسلام "حق التملك" إذ لا يجوز انتزاع ملكية نشأت عن كسب حلال إلا لمصلحة عامة" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" (سورة البقرة: الآية ١٨٨)، كما حمى الإسلام "الحق في العمل" وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (سورة التوبة: الآية ١٠٥).

- **حرية الاعتقاد:** وهي من أكثر الحقوق الأساسية التي أقرها الإسلام لبني البشر، فالإنسان حر في اختيار عقيدته ودينه " لكم دينكم ولي ديني" (سورة الكافرون: الآية ٦) والانسان حر بفطرته " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (سورة البقرة: الآية ٢٥٦). والإسلام كذلك يضمن حقوق غير المسلمين وحقوق الأقليات على أسس من العدالة والتسامح والاحترام التام... فغير المسلمين يضمن لهم الإسلام الامن والحفاظ على أموالهم. ولهم الحق في ممارسة طقوسهم ومعتقداتهم واعمالهم التي يرغبون فيها.

حقوق الإنسان في العصور الوسطى

يراد بالعصور الوسطى الحقبة التاريخية التي تقع بين العصور القديمة وعصر النهضة، والرأي الراجح في الفقه يرى أن مدتها التاريخية تتجاوز عشرة قرون، اذ بدأت من تاريخ انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦م) وانتهت في النصف الأول من القرن الخامس عشر الذي يوصف بأنه مطلع عصر النهضة. وبدأ في هذه العصور تكوين النظام الإقطاعي في أوروبا، الذي يقوم على أساس قيام صاحب الأرض (الشيخ) بحكم المقاطعة التي يملكها والدفاع عنها، بواسطة فرق الفرسان، في حين يقوم الفلاحون والحرفيون بإنتاج ما يكفي لإشباع الحاجات المادية لسكان المقاطعة كافة. وكانت علاقة الفلاحين بالإقطاع تقترب من صورة العبودية، إذ في حالة عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم يتعرضون لعقوبات عدة

كالبيع أو الاستبدال أو الطرد. أما العلاقات بين الناس فتحسم بوساطة العرف إذ لا يوجد مشرعون ولا قوانين، وكان السيد هو من يفصل في الخلافات. وتميزت هذه العصور بتحول الكنيسة إلى سلطة دنيوية فوق الملوك والأمراء مما أدى إلى استبدالها استناداً إلى نظرية الحق الألهي، إذ أن السلطة وفقاً لهذه النظرية تكون للكنيسة ممثلة بالبابا، ويجب أن يخضع جميع الأفراد لهذه السلطة بما فيهم الإمبراطور حتى لا تحل عليهم لعنة السماء. وكان الأفراد في تلك الحقبة يخضعون لسلسلة من السلطات المستتبدية، تبدأ باستبدال الكنيسة ثم الإمبراطور ويعقبه الحكام الإقليميون ثم الحكام المحليون من أمراء الإقطاع وسادة الأرض، وهذا يعني استحالة قيام أية حقوق أو حريات فردية لاسيما وأن تلك الجهات لم تكن تخضع إلى قانون يقيدها أو ضابط شرعي يحدد اختصاصاتها.

حقوق الإنسان في المذاهب والمدارس والنظريات

قد أخذت هذه الحقوق والحريات أشكالاً عديدة وصاحبته تطورات كثيرة، وقد نتج عن هذه التطورات المذاهب والنظريات الفكرية ومنها:

١- **المذهب البروتستانتي:** ويسمون الإنجلييين: وهم أتباع مارتن لوثر الذي ظهر في أوائل القرن السادس عشر الميلادي في ألمانيا وهو مؤسس المذهب البروتستانتي، وكان ينادي بإصلاح الكنيسة وتخليصها من الفساد الذي صار صبغة لها، وناكر على الكنيسة ورجال الدين أن يكونوا وسطاء بين الإنسان وربه بل يتوقف على إيمان الإنسان نفسه، وقد تبعه عدد من المفكرين والإصلاحيين في الغرب شهدت أوروبا وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر وبداية القرن السابع عشر بظهور الثورة الصناعية وما رافقها من استكشاف جغرافي، واتساع التجارة ونمو المدن وقد أدى ذلك إلى بداية اضمحلال النظام الإقطاعي وبدأ نمو الطبقة الوسطى. فظهر عدد من علماء الفلاسفة في أوروبا واستحدثوا الأفكار الجديدة في التنمية والحقوق والحريات.

٢- نظرية الحقوق الطبيعية

وهي من النظريات السياسية المهمة التي ظهرت في العصور الحديثة كسلاح لتقييد سلطان الملك وللحيلولة دون الاستبدال سبيلاً للمطالبة بحقوق الأفراد وحرياتهم ومفادها "إن للفرد حقوقاً مستمدة من ذاته باعتباره إنساناً ولدت معه وكان يتمتع بها منذ عهد الفطرة الأولى فهي لذلك امتيازات طبيعية مطلقة وسابقة في وجودها على القانون بل على الجماعة لأنها تستند على الحالة الطبيعية، فليس القانون هو أساس الحق بل الحق هو أساس القانون وأن ليس للقانون من وظيفة إلا لحماية هذا الحق". وأن القانون الطبيعي يتضمن تقرير حقوق وحريات طبيعة للإنسان سابقة. على وجود الدولة، وانسجاماً مع ذلك يجب على المشرع في كل دولة ألا يخرج على مبادئ القانون الطبيعي عند وضع قواعد القانون الوضعي، لأنه مقيد في عمله بقواعد تعلق عليه، وهي قواعد القانون الطبيعي.

٣- نظرية العقد الاجتماعي

وتعد من أهم النظريات السياسية التي تبحث في أصل السلطة السياسية والاساس الذي تقوم عليه، حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الأفراد كانوا يعيشون في حياة فطرية وبدائية، ونظراً لشعورهم بعدم استجابة الحياة التي يعيشونها لتحقيق مصالحهم ورغباتهم اتفقوا فيما بينهم على ترك حياتهم الطبيعية وتكوين مجتمع منظم يكفل لهم حياة مستقرة. إن القائلين بفكرة العقد الاجتماعي، اتفقوا على أصل الفكرة إلا أنهم اختلفوا في تصوير حالة الإنسان قبل قيام العقد وأطراف العقد، ثم النتائج التي تنترب على قيامه، وذلك انسجاماً مع ايدولوجية كل واحد منهم، فهناك من يؤيد فكرة السلطان المطلق للحاكم وآخر يؤيد فكرة تقييد سلطة الحاكم، وكان من أهم رواد هذه النظرية كل من هوبز، لوك، وروسو ويعد هوبز من المتطرفين في تأييد السلطان المطلق للحكام، وبنى نظريته في العقد الاجتماعي لتخدم تلك الغاية، إذ يرى ان الدولة قامت كرد فعل على الحياة البدائية التي كانت تتسم بالأنانية والصراع والحروب، فاتفق الأفراد على إقامة الدولة لتخليصهم من مساوئ المجتمع البدائي على ان يتنازلوا عن حقوقهم كافة للحاكم الذي لم يكن طرفاً في العقد، وتأسيساً على ما تقدم فإن الحاكم يكون صاحب سلطة مطلقة ولا يوجد أي قيد يحد من سلطانه، ولا يكون مسؤولاً إلا أمام الله. ويلاحظ ان نظرية هوبز تتعارض مع فكرة حقوق الإنسان ومع الفلسفة التحررية ولذلك لم تلاق قبولاً من الآخرين. وعلى عكس هوبز، تقوم نظرية لوك في العقد الاجتماعي، إذ يرى ان الحياة البدائية كانت تتسم بالخير والحرية والمساواة، وكان القانون الطبيعي هو الذي ينظم العلاقات بين الأفراد الذين كانوا يتمتعون بحقوق طبيعة تستخلص من قوانين الطبيعة كحق الملكية والحرية والمساواة. إلا ان طبيعة الإنسان تدفعه للبحث عن الأفضل، مما ادى إلى إقامة المجتمع الضمان تنظيم الحريات التي كان يتمتع بها في حالة الفطرة، ولمنع الاعتداءات التي يحتمل ان تتعرض لها. واختار من اجل ذلك أسلوب التعاقد لإقامة سلطة تتولى الحكم وتقيم العدل، وقد تنازل الأفراد للمجتمع بموجب العقد عن جزء من حقوقهم بما يكفل إقامة السلطة، وان الحاكم طرف في العقد ويجب عليه حماية الجزء الباقي من حقوق الأفراد وحررياتهم وعدم المساس بها، لأن حماية تلك الحقوق والحريات هي الغاية من إقامة السلطة، وانسجاماً مع ما تقدم فإن السلطة تكون مقيدة وليست مطلقة. وان الحاكم يباشر مهامه طبقاً للقانون، مراعيّاً في ذلك الحقوق التي يتضمنها قانون الطبيعة، ومقيداً بنصوص العقد الاجتماعي، وإذا اخل الحاكم بواجباته، وانحرف عن تحقيق الغاية التي وجد العقد من اجلها، يجوز للشعب إبعاده وإحلال من يحل محله ويلاحظ ان لوك يرى ان السيادة هي سيادة الشعب كله بجميع أفراد، مادام أن هؤلاء هم الذين أقاموا المجتمع المدني عن طريق العقد. اما جان جاك روسو فيقيم نظريته في العقد الاجتماعي وفقاً لرؤية تتباين مع من سبقوه في ذلك. فمن حيث وضع الإنسان قبل قيام العقد يرى أن الإنسان كان يعيش في حياة بدائية، يسود فيها مبدأ المساواة، ويتمتع الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة الطبيعية. إلا ان تطور الحياة الفطرية وظهور الملكية الخاصة ادى إلى الإخلال بالمساواة بين الأفراد. فضلاً عن تعدد المصالح وتضاربها، وهذا ما دفع الفرد للبحث . عن وسيلة يستعيد بها المزايا التي كان يتمتع بها في حياة الفطرة السابقة، ولكن دون ان يعود إليها. فكان التوافق بين الأفراد على عقد اجتماعي، يقوم على أساس تنازل كل فرد عن حقوقه كافة للجماعة، ونتيجة لذلك ظهرت إرادة عامة لمجموع الأفراد. وهي إرادة مستقلة عن إرادات الأفراد الموقعين على العقد. ووفقاً لذلك يكون للعقد طرفين الأول يتمثل بالشخص الجماعي المستقل الذي يتكون من مجموع الأفراد، والآخر يشمل كل فرد من أفراد الجماعة. ووفقاً لرؤية روسو فإن الحاكم ليس طرفاً في العقد، وإنما هو بمثابة وكيل عن الأفراد ويباشر السلطة نيابة عنهم، ولهم عزله متى أرادوا ذلك. وأن العقد الاجتماعي لا يتضمن نزولاً حقيقياً

عن الحرية الفردية، لان الحرية جزء من طبيعة الإنسان، والإنسان لا يستطيع التنازل عن طبيعته. ويرى روسو ان خير الجماعة يكمن في الحرية والمساواة اذ يقول (إذا بحثت عما يتكون منه بالضبط أكبر قدر من الخير للجميع، وهو ما ينبغي أن يكون هدف كل عن نظام تشريعي سنجد انه يتلخص في شيئين رئيسيين هما: الحرية والمساواة. الحرية لأن كل تبعية خاصة هي قدر من القوة ينقص من جسد الدولة والمساواة لأن لا بقاء للحرية بدونها). ويلاحظ ان روسو يعد الإنسان الحر طاقة من طاقات المجتمع وحرية الفرد جزء من حرته، وعندما يفقد الإنسان حرته، وهو يفقدها (عنده) بمجرد التبعية لغيره، تنقص طاقة المجتمع كله، وحرية المجتمع كله، بقدر ما فقده أحد أعضائه". أما بالنسبة للمساواة التي لا بقاء للحرية بدونها فهي مساواة أمام القانون وليست مساواة نمطية. أما رؤيته للمساواة في الثروة فيلاحظ ربطه بينها وبين الحرية فيقول (أما فيما يتعلق بالثروة فأنها (أي المساواة) تعني ألا يبلغ أي مواطن من الثراء ما يجعله قادراً على شراء مواطن آخر وألا يبلغ مواطن من الفقر ما يدفعه إلى بيع نفسه). ويضيف في الهامش هل تريدون إذا منح الدولة ثباتاً؟ قربوا الحدود القصوى ما أمكن، ولا تدعوها تعاني لا من أصحاب الغنى الفاحش ولا من ذوي الفقر المدقع، فهاتان الحالتان اللتان لا تنفصل أحدهما عن الأخرى مضرتان بالخير العام، فمن أحدهما يخرج عملاء الطغاة، ومن الأخرى الطغاة أنفسهم. وإن الاتجار بالحرية العامة يجري بين الفئتين أحدهما تشتريها والأخرى تبيعها). اما بخصوص السيادة فإن الشعب هو صاحب السيادة، إذ ان الأفراد يتحدون بالعقد الاجتماعي في مجموع واحد تكون له السيادة ولا يخضع الأفراد إلا لإرادة هذا المجموع التي يسهمون هم أنفسهم في تكوينها. ومن كل ما سبق نستلخص إن جميع الرؤى الفلسفية التي عالجت موضوعات حقوق الإنسان وتؤكد على وجود علاقة بين الطبيعة البشرية والقانون الطبيعي والحقوق الطبيعية. وقد ساهمت هذه الرؤى بعناصر أساسية للتطور الذي حصل في مجال حقوق الإنسان الدولية وساعد في بناء مثالية ألهمت معدلات وتصرفات قياسية في جميع أنحاء العالم .

حقوق الإنسان في التاريخ الحديث والمعاصر

فقد شهدت حقوق الإنسان في العصر الحديث نهضة كبيرة بفضل عوامل عديدة دفعت الحركات الثورية في أوروبا يتزعمها مجموعة من الفلاسفة والمفكرين الذين احدثوا ثورة فكرية عظيمة في المجتمع الأوربي بدأت في اواسط العصور الوسطى واستمرت خلال العصر الحديث، حيث شهدت حقوق الإنسان تطوراً كبيراً على مختلف المستويات الفكرية والسياسية وعلى مستوى الحركات الثورية التي شهدتها بعض الدول الأوربية، حيث صدرت عنها إعلانات ومواثيق، شكلت شرعات إنسانية، ثم دساتير اوردت حقوق الإنسان بصيغتها التي نعرفها اليوم.

أولاً: حقوق الإنسان في الشرعات
والإعلانات

تعتبر الماجنا كارتا إحدى أهم الوثائق القانونية في تاريخ الديمقراطية. أصدرها ملك إنجلترا جون هنري الثاني عام (١٢١٥) م واعتبرت رمزاً لسيادة الدستور على الملك وضمت (٦٣) مادة مختلفة لتنظيم العلاقات ما بين الملك والإقطاعيين والبرلمان والمواطنين الانجليز وتعتبر الحرية الشخصية وتأمين العدالة واستقلالية القضاء من أهم الحقوق التي منحتها الوثيقة للشعب ورغم أنها في الأصل وضعت للحد من تدخلات الملك ورجاله في شؤون النبلاء والبارونات إلا أن الشعب استفاد منها كونها أول وثيقة انجليزية تفرض له حقوقاً على الحاكم، وكان لها نفوذ على اليوم. أثر هذا الميثاق تأثيراً كبيراً على الدساتير والوثائق الأخرى.

ومن أهم ما تضمنته هذه الوثيقة من حقوق هي :-

١ - عدم جواز حبس الفرد الا بعد محاكمة عادلة.

٢ - اعطى البرلمان الحق في إقرار الميزانية والضرائب وليس للملك وحده كما كان عليه الحال سابقاً.

٣- اقرت هذه الوثيقة نظام الملكية الدستورية المقيدة والغت النظام الملكي المطلق.

٤ - شكلت هذه الوثيقة ضماناً لحقوق الإقطاعيين في وجه الملك.

٥- اكدت حريات الكنيسة وحقوق المدن ضد تعسف الملك.

٦- تضمنت حقوق النساء والارامل.

٧- منحت الوثيقة للإفراد حق التنقل والسفر داخل المملكة وخارجها والعودة اليها بحرية وامان باستثناء فترة الحرب ولمدة محدودة ضماناً لمصلحة المملكة.

٨- استقلال القضاء عن العرش.

شريعة الحقوق (Bill Of Right) (إنجلترا)

صدرت في إنجلترا عام (١٦٨٩)م والذي بدأت بذكر المخالفات التي ارتكبتها الملك جيمس الثاني للتنبيه بعدم تكرارها، وأكدت الوثيقة على عدم أحقية الملك في إيقاف القوانين أو الإغفاء من تطبيقها وكذلك أعطت المواطنين حق تقديم العرائض والالتماسات إلى الملك دون أن يترتب على ذلك ضرر لهم كالسجن أو الملاحقة.

إعلان الاستقلال الأمريكي

صدر هذا الإعلان عام (١٧٧٦) م عقب استقلال المستعمرات الأمريكية عن إنجلترا وأكد هذا الإعلان على مبدأ حرية البشر وتأمين حقوق الإنسان لدى جميع البشر بمجرد الميلاد ودون قيد أو شرط. وتضمنت تلك الوثيقة عبارات تنسم بالوضوح والبراعة في تثبيت حقوق الإنسان الذي خرج طالباً الحرية والسعادة وأكدت على المساواة

بين الناس. وأكد إعلان الاستقلال على أن حقوق الانسان تعتبر من الحقائق البديهية (إن جميع الناس خلقوا متساوين، وإن الخالق شملهم بحقوق معينة لا تنتزع ، ومن هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة).

إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي

صدر (٢٦ / آب / ١٧٨٩) لا شك بأن إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي يتسم بالطابع الإنساني، فقد أحدث دوبا هائلا في كل أنحاء العالم، ويحتوي الإعلان على مقدمة وسبعة عشرة مادة، وإذا ما تفحصنا ديباجة الإعلان نلاحظ بأنها أشارت إلى أن تجاهل أو نسيان أو احتقار حقوق الإنسان التي تُعد الأسباب الوحيدة للمصائب العامة وفساد الحكومات. أما المادة الثانية من الإعلان فإنها تنص على أن (غاية كل اجتماع سياسي هي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية والتي لا يأتي عليها التقادم). تم تبنيه لاحقا كمقدمة للدستور الفرنسي . واعتبر الإعلان لاحقا كأحد أهم المحطات في تاريخ تطور حقوق الإنسان حتى وصلت إلى شكلها الحالي .

ثانياً - حقوق الإنسان في الثورات

١- الثورة الفرنسية

قامت الثورة الفرنسية الأولى عام ١٧٨٩ مطالبة بحقوق عامة الشعب. وقد عدها العديد من المؤرخين والخبراء من أبرز ثورات التاريخ الحديث لتأثيرها البالغ على البيئة السياسية الأوروبية والدولية ولتأثيرها على الفكر السياسي والعسكري وعلى مفهوم المواطنة والقومية . فتطورت من مطالبة بالحقوق، إلى امبراطورية حكمت أوروبا وأثرت على سير السياسة الدولية.

٢- الثورة الروسية

في روسيا حدثت الثورة البلشفية عام (١٩١٧م) لتطيح بالحكم القيصري وبالإقطاع وبالكنيسة ولتقدم نموذجا جديدا في الفكر والنهج الاقتصادي وهو النموذج الاشتراكي الشيوعي التي توجهتها الدساتير السوفيتية التي صدرت للفترة من (١٩١٨ ولغاية ١٩٩١ وهو تاريخ تفكك الاتحاد السوفيتي) التي اكدت جميعها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فكانت تميل الى الحقوق الجماعية بعكس الدول الغربية التي كانت تميل الى الحقوق الفردية. وقد أكدت الثورة، بأن ضمان الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية هو من مسؤولية الدولة التي تقودها الطبقة الكادحة (البروليتاريا- العمال والفلاحين).

٣- الثورة الأمريكية

كانت الثورة الأمريكية ثورة للمستعمرين حدثت بين عامي ١٧٦٥ و ١٧٨٣. هزم الوطنيون الأمريكيون في المستعمرات الثلاث عشرة البريطانيين في حرب الثورة الكبرى (١٧٧٥-١٧٨٣) بمساعدة فرنسا، ظافرين بالاستقلال من بريطانيا العظمى ومؤسسين الولايات المتحدة الأمريكية. بين النتائج المهمة للثورة كان الاستقلال الأمريكي والتجارة الاقتصادية الودية مع بريطانيا. اعتمد الأمريكيون دستور الولايات المتحدة، وإقامة حكومة وطنية قوية والتي تضمنت انتخاب السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية متمثلة بمجلسين الكونغرس ومجلس الشيوخ.

رغم التطورات المختلفة التي طرأت على حقوق الإنسان منذ العهد الاعظم في بريطانيا عام ١٢١٥ مروراً بوثائق الحقوق الأخرى، ثم إعلان الاستقلال في أمريكا عام ١٧٧٦ ، كذلك ما تضمنه إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام ١٧٨٩، فإن حقوق الإنسان لم تجد طريقاً إلى دساتير الدول الأخرى، كما لم يقر المجتمع الدولي حتى الحرب العالمية الأولى الا الجزء القليل من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، أما حقوق الإنسان في التاريخ الحديث دخلت في مرحلة جديدة من مراحل تطورها وهي المرحلة الدولية، وهي المرحلة التي أصبحت فيها مواضع حقوق الإنسان تأخذ طابعاً دولياً بعد أن كانت مسألة داخلية بحتة، وتزامنت مع حدوث الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم التي تناولت في ميثاقها بنود تخص حقوق الإنسان، وبعد ذلك حدوث الحرب العالمية الثانية وتأسيس الامم المتحدة وميثاقها الذي اشار في أكثر من فقرة واكد على احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن ثم الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨. والوثائق الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان التي تلتها.

الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان في عهد (عصبة الأمم - الأمم المتحدة)

كانت علاقة الفرد بالدولة التي هو من رعاياها وحتى وقت متأخر محصورة ضمن اختصاصها المطلق ، ولم تدخل بعد في إطار القانون الدولي ، كما أن الإعلانات الوطنية والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة لم تقدم اية ضمانات أكيدة لهذه الحقوق كذلك فإن المجتمع الدولي ولغاية الحرب العالمية الأولى لم يقر الا القليل من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ، والتي منها تحريم الرق ومنع المتاجرة به ، وتحريم القرصنة ، واتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ، والتي تضمنت بعض القواعد الواجبة الاتباع اثناء الحرب ، بينما لم توجد اية نصوص تسعى الى حماية حقوق الإنسان، هذا في الوقت الذي استطاعت فيه الدول الكبرى من أن تنشئ عدة مؤسسات وانظمة ، دولية تضمن لها حماية رعاياها في الدول الأخرى ، كما ان الدول الغربية طالبت بالحد الأدنى في التعامل مع الاجانب في غير دولهم حتى وان لم يكن ذلك متوفراً للمواطنين من رعايا الدول نفسها التي فيها اولئك الاجانب. ولذلك نجد ان رعايا الدول الاوربية اصبحوا وبموجب نظام الامتيازات لا يخضعون إلى البلد المضيف لهم كما أن الفقه الدولي التقليدي قد إقر مشروعية التدخل من أجل الإنسانية ولكن التدخل هذا انما جاء لمصلحة الدول الكبرى فقط.

وللوقوف على طبيعة الاعتراف الدولي بحقوق الانسان لابد من ان نميز بين مرحلتين مهمتين في تطور المجتمع الدولي. **المرحلة الأولى:** تتجسد في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والتي تمخضت عن تأسيس (عصبة الامم المتحدة) عام ١٩١٩ ، كأول تجمع دولي، فإن الاهتمام بحقوق الانسان كان ضئيلاً جداً ، اذ لم يتضمن ميثاق عصبة الأمم اية احكام عن حقوق الإنسان، بل جاء خالياً منها، الا انه ابتدع نظام الانتداب الذي هو نظام استعماري اراد عهد العصبة ان يسبغ عليه شرعية خاصة فأوجد بعض الضمانات المتواضعة للشعوب التي خضعت له، الا ان معاهدة الصلح لعام ١٩١٩ ، جاءت ولأول مرة بنظام دولي لحماية حقوق الاقليات التي تعيش ضمن الدول التي ظهرت بعد الحرب، أو الدول التي توسعت عندما ضمت اليها اقاليم جديدة، الا ان هذا النظام قد زال بعد زوال عصبة الأمم

نفسها. وقد وضع نظام عصبة الأمم في ميثاق دولي يعرف بعهد عصبة الأمم ، ووضع العهد الذي يتكون من ٢٦ مادة، موضع التنفيذ عام ١٩٢٠ ، و أعلن في مقدمة العهد عن اغراض العصبة وهي تحقيق التعاون بين الأمم وضمان السلم والامن الدولي". وقد جعل عهد العصبة من حماية حقوق الإنسان التزاماً على الدول المهزومة في الحرب دون المنتصرة، رغم ذلك فان النظام الذي جاءت به هذه المعاهدة كان له تأثير كبير على معاهدات الاقليات التي نظمت قواعد مساواة الاقليات مع الاغلبية امام القانون، وكفالة الحرية الدينية، والثقافية ، وممارسة العادات والتقاليد وقد احتوى عهد العصبة بعض الضمانات والوسائل القانونية التي تكفل حماية حقوق الانسان وعدم انتهاكها. ومن اهم ما جاءت به اتفاقيات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى: تأسيس منظمة العمل الدولية: التي شكل دستورها اول اتفاقية عامة لحقوق الإنسان عموماً ولحقوق العمال بشكل خاص، على اساس ان السلم العالمي لا يمكن ان يتحقق الا اذا بني على العدالة الاجتماعية وضمان شروط عمل عادلة وانسانية للرجال والنساء، وقد شكلت هذه الاتفاقية تطوراً ملموساً وايجابياً كان له الأثر الواضح في الفترة اللاحقة.

أما المرحلة الثانية: فتتمثل في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر. شهدت المرحلة الثانية تقدماً كبيراً في الاهتمام بحقوق الانسان وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تمثل بتأسيس منظمة عالمية جديدة على انقاض عصبة الأمم الا وهي (منظمة الأمم المتحدة) التي ضمت ست وعشرون دولة، والتي اوضح ميثاقها تأكيده على الايمان من جديد بالحقوق الاساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره لتدخل بذلك مسألة حقوق الإنسان دائرة القانون الدولي الوضعي. أكدت منظمة الأمم المتحدة عند تأسيسها في عام ١٩٤٥ الإيثار بحقوق الإنسان لجميع الشعوب المشاركة فيها. وذكرت حقوق الإنسان في الميثاق التأسيسي بوصفها محور اهتمامات شعوب الأمم المتحدة . فقد ورد في الفقرة الأولى من الديباجة أن شعوب الأمم المتحدة آلت على أنفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على البشرية ، مرتين خلال جيل واحد، ألا ما يعجز عنها الوصف.

- ١- انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس الاحترام وان يكون لها الحق في تقرير المصير.
- ٢- تحقيق التعاون الدولي في تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين .
- ٣- التأكيد على المساواة في السيادة بين الدول وعلى تمتعهم بنفس الحقوق والالتزامات والتأكيد على حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية .
- ٤ - دعت المنظمة الى انماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصناعية والاعانة على تحقيق الحريات الاساسية بلا تمييز بين الناس بسبب اللغة او المذهب ولا فرق بين الرجال والنساء.
- ٥- دعا الميثاق الى تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المساواة في الحقوق .
- ٦- ان يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين او مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الأمم المتحدة بما منصوص عليه في ميثاقها.

٧- يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم توصيات تخص اشاعة احترام وتعزيز حقوق الانسان و الحريات الاساسية ومراعاتها.

٨- ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجان للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من اجل توطيد حقوق الانسان .

٩ - لا تفرض الامم المتحدة اي عقوبات على أية دولة الا اذا تجاوزت القوانين والاعراف الدولية .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لا شك أن حقوق الإنسان لم تكتسب الطابع القانوني والدولي إلا بعد ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من منظمة الأمم المتحدة، حيث كانت هذه خطوة هامة في طريق تطبيق وتدوين حقوق الإنسان تعبيراً عن عصر التنظيم الدولي. تم إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٤٨ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في قصر (شايبوا) في فرنسا في مدينة باريس، وقامت (٤٨) دولة بالموافقة عليه وامتناع (٨) دول من بينها (الاتحاد السوفيتي (سابقاً) جنوب افريقيا، السعودية، بولندا، تشيكوسلوفاكيا) وكانت هذه الدول لا تعترض على المضمون بل على بعض المواد. و يُمكن أن يعتبر هذا الإعلان نقطه تحوّل في الجهود الموجهة تجاه الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وقد سبق هذا الإعلان بعض الحقوق التي تم وضعها من خلال الاتفاقيات الدولية ضمن إطار منظمة العمل الدولية وخلال ترتيبات حماية الأقليات مستندة على معاهدة فرساي التي وقّعت بعد الحرب العالمية الأولى، ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وثيقة عالمية سعت بصدق لتغطية الحقل الكامل لحقوق الإنسان، والذي جاء في ديباجته (أن الاقرار بالكرامة المتأصلة لكافة اعضاء الأسرة الإنسانية بحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها انما يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم). نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ثلاثين مادة قانونية خاصة بحقوق الإنسان وسنذكر منها عشرون مادة مما تضمنه هذا الإعلان وهي:

١- يولد الناس احرار ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء.

٢- لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غير ذلك من المميزات.

٣- لكل شخص الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه.

٤- لا يجوز استرقاق احد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صوره.

٥- لا يجوز اخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية او الماسة بالكرامة.

٦- لكل إنسان في كل مكان الحق بأن يُعترف له بالشخصية القانونية.

٧ - الناس جميعاً سواسية أمام القانون وفي حمايته دونما تمييز.

٨- لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لأنصافه الفعلي عندما تنتهك حقوقه الأساسية.

٩- لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

- ١٠- لكل إنسان حق المساواة التامة مع الآخرين في أن تنتظر قضيته محكمة مستقلة ومحايده نظراً منصفاً وعلنياً.
- ١١- كل شخص متهم بريئ حتى تثبت ادانته وله الحق في محاكمة علنية مستقلة مع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.
- ١٢- لكل شخص الحق في التنقل وفي اختيار محل اقامته داخل حدود الدولة.
- ١٣- لكل فرد حق اللجوء في بلدان أخرى خلاصاً من الاضطهاد شرط أن لا تكون جريمته غير سياسية أو تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.
- ١٤- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ولا يجوز تعسفاً حرمانه من جنسيته أو من حقه في تغيير جنسيته.
- ١٥- للرجل والمرأة متى ادركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة من دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.
- ١٦- لكل فرد حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ولا يجوز تجريده من ملكه تعسفاً.
- ١٧- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية ولا يجوز ارغامه على الانتماء إلى جمعية ما.
- ١٨- لكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده.
- ١٩- للأباء على سبيل الاولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم .
- ٢٠- للأمومة والطفولة حق في رعاية خاصة، ولجميع الاطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج الشرعي أو خارج هذا الإطار.

يمكن ذكر اهم (الخصائص) التي تتسم بها حقوق الإنسان التي نصت عليها الشريعة الدولية وإجمالها بما يأتي :

- ١ - انها عالمية فهي واحدة لجميع البشر على حد سواء بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو أي مميزات أخرى إذ أن الناس قد ولدوا احراراً جميعهم ومتساويين في الكرامة والحقوق.
- ٢- حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنها أو انتزاعها من الأفراد فلا يحق لأحد حرمان شخصاً من حقوقه حتى وأن لم تعترف بها قوانين دولته. حيث أن هذه الحقوق تحضى بالضمانات القانونية والدولية.
- ٣- حقوق الإنسان لا تشتري ولا تكتسب ولا تورث فهي ملك للبشر جميعاً. فحقوق الإنسان متأصلة في كل فرد من أفراد الأسرة البشرية وملزمة التطبيق في انحاء العالم جميعها.
- ٤- حقوق الإنسان متساوية و مترابطة وغير قابلة للتجزئة أو التصرف، لكي يعيش الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن وبمستويات معيشية لائقة.

الاعتراف الإقليمي بحقوق الإنسان

إلى جانب ما بذلته منظمة الأمم المتحدة من دور منشود في حماية حقوق الإنسان فإن المنظمات الإقليمية لم تألوا جهداً في هذا المجال بما قدمته من إسهامات كبيرة في صيانة حقوق الأفراد وحررياتهم، ويأتي هذا الدور في إطار التعاون الوثيق بين هذه المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة في الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما دام نشاط هذه المنظمات الإقليمية يتواءم مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كما انشأت هذه المنظمات العديد من الأجهزة التي تتولى متابعة تطبيق الاتفاقيات الخاصة بهذه الحقوق من الدول الأعضاء في هذه المنظمات وللوقوف على حقيقة الاعتراف الإقليمي بحقوق الإنسان، سوف نذكر هذه الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان.

١- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (عام ١٩٥٠)

نشأت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في إطار الخطة السياسية لتوحيد أوروبا أو على الأقل كخطوة أولى على طريق تحقيق هذا الهدف والواقع أنه لكي نكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذه الاتفاقية فإنه لا بد من النظر إليها في الإطار لجهود التوحيد السياسي لأوروبا. فقد ظهرت منظمات عديدة في أوروبا في ذلك الوقت مثل: حركة أوروبا الموحدة في بريطانيا بزعامة ونستون تشرشل، وحركة فان دبلاند التي ضمت شخصيات أوروبية بارزة في إطار الرابطة الاقتصادية للتعاون الأوروبي في المجالات الاقتصادية والصناعية والنقابية. وقد اتحدت هذه المجموعات مع مجموعات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي للفيديراليين، والمجموعة الدولية الجديدة والحركة الاشتراكية لدول أوروبا المتحدة. كما سعت أوروبا لمنع وقوع حرب عالمية ثالثة وذلك بوضعها اسساً لحماية حقوق الإنسان، فأنشأت **المجلس الأوروبي** الذي ورد في نظامه الموقع في ٥ ايار عام ١٩٤٩، أن مبادئ الحرية الفردية والسياسية وسيادة القانون تشكل الديمقراطية الحقيقية، كما أن على الدول الموقعة عليه أن تقر بسيادة القانون، الذي وفقاً له يمارس كل فرد خاضع للولاية القضائية لحقوق الإنسان والحرريات العامة. أن المجلس الأوروبي أعلاه هو منظمة دولية ذات شخصية قانونية وإرادة مستقلة عن إرادة الدول الاعضاء فيه، وهو يمارس عمله من خلال أجهزته المختلفة، وقد بذل هذا المجلس جهوداً كبيرة اثمرت عن توقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بعد اجتماع وزراء خارجية خمس عشرة دولة أوروبية في روما في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٥٠ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣ ايلول عام ١٩٥٣ وقد غطت هذه الاتفاقية مع ملاحقها الثمانية معظم الحقوق المدنية والسياسية. ولعل أهم ما في هذه الاتفاقية هو أن نطاق تطبيقها لا يخص الإنسان الأوروبي فحسب وإنما يتعداه ليشمل كل إنسان في العالم حتى وإن كان لا يحمل أية جنسية. وتتألف هذه الاتفاقية من ديباجة و(٦٦) مادة ، ويمكن إيجاز أهم ما ورد فيها:-

- ١- نصت على جملة من الحقوق المدنية والسياسية لاسيما الحقوق والحرريات التقليدية.
- ٢- نصت على انشاء أجهزة تنفيذية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان تتمثل باللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- ٣- ألزمت المعاهدة الأطراف المتعاقدة أن تقدم بياناً تبين فيه الطريقة التي يتبناها القانون الداخلي من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة.
- ٤- أن الاتفاقية تُعد نوعاً من انواع التعاقد.
- ٥- أن الأحكام التي تصدر عن المحكمة الأوروبية هي أحكام نهائية وملزمة لكل الأطراف.
- ٦- لا يجوز تفسير هذه المعاهدة لاستنتاج مبدأ أو انتقاص أي من حقوق الإنسان والحرريات الأساسية.

تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من أهم إنجازات مجلس أوربا على الإطلاق، فضلاً عن أهميتها وهذه الاتفاقية تتجه نحو توفير حماية دولية فعالة لحقوق الإنسان تكفل له الاطمئنان والأمان، وتدفع عنه ما قد يتعرض له، فضلاً عن قيمتها من الناحيتين السياسية والفقهية.

ويمكن أجمال أهم ما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بما يلي:

- ١- حق الإنسان في الحياة وفي محاكمة عادلة.
- ٢- الحق في حرية الفكر والعقيدة الدينية.
- ٣- لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية حق مطالبة دولة أخرى هي طرف في الاتفاقية باحترام الحقوق الواردة فيها سواء كان ذلك لمصلحة مواطنيها أو لغيرهم حتى وأن كان لا يحمل جنسية تلك الدولة.
- ٤- حرية الرأي والتعبير ويشتمل ذلك على حرية تلقي المعلومات وإذاعتها من دون التقييد بحدود الدولة.
- ٥- أن ممارسة الحق أعلاه يتضمن واجبات ومسؤوليات تخضع لشروط معينة يحددها القانون والتي تعد في مجتمع ديمقراطي تدابير ضرورية لحفظ سلامة الوطن وأراضيه.
- ٦- إذا تعرضت أي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ظروف محددة، كحالة الطوارئ أو الحرب، أو أي ظرف آخر يهدد حياة الأمة بالخطر، فإن الاتفاقية تسمح لها بعدم الالتزام بما ورد من نصوص فيها، شريطة التزامها بحق الأفراد بالحياة وعدم التعرض للتعذيب أو الاسترقاق والعبودية والحق في محاكمة عادلة.
- ٧- تم انشاء جهازين هما اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي يتألف أعضائها من الدول الأعضاء في الاتفاقية ولكل دولة عضو واحد فقط. أما الجهاز الآخر فهو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والذي يتألف من عدد من القضاة مساوين لعدد الدول في المجلس الأوروبي، وهذان الجهازان هما جهازا اشراف ومراقبة لمعرفة مدى تمتع الأفراد بحقوقهم بالدول الأعضاء من جهة وللتأكد من مدى التزام الدول باحترام هذه الحقوق والحريات.

٢- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (عام ١٩٦٩)

- صدرت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٩ وأصبحت نافذة في ١٨/٧/١٩٨٧ وذلك في إطار منظمة الدول الأمريكية. وتأثرت هذه الاتفاقية إلى حد كبير بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتتألف من ديباجة وثمانين مادة، ويمكن أجمال ما ورد فيها بالآتي:
- ١- تضمنت الاتفاقية صوراً عدة لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، إذ تناول الفصل الثاني الحقوق المدنية والسياسية والفصل الثالث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - ٢- نصت المادة (١): تعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بأن (تحتزم الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية، وبأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة لتلك الحقوق والحريات بدون أي تمييز).
 - ٣- كما نصت المادة (٢): تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة لكفالة عدم تعارض نصوص القانون الداخلي مع أحكام الاتفاقية بغية ضمان تطبيق تلك الحقوق والحريات.
 - ٤- حيث نصت المادة (٢٩): لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذه الاتفاقية بما يضر بحقوق وحريات المواطن في أي دولة من دول الاتفاقية.

٥- ونصت المادة (٣٢): على تأكيد العلاقة بين الحقوق والواجبات إذ تقع على كل شخص مسؤوليات تجاه أسرته ومجتمعه والبشرية جمعاء وأن حقوق كل شخص في مجتمع ديمقراطي هي مقيدة بحقوق الآخرين، وبالأمن الجماعي وبالمتطلبات العادلة للخير العام.

٦- كما نصت الاتفاقية على وسائل حماية الحقوق والحريات وتتمثل باللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان (المواد من ٣٣ - ٧٣).

٧- إن أحكام المحكمة نهائية وغير قابلة للاستئناف، وفي حال الخلاف على الحكم أو نطاقه تفسره المحكمة بناء على طلب أي من الفرقاء (م٦٧). وهي ملز لأي دولة من دول الاتفاقية إذا كانت طرفاً في نزاع معروض على المحكمة (م ٦٨).

هذا وألحق بالاتفاقية البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة ١٩٨٨ وأصبح نافذاً في عام ١٩٩٩، والبروتوكول الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام الصادر في عام ١٩٩٠.

ومن أهم الحقوق التي وردت في الاتفاقية هي:

١- ان الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية شاملة لجميع الناس وليست خاصة بجنسية معينة.

٢- حق الإنسان في الشخصية القانونية.

٣- حق الإنسان في الحياة.

٤- الحق في المعاملة الإنسانية.

٥- الحق في الحرية الشخصية وفي محاكمة عادلة.

٦- حرمة الحياة الخاصة.

٧- حق المشاركة في الحياة السياسية.

٨- الحق في المساواة أمام القانون والقضاء.

٩- الحق في الاجتماع والملكية وحق التنقل بحرية تامة.

١٠- نادت بحرية الضمير والدين والفكر والمسكن.

كما تتميز الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بأنها تتضمن تفاصيل أكثر فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، من اية اتفاقية دولية أو إقليمية أخرى حيث يتجلى ذلك فيما يأتي:

١- حرية الإعلام.

٢- نشاطات الاذاعة والتلفزيون والسينما.

٣- حرية تلقي المعلومات والافكار ونقلها واداعتها من دون التقيد بالحدود.

٤- حق الرد لكل من تأذى من جراء اقوال أو افكار غير دقيقة أو جارحة نشرتها على الجمهور وسيلة من وسائل الإعلام.

٥- تعترف الاتفاقية لجميع الأطفال بمن فيهم الذين يولدون خارج الرابطة الزوجية بنفس الحقوق.

٦- حق كل فرد في جنسية الدولة التي يولد فيها إذا لم يكن له الحق في جنسية أخرى.

٧- الاعتراف للأجنبي بالحقوق وبعدم الابعاد، ويحظر الابعاد الجماعي.

٨ - انشاء المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان على غرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فضلاً عن انشاء اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان.

٣- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (عام ١٩٨١)

صدر هذا الميثاق في عام ١٩٨١ عن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، واحتوى الميثاق على ديباجة وثمانين وستين مادة، وأخذ الميثاق الإفريقي بمضامين عدة وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدة الأوروبية والاتفاقية الأمريكية.

- ١- قُسم الميثاق إلى جزأين، إذ أختص الأول ببيان الحقوق والواجبات فيما أختص الآخر ببيان تدابير الحماية.
- ٢- نص الميثاق على الحقوق والحريات التقليدية في الباب الأول من الجزء الأول. في حين نص الباب الثاني على الواجبات. وقد اختلف هذا الميثاق عن المعاهدة الأوروبية والاتفاقية الأمريكية بإيراد تفاصيل تتعلق بواجبات المواطن، على أن الواجبات تحدد من خلال القانون الداخلي لكل دولة شريطة ألا يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.
- ٣- نص الميثاق في الجزء الثاني منه على تدابير الحماية، إذ أوجد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتضمن آلية تكوين اللجنة واختصاصاتها وإجراءاتها .

ويمكن أجمال أهم ما ورد بالميثاق في الآتي:

أ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- ١- كفل الميثاق حق العمل في ظل ظروف متكافئة ومرضية على أساس مبدأ الأجر المتكافئ للعمل المتكافئ.
- ٢ - أقر الميثاق حق كل فرد في التمتع في افضل حياة صحية بدنية وعقلية.
- ٣- واجب الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبية عند المرض.
- ٤- حق التعليم للجميع وحق كل شخص الاشتراك بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع.
- ٥- ركز الميثاق على حماية الاخلاقيات والقيم التقليدية السائدة داخل المجتمعات الإفريقية.
- ٦- تضمن الميثاق حق المسنين والمعوقين في حماية خاصة تلائم حالتهم البدنية والمعنوية.

ب - الحقوق المدنية والسياسية

- ١- ركز الميثاق في مقدمته على عزم الدول الأطراف على إزالة كل أشكال الاستعمار، وعلى إدراكها لفضائل تقاليدتها التاريخية وقيم الحضارة الإفريقية التي يجب أن تنبع منها وتتسم بها افكارها حول مفهوم حقوق الإنسان والشعوب.
- ٢ - وجوب تمتع الأفراد بالحقوق والحريات الاساسية.
- ٣- عدم التمييز على أساس العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو المولد أو الثروة أو غيرها.
- ٤- الحق في المساواة أمام القانون وفي عدم انتهاك الحرمة الشخصية.
- ٥- احترام الحياة والسلامة الشخصية البدنية منها والمعنوية.
- ٦- احترام كرامة الأشخاص وعدم التعرض للإهانة أو الاسترقاق أو التعذيب أو المعاملة الوحشية والمذلة.
- ٧- الحق في حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية في التعبير والاجتماع.

٨- حرية التنقل وحماية الملكية الخاصة.

٩- الحق في الحصول على المعلومات والافكار واذاعتها من دون اية قيود.

وما يُعاب على الميثاق الأفريقي إغفاله لبعض الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق الدولية، فقد تجاهل عمداً حق الإضراب، حق الجنسية وإمكانية تجريد الشخص منها، الحق في الزواج وتكوين الأسرة ، كما أن حقوق المرأة بقيت دون ضمانات في ظل هذا الميثاق.

٤- جامعة الدول العربية (١٩٤٥)

تأسست جامعة الدول العربية في ١٩٤٥/٣/٢٢، وقد شاركت في ذلك ست دول هي، العراق، السعودية، سوريا ، مصر ، لبنان، الاردن. وكان الهدف من إنشائها النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة. ثم انضمت ليبيا في سنة ١٩٥٣ ثم تبعتها بقية الدول العربية الأخرى.

ميثاق جامعة الدول العربية:

في عام ١٩٤٥ بمدينة القاهرة، وقع ممثلو الدول العربية، وهم العراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية ومصر واليمن على ميثاق الجامعة، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١٩٤٥/٥/١١م. ويتألف هذا الميثاق من ديباجة وعشرين مادة تتضمن أهداف الجامعة ومبادئها، والهيكل التنظيمي لها، وشروط العضوية وإجراءاتها، وكيفية إتخاذ القرارات، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء. وعندما تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، لم يتضمن الميثاق التأسيسي أي إشارة إلى حقوق الإنسان، سواء في ما يتعلق بالتعزيز أو بالحماية، ما دفع الجامعة، التي تقدم نفسها كمطورة ومنسقة للعلاقات الدولية العربية، أن تنشئ اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في ما يخص تطوير آليات وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

٥- الميثاق العربي لحقوق الإنسان (عام ١٩٩٤)

بجهود من اللجنة العربية الإقليمية الدائمة لحقوق الإنسان اعتمد مجلس جامعة الدول العربية في عام ١٩٩٤ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ليضم مقدمة و(٤٣) مادة، وقد تحفظت على بعض بنوده سبعة دول عربية. ومن أهم ما جاء في مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان ما يلي:

١ - إيمان الوطن العربي بوحدته.

٢ - التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

٣- إدان الميثاق العنصرية والصهيونية كونهما مصدر الشر في العالم .

٤- حق الشعب في تقرير المصير.

٥- ركز الميثاق على غرار الحقوق التي وردت في العهدين الدوليين.

٦- تطرق الميثاق إلى ماهية عقوبة الاعدام .

٧- دعى الميثاق إلى مكافحة التعذيب بكافة أشكاله.

٨- حق المواطن العربي بمحاكمة عادلة.

٩- اهتم الميثاق بحماية الحياة الخاصة للإنسان العربي.

١٠- كفل الميثاق حرية العقيدة وحرية العمل والحق في التعليم.

المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان

المنظمات غير الحكومية عرفها البنك الدولي بأنها " منظمات خاصة مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات. وهذا التعريف في سياق الاستخدام المألوف للبنك يشير إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات، وهو يشمل المنظمات غير الحكومية الدولية والتي هي وفقاً للبنك يقع مركزها الرئيسي في الدول المتقدمة وتنفذ عملياتها في أكثر من دولة نامية. تمتلك الكثير من المنظمات غير الحكومية خبرة في تقديم المعونات والمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ومن التحالفات والمنتديات الدولية الرئيسية المؤلفة من منظمات غير حكومية تعمل في مجال تنسيق المعونة الإنسانية في جميع أنحاء العالم في مجال حقوق الإنسان ما يلي:

١- اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إن تاريخ نشأة اللجنة الدولية يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، ففي إحدى حلقات الكفاح من أجل تحرير الأراضي الإيطالية المحتلة من النمسا، اشتبكت - في ٢٤ يونيو / حزيران عام ١٨٥٩ - قوات فرنسا وإيطاليا مع قوات النمسا في معركة دارت بشمال إيطاليا بالقرب من قرية سولف رينو. وتعد هذه المعركة من أبشع المعارك التي شهدتها أوروبا، ففي خلال عشر ساعات من القتال العنيف سقط أكثر من ٦٠٠٠ قتيل، وما يقرب من ٤٢٠٠٠ جريح. وألقت الأقدار برجل الأعمال السويسري هنري دونان في المكان الذي وقعت فيه هذه المعركة بينما كان في طريقه إلى رحلة تجارية في إيطاليا، ولما كان هذا الشاب من مرهفي الحس المنخرطين في الأنشطة الإنسانية في سويسرا، فقد راعه ما شاهده من آلاف الجرحى الذين لم يجدوا في الخدمات الطبية العسكرية العون الكافي، فهب مشتركاً مع المواطنين في مساعدة هؤلاء التعساء، وكانت هذه التجربة نقطة فاصلة في حياة هنري دونان الذي أصبح شغله الشاغل منذ ذلك الحين هو البحث عن وسيلة لتخفيف آلام مثل أولئك الجرحى في الحروب. وعند عودته إلى سويسرا عكف دونان على تدوين مشاهد البؤس والمعاناة لآلاف الجرحى الذين لا يجدون رعاية طبية كافية التي شاهدها في موقعة سولف رينو، وفي عام ١٨٦٢ عرض هذه المشاهد في كتابه « تذكارات سولف رينو » الذي لقي صدقاً في جميع أنحاء العالم، وفي أقل من عام واحد ظهرت العديد من طبعات هذا الكتاب وترجم إلى اللغات الإنجليزية، والهولندية، والإيطالية، والسويدية، والروسية، والإسبانية، والألمانية. وفي نهاية كتابه طرح دونان تساؤلين، الأول هو: « ألا توجد وسيلة لتكوين لجان إغاثة خلال فترة السلام والهدوء تهدف إلى تقديم الرعاية للجرحى في زمن الحرب بواسطة متطوعين متحمسين ومتفانين ومؤهلين جيداً لمثل هذا العمل ؟ »، والثاني هو: « ألا يستحسن الاستفادة من المؤتمرات لوضع مبدأ دولي ما، اتفاقي ومقدس، يصبح - متى أقر وصدق عليه- أساساً تقوم عليه جمعيات

لإغاثة الجرحى في مختلف بلدان أوروبا ؟ «. وسرعان ما أجاب أربعة مواطنين سويسريين (غيوم هنري دوفور، وغوستاف مونيه، ولوي أبياء، وتيودور مونوار) عن التساؤل الأول، وأسسوا هم وهنري دونان - في عام ١٨٦٣ - اللجنة الدولية لإغاثة الجنود الجرحى التي أصبحت فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر

فإن عملها ونطاق اهتماماتها له طابع دولي. للمنظمة بعثات ووفود في نحو ٨٠ بلداً عبر أنحاء العالم، ويعمل معها قرابة ١١ ألف موظف أغلبهم من مواطني البلدان التي تعمل فيها. ويوفر نحو ٨٠٠ شخص يعملون في مقر اللجنة في جنيف بسويسرا الدعم الأساسي اللازم لعمليات اللجنة الدولية في الميدان والإشراف عليها وكذلك تحديد السياسات المؤسسية والاستراتيجيات وتنفيذها. وقد تغطي البعثات الميدانية بلداً واحداً أو عدة بلدان في حال البعثات الإقليمية، وتقوم هذه البعثات بالعديد من النشاطات وفقاً للظروف والاحتياجات الخاصة ببلد بعينه. تشمل هذه النشاطات على الآتي:

- حماية ومساعدة ضحايا حالات النزاع المسلح أو العنف، القائمة أو الناشئة (المدنيون، المحرومون من حرياتهم، العائلات المشتتة، الأشخاص الجرحى والمرضى).
- العمل الوقائي، والتعاون مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والتنسيق في مجال العمل الإنساني والدبلوماسية الإنسانية.

تعمل أيضاً هذه البعثات كجهاز إنذار مبكر مهم وهو ما يسمح للجنة الدولية بالاستجابة سريعاً وبفعالية للاحتياجات عند اندلاع العنف المسلح أو النزاع.

المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

- ١ - مبدأ الإنسانية. ٢ - مبدأ عدم التحيز. ٣ - مبدأ الحياد. ٤ - مبدأ الاستقلال. ٥ - مبدأ الطوعية. ٦ - مبدأ الوحدة. ٧ - مبدأ العالمية.

ومن أهم نشاطات و أعمال لجنة الصليب الاحمر الدولية فهي:

- ١ - زيارة الأشخاص الذين حرموا من حريتهم (أسرى الحرب والمحتجزين المدنيون والمعتقلين لأسباب أمنية، كما تزور مراكز الاعتقال، والسجون، والمعسكرات)، فقط للتأكد من ظروف الاعتقال من الناحية المادية والفنية.
- ٢ - إغاثة الضحايا وذلك بمنحهم مساعدات طبية، كتقديم العلاج الطبي، وإنشاء المستشفيات ومراكز التأهيل.
- ٣ - البحث عن الأشخاص الذين انقطعت أخبارهم عن أهلهم أو اللذين بلغ انهم فقدوا.
- ٤ - نقل المراسلات العائلية عندما تكون وسائل الاتصال العادية مقطوعة.
- ٥ - تنظيم جمع شمل العائلات وإعادة الأشخاص إلى أوطانهم.
- ٦ - زيارة المعتقلين المدنيين والعسكريين داخل المعسكرات والسجون والمستشفيات في بلدان عديدة على اثر النزاعات المسلحة أو الاضطرابات الداخلية.
- ٧ - جمع شمل العائلات التي كانت قد انفصلت بسبب الحرب.
- ٨ - إغاثة المقعدين بسبب الحرب في مختلف مناطق العالم.

اما بخصوص مصادر تمويل اللجنة، فهناك عدة مصادر لتمويل ميزانية اللجنة منها:

١ - مساهمات الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف.

٢ - مساهمات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٣- مساهمات خاصة.

٤- إيرادات مالية مختلفة منها اموال الصناديق والتبرعات والوصايا، وهناك ميزانية المقر، التي تقتصر على تمويل ما هو ضروري فقط، ويمول نصفها تقريباً الاتحاد السويسري .

اما اهم الحالات التي تمارس فيها اللجنة عملها فهي:-

- النزاعات المسلحة الدولية.

- النزاعات المسلحة غير الدولية.

- الاضطرابات الداخلية.

٢- منظمة العفو الدولية

تأسست منظمة العفو الدولية قبل أكثر من أربعة عقود- على يد محامي بريطاني، بسبب حكم "ظالم" بالسجن سبع سنوات بحق طالبين برتغاليين. وحينها كتب إلى صحيفة بريطانية، يدعو إلى تنظيم حملة عالمية لإحراج السلطات في كل مكان من العالم بالاحتجاجات دفاعاً عن "السجناء المنسيين". وفي ٢٨ مايو/أيار ١٩٦١، أطلقت الصحيفة حملته التي استمرت سنة كاملة تحت عنوان "مناشدة من أجل العفو ١٩٦١"، داعية الناس في كل مكان إلى الاحتجاج ضد حبس الرجال والنساء بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية، ولديها فروع في نحو ثمانين بلداً. وضعت المنظمة لنفسها أهدافا هي وقف العنف ضد المرأة، والدفاع عن حقوق وكرامة الذين وقعوا في براثن الفقر، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومعارضة التعذيب ومحاربة "الإرهاب" بتحقيق العدالة، وإطلاق سراح سجناء الرأي، وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، وتنظيم تجارة الأسلحة على مستوى العالم - منظمة العفو الدولية حركة ديمقراطية مستقلة يقع مقرها الرئيسي في العاصمة البريطانية لندن تضم ما يربو على ١.٨ مليون عضو ونصير في أكثر من ١٥٠ بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم. رؤية منظمة العفو الدولية في خلق عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسعيًا لتحقيق هذه الرؤية، تتمثل رسالة المنظمة في إجراء أبحاث والقيام بتحركات تتمحور حول منع وقوع الانتهاكات الخطيرة للحق في السلامة الجسدية والعقلية وفي حرية الضمير والتعبير وفي عدم التعرض للتمييز في إطار عملها لتعزيز جميع حقوق الإنسان، ووضع حد لتلك الانتهاكات. ومنظمة العفو الدولية مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية والمصالح الاقتصادية والمعتقدات الدينية. وهي لا تؤيد ولا تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، كما أنها لا تؤيد ولا تعارض آراء أولئك الذين تسعى المنظمة إلى حمايتهم . فهي لا تعنى إلا بحماية حقوق الإنسان بصورة محايدة . وتعتمد في تمويلها على اشتراكات أعضائها وتبرعات أنصارها في شتى أرجاء العالم .

وتتلخص اهداف المنظمة باعتبارها حركة عالمية مستقلة مهمتها الاساس تعزيز الحقوق الاساسية للإنسان في النقاط

الآتية :

١ - اطلاق سراح جميع سجناء الرأي، ممن اعتقلوا بسبب معتقداتهم السياسية او الدينية او بسبب انتمائهم القومي او جنسهم او لغتهم او لونهم ، ولم يسلكوا العنف سبيلاً ولم يدعوا الى استخدامه.

- ٢- العمل على وجوب اجراء محاكمات عادلة لجميع السجناء السياسيين خلال مدة معقولة والتعجيل في اجرائها وفقا للقواعد الدولية المعترف بها .
- ٣- العمل على الغاء عقوبة الإعدام وتعذيب السجناء والمعاملات اللاإنسانية بحقهم بغض النظر عما اذا كانوا قد مارسوا العنف في نضالهم أو دعوا الى اتباعه .
- ٤- وضع حد لعمليات تغييب السياسيين (اخفائهم) وعمليات القتل (الإعدام) السياسي خارج سلطة القضاء.
- ٥- معارضة الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة، مثل اعتقال سجناء الرأي، واحتجاز الرهائن والتعذيب واعمال القتل دون وجه حق، وحث هذه الجماعات على احترام حقوق الإنسان .
- ٦ - مساعدة طالبي اللجوء الذين يتهددهم خطر اعادتهم الى بلد يصبحون فيه عرضة لانتهاك حقوقهم الإنسانية الاساسية
- ٧- التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ومع الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية، من أجل احترام حقوق الإنسان.
- ٨- السعي إلى ضمان وضع ضوابط للعلاقات بين الدول في المجالات العسكرية والامنية والشرطية، بما يكفل احترام حقوق الإنسان .
- ٩ - تنظيم برامج لتعليم حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بها.
- اهم نشاطات منظمة العفو الدولية فيمكن اجمالها بالآتي:**
- ١ - حث الرأي العام العالمي على ممارسة ضغوط على من بيدهم مقاليد الحكم وغيرهم من ذوي النفوذ من أجل وضع حد للانتهاكات.
- ٢ - تيسر المنظمة لكل شخص ان يرسل مباشرة خطابات ومناشادات تعكس بواعث القلق الى من يمكنهم تغيير الوضع
- ٣- تقوم المنظمة بقيادة المظاهرات العامة، وحملات كتابة الرسائل والمناشادات
- ٤ - اقامة حفلات موسيقية هادفة لزيادة الموارد المالية.
- ٥ - تنظيم حملات عالمية عن بلد ما أو قضية بعينها.
- ٦- محاولة كسب التأييد على مستوى المنظمات الحكومية الدولية، كما وانها لا تدخر جهداً في العمل على تغيير مواقف الحكومات والقوانين الجائرة، والحرص على تزويد وسائل الإعلام والحكومات والأمم المتحدة بالمعلومات الموثقة.
- ٧- تشارك المنظمة في وضع البرامج التعليمية التي تهدف إلى توعية الناس بمبادئ حقوق الإنسان وبسبل الدفاع عنها فنقوم بإعداد مواد لاستخدامها في المدارس .
- ٨- لا تكف منظمة العفو الدولية عن دعوة الحكومات إلى التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وإلى الالتزام بها وإلى تعزيز معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً.

٣- منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)

في عام ١٩٧٨ تم تأسيسها من قبل الاتحاد السوفياتي كما تشتهر منظمة مراقبة حقوق الإنسان باسم هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، وهي منظمة دولية غير حكومية تهتم وتسعى دائماً للدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها. اما مقرها فهو في مدينة نيويورك. والجدير بالذكر أن هذه المنظمة بعد أن تم تأسيسها، تم دمج جميع المنظمات اليها التي كانت

موجودة بالفعل حول العالم من اجل حقوق الإنسان والدفاع عنها. وكانت في ذلك الوقت تسمى ” لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي ” وكانت نشاطاتها تنحصر في مراقبة مدى امتثال دول الكتلة الاشتراكية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم وضعها في الاتفاقية. ولكن لم تمكث المنظمة على هذا الحال طويلا ولقد تغير نشاطها لتصبح مسؤولة عن مراقبة حقوق الإنسان واصبح اسمها مراقبة حقوق الانسان باسم هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch. عضوية منظمة مراقبة حقوق الانسان الدولية. تضم منظمة مراقبة حقوق الإنسان ما يزيد عن ١٨٠ عضو الذين وهبوا حياتهم ووقتهم لمراقبة حقوق الإنسان وجميعهم من دول مختلفة وجنسيات متنوعة. كما أن اعضائها تختلف مهنتهم من محامون وصحفيون وأساتذة الجامعات والخبراء المختصون.

مقر منظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية

تتخذ منظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية نيويورك مقر لها. هذا بالإضافة إلى وجود أكثر من مكتب لها في اماكن مختلفة مثل لندن وبروكسل وموسكو وسان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطن ولوس أنجلوس ... وفي كثير من الاحيان يتم اتخاذ مكاتب مؤقتة لها لعقد الاجتماعات.

اهداف منظمة مراقبة حقوق الإنسان

لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان اهداف عديدة تدور جميعها حول حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن أي سياسات أو دين أو عرق ومن بين اهدافها :

- ١- الدفاع عن حرية الفكر والتعبير.
- ٢- تسعى دائما المنظمة لتحقيق العدل والمساواة في الحماية القانونية وتشيد مجتمع مدني مترابط .
- ٣- تقوم المنظمة بمراقبة الحكومات ومحاسبتها عندما تقوم بالتعدي على حقوق الإنسان.
- ٤- منع انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من خلال ما تنشره من معلومات عن هذه الانتهاكات ولا سيما وانها باتت مصدراً اساسياً للمعلومات للمهتمين بحقوق الإنسان .

اعمال منظمة مراقبة حقوق الإنسان

اعضاء المنظمة تنتوع تخصصاتهم ومجالات اعمالهم حيث أن منهم يتخصصون في اقامة تحقيقات من اجل التوصل إلى انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان حول العالم ومن ثم يقوموا بنشر الحقائق التي توصلوا اليها في تقارير من اجل محاسبة الحكومات التي قامت بذلك .

تقوم المنظمة ايضا بالعديد من الابحاث حول أوضاع السجون، وأحوال اللاجئين.

أمثلة عن نجاحاتها

استطاعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن تقوم بعقد معاهدة بموجبها تم حظر تجنيد الأطفال في الجيوش ... وبسبب هذه المعاهدة حصلت على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٧. هذا بجانب جهودها لمنع جرائم الحرب التي كانت تحدث.

التمويل و الإدارة

ترفض المنظمة أي دعم حكومي ولكن تحصل على تبرعاتها من المؤسسات الخاصة الغير حكومية.

٤- المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣ باعتبارها منظمة غير حكومية في سياق قانوني وسياسي وثقافي لحماية حقوق الإنسان. انعقدت جمعيتها التأسيسية في بمدينة ليماسول- قبرص، وليس في أية مدينة عربية. ورغم أن الجمعية التأسيسية قررت أن تتخذ الأمانة العامة للمنظمة من القاهرة مقراً لها، فلم يتم توقيع اتفاقية مقر مع الحكومة المصرية إلا في عام ٢٠٠٠. وبمقتضى الاتفاقية، تم ضمان الوضع القانوني لمقر الأمانة العامة للمنظمة، من حيث أنه كفل حصانة المقر ومستندات وأموال المنظمة من أي قرار إداري. تهدف المنظمة إلى حماية حقوق الإنسان والشعوب وتعزيزها في العالم العربي، طبقاً للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية، وتنصب اهتماماتها على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، سواء من جانب الأشخاص أو الحكومات، بالمخالفة لهذه المعايير. كأن المنظمة تعمل في مجالي الدفاع والتعزيز، بالنسبة لكل فئات حقوق الإنسان (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). أي أنها منظمة عامة فيما يتعلق بالاختصاص الحقوقي. بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان تعمل المنظمة على دعم احترام واستقلال القضاء ومهنة المحاماة وسيادة حكم القانون. صف إلى ذلك أن أهداف المنظمة لا تشمل فقط حقوق الأفراد، وإنما معنية أيضاً بحقوق الشعوب، وهذا ما يميز المنظمة عن كثير من المنظمات الحقوقية في العالم.

اهم اهداف المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي:

- ١ - ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في الوطن العربي طبقاً لنظامها الاساسي، وبما يتفق ومضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى .
 - ٢- أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي ليست منحازة لنظام عربي ولا ضده، كما انها ليست معارضة لحكومة معينة، وهي ليست متحالفة مع معارضة ما ضد حكومة ما، بقدر ما تتخذ من موقف ضد من ينتهك حقوق الإنسان من الدول، وهي ليست مع المعارضة إلا بقدر ما ينتهك من حقوق الاخيرة (المعارضة) .
 - ٣- يحق لكل مواطن عربي، بعد ان يقتنع بأهداف هذه المنظمة، ان يشارك في عضويتها .
- للمنظمة العربية لحقوق الانسان فروع العديد في الدول العربية، وكذلك في خارج هذه الدول ويجري تمويلها من اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم، وهي لا تلقى أي دعم مالي من حكومات الدول ولا من أية هيئة ذات طابع حكومي تتشكل هيئتها من مجلس الامناء الذي يتولى رسم السياسة التفصيلية للمنظمة، ومن اللجنة التنفيذية التي تعمل على تنفيذ السياسة المرسومة، ثم الهيئة العليا التي تمثل السلطة العمومية في المنظمة والامين العام للمنظمة هو المسير الفعلي للأمر فيها إلى جانب رئيس المنظمة.

أما بالنسبة للحملات ولجان تقصي الحقائق، أطلقت المنظمة عدة حملات ضد مظاهر مختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، وأوفدت عدة لجان لتقصي الحقائق عن أوضاع حقوق الإنسان إلى طائفة من الدول العربية. من أمثلة هذه الحملات: حملة ضد التعذيب في الوطن العربي عام (١٩٨٩)، حملة الدفاع عن سجناء الرأي عام (١٩٩١)، وحملة مواجهة ظاهرة الاختفاء القسري (١٩٩٣-١٩٩٤). وفي مجال الحماية، تتابع المنظمة شكاوى المواطنين التي ترددها من مختلف الدول العربية. وتراجع الحكومات والهيئات المختصة بشأنها، وتنشرها وفقاً للآليات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمنظمة. في الفترة الممتدة من تاريخ تأسيس المنظمة حتى انعقاد جمعيتها العمومية الأولى في فبراير ١٩٨٧، كما تلقت

المنظمة ١٥٥ شكوى وبلاغاً من أفراد وهيئات من ١٩ دولة عربية. وقد تدخلت المنظمة في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نوفمبر ٢٠٠٤ في نحو ٥٠٠ شكوى، أي حوالي ١٦٦ أو ١٦٧ شكوى سنوياً من كافة الدول العربية.

٥- المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان

هي المؤسسات التي يتم إنشاؤها بنص من الدستور أو القانون الذي يحدد طبيعة تأسيسها ومجالات عملها واختصاصها، وذلك وفقاً لإعلان باريس بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، ويدعو الإعلان حكومات الدول إلى المبادرة إلى إنشاء هذا النوع من المؤسسات المتخصصة بشكل يضمن استقلالها عن الدولة. هي منظمات تمارس نشاطها داخل نطاق محدد وهو إقليم الدولة الذي نشأت المنظمة داخله، وفي العادة مثل هذه المنظمات لا يمتد نشاطها خارج حدود إقليم الدولة إلى دولة أخرى ولا يشترك في تأسيسها - من حيث المبدأ - أشخاص أجنبي ولكن يمكن أن ينضموا إلى عضويتها العادية، ويخضع النظام القانوني لهذا النوع من المنظمات إلى القانون الوطني للدولة المعنية. والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليست منظمات غير حكومية. فهذه المؤسسات المذكورة لها أساس قانوني نظامي ومسؤوليات قانونية خاصة كجزء من جهاز الدولة. وربما تعتبر الفروق بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي الأوضح فيما يتعلق بالتحقيق في الشكاوى. وتعتبر هذه المؤسسات باحثة عن الحقيقة بشكل محايد، وليست مدافعة عن جانب أو آخر. فأية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، لا بد أن تكون، وأن يتضح للعيان أنها، مستقلة عن قطاع المنظمات غير الحكومية، تماماً كما يجب أن تكون مستقلة عن الحكومة. وفي مجال التحقيق، ربما تؤدي أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان عملها داخل إطار محدد قانوناً ويجب أن تمتثل للمبادئ العامة للعدالة وسيادة القانون. وتعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عناصر رئيسية في نظام وطني قوي لحقوق الإنسان، ليس هذا فحسب بل تعتبر أيضاً أنها " تمد جسراً " بين المجتمع المدني والحكومات، فهي تربط بين مسؤوليات الدولة وحقوق المواطنين، وهي تصل القوانين الوطنية بالنظم الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تجد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نفسها تنتقد الإجراءات التي تتخذها ذات الحكومات التي أنشأتها ومولتها. وهو ما لا يثير الدهشة نظراً لأن الدول كثيراً ما تكون الهدف للشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان.

ومن الأمثلة على المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق)

- تأسست المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ وتتولى المفوضية المهام التالية:
١. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في إعداد استراتيجيات وآليات عمل مشتركة لضمان تحقيق أهدافها.
 ٢. إعداد الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بتعزيز وتنمية حقوق الإنسان.
 ٣. دراسة وتقييم التشريعات النافذة ومدى مطابقتها للدستور وتقديم توصياتها لمجلس النواب.
 ٤. تقديم المقترحات والتوصيات لانضمام العراق إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
 ٥. التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في العراق والتواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية المستقلة وغير الحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف المفوضية.

٦. العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال تضمينه بالمناهج التعليمية والتربوية وعقد المؤتمرات والندوات والفعاليات الفنية والاجتماعية واصدار النشرات والمطبوعات وإعداد البرامج الإعلامية والموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧. تقديم التوصيات والمقترحات إلى اللجان المكلفة بإعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى منظمة الأمم المتحدة .

٨. تقديم تقرير سنوي إلى مجلس النواب متضمناً تقييماً عاماً عن حالة حقوق الإنسان في العراق ويتم نشره في وسائل الإعلام المختلفة.

٩. تلقي الشكاوى من الافراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني عن الانتهاكات السابقة واللاحقة لنفاذ هذا القانون مع الحفاظ على السرية التامة لأسماء مقدميها.

١٠. القيام بالتحقيقات الأولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المبنية على المعلومات.

١١. التأكد من صحة الشكاوى الواردة إلى المفوضية و اجراء التحقيقات الأولية إذا اقتضى الأمر.

١٢. تحريك الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان واحالتها إلى الادعاء العام لاتخاذ الاجراءات القانونية واشعار المفوضية بالنتائج .

١٣. القيام بزيارات للسجون ومراكز الاصلاح الاجتماعي وجميع الاماكن الأخرى دون الحاجة إلى اذن مسبق من الجهات المذكورة واللقاء مع المحكومين والموقوفين وتثبيت حالات خرق حقوق الإنسان وابلغ الجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

٦- منظمة أطباء بلا حدود (Medecins Sans Frontières)

منظمة أطباء بلا حدود منظمة طبية إنسانية دولية مهمتها الأساسية تقديم المساعدات الطبية للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم، وتعتمد المنظمة في عملها على المتطوعين لأنها مستقلة عن الدول والمؤسسات الحكومية جميعها، وعن جميع التأثيرات والقوى السياسية والاقتصادية والدينية. تأسست منظمة أطباء بلا حدود في عام ١٩٧١ في باريس على يد مجموعة من الصحفيين والأطباء، واليوم توسعت هذه المنظمة لتصبح حركة عالمية تضم أكثر من (٤٢) ألف شخص. تقدم منظمة أطباء بلا حدود المساعدات إلى السكان المنكوبين وإلى ضحايا الكوارث الطبيعية أو البشرية وإلى ضحايا النزاعات المسلحة، بصرف النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة أو الانتماء السياسي. وتلتزم منظمة أطباء بلا حدود بمبادئ الحياد وعدم التحيز تطبيقاً للأخلاقيات الطبية العالمية ومراعياً للحق في الحصول على المساعدات الإنسانية، وتطالب المنظمة بالحرية المطلقة ومن دون عوائق في معرض ممارستها لمهامها. ويلتزم أعضاء المنظمة باحترام المبادئ الأخلاقية لمهنتهم والحفاظ على الاستقلالية التامة عن السلطات السياسية والاقتصادية أو الدينية جميعها.

٧- منظمة صحفيون بلا حدود (بالفرنسية: Reporters Sans Frontières)

هي منظمة غير حكومية تنشُد حرية الصحافة، تتخذ من باريس مقراً لها. وتدعو بشكل أساسي لحرية الصحافة وحرية تداول المعلومات. وللمنظمة صفة مستشار لدى الأمم المتحدة. أسسها روبرت مينارد في عام ١٩٨٥، وروني براومان رئيس منظمة أطباء بلا حدود، والصحفي جون كلود هو أمينها العام منذ ٢٠٠٨. وتحفل المنظمة في يوم ٣ مايو بيوم حرية الصحافة العالمي، وتنشر المنظمة في هذا اليوم تقريراً كاملاً عن حرية الصحافة في أكثر من ٥٠ دولة وهو مقياس

حرية الصحافة حول العالم. حصلت منظمة «مراسلون بلا حدود» على جائزة سخاروف لحرية الفكر من البرلمان الأوروبي سنة ٢٠٠٥.

حقوق الإنسان في الدساتير العراقية بين النظرية والواقع

بعد إعلان الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ صدرت في العراق دساتير عدة وكان دستور ١٩٢٥ أول وثيقة دستورية وضعت في ظل النظام الجديد واستمر العمل به حتى سقوط النظام الملكي في الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ وإعلان الجمهورية، وفي حقبة النظام الجمهوري صدرت خمسة دساتير من عام ١٩٥٨ حتى نيسان عام ٢٠٠٣ اذ سقط النظام السياسي اثر الاحتلال الأمريكي للعراق الذي صدر في ظلّه دستوران هما قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ودستور سنة ٢٠٠٥. وسندرس بيان حقوق الإنسان في نصوص خمسة دساتير هي دستور ٢٠٠٥، كما تجدر الإشارة إلى دستور ١٩٥٨ بوصفه أول وثيقة دستورية تصدر في ظل النظام الجمهوري مع اتسامه بالإيجاز. أما الدساتير التي لم نشر إليها وهي (قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣، دستور ١٩٦٨ وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية) فيعود ذلك لأن الأول لم يتطرق إلى حقوق الإنسان أما دستور ١٩٦٨ فهو مقتبس من دستور ١٩٦٤، وأما قانون إدارة الدولة فنقلت معظم نصوصه إلى دستور ٢٠٠٥، مما سيؤدي إلى التكرار في حالة الإشارة إليها. هذا ومن الجدير بالملاحظة أن الدساتير محل الدراسة تباينت في العبارات التي وضعتها لمعالجة حقوق الإنسان، فيلاحظ أن دستور ١٩٢٥ خصص الباب الأول لذلك وحمل عنوان حقوق الشعب (المواد من ٥ - ١٨)، أما دستور ١٩٥٨ فخصص الباب الثاني بذلك وعنوانه (مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة) (المواد من ٧ - ١٩) في حين أن دستور ٢٩ نيسان لسنة ١٩٦٤ خص الباب الثالث بذلك وعنوانه (الحقوق والواجبات العامة) (المواد من ١٨ - ٣٩) أما دستور ١٩٧٠ فخص الباب الثالث، وعنوانه (الحقوق والواجبات العامة) (المواد من ٢٠ - ٤٠) ، وأما دستور ٢٠٠٥ فخص الباب الثاني وعنوانه (الحقوق والحريات) (المواد من ١٤ - ٤٦).

أولاً: حقوق الإنسان في ظل النظام الملكي

- حقوق الإنسان في القانون الأساسي العراقي عام ١٩٢٥

صدرت هذه الوثيقة الدستورية في ٢١ آذار ١٩٢٥، لممارسة السلطة في العراق خلال الحكم الملكي وقد تضمن الدستور العراقي (القانون الاساس) (١٢٣) مادة، مقدمة وعشرة أبواب رئيسية. ثم أضيفت مادتان فأصبح عدد المواد (١٢٥) وخصص منه الباب الأول وحمل عنوان (حقوق الشعب) (المواد من ٥ - ١٨)، وقد تضمن القانون الأساسي العديد من النصوص التي أقرت الحقوق المدنية والسياسية للأفراد. ما يتعلق بالمساواة بين المواطنين سواء بالحقوق أمام القانون أو القضاء أو في تولي الوظائف العامة، أو في تحمل الواجبات كدفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية، على أن جميع العراقيين متساوون في التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم.

أولاً: مبدأ المساواة

ويتجلى هذا المبدأ في عدة مظاهر منها :-

المساواة أمام القانون: أقر القانون الأساسي المساواة القانونية عندما نص على عدم التفرقة بين العراقيين أمام

القانون وان اختلفوا على أساس القومية أو الدين أو اللغة. كما ورتب على هذه المساواة نتائج منها إقرار الحق للأقليات.

١. حق الأقليات بالتمثيل داخل مجلس النواب، حيث حدد لهذه الأقليات مقاعد ثابتة موزعة على ألوية بغداد والموصل والبصرة.

٢. المساواة أمام القضاء. حيث نص القانون الأساسي على عدم جواز منع احد من حقه في مراجعة المحاكم، أو منعه من مراجعة المحكمة المختصة بقضيته.

٣. المساواة في تولي الوظائف العامة. حيث قصر مسالة تولي الوظائف المدنية والعسكرية على العراقيين دون غيرهم، ولا يتم تشغيل الأجنبي إلا بالاستثناء بقانون خاص.

٤. المساواة بين المكلفين بدفع الضرائب. حيث أن الضرائب والرسوم لا تفرض إلا بقانون يشمل أحكامه جميع المكلفين.

٥. يخضع جميع العراقيين الذكور لواجب أداء الخدمة العسكرية، باعتبار أن حماية أرض الدولة واجب الجميع.

ثانياً: الحقوق السياسية

بخصوص الحقوق السياسية فإن أولها هو الحق في المواطنة حيث اعترف القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ بهذا الحق في المادة الخامسة منه ونظم اكتساب الجنسية العراقية بقانون.

أما المشاركة في الحياة العامة من خلال الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب فقد اقتصر على الذكور، دون الإناث حيث لم تعطى المرأة الحق في الانتخاب أو الترشيح على الرغم من مبدأ المساواة بين العراقيين الذي اقره القانون الأساسي. يضاف الى هذه الحقوق فقد كفل القانون الأساسي حرية الرأي والاجتماع وتشكيل الجمعيات وحرية التعليم والعقيدة وغيرها من الحريات السياسية، إلا أن هذا كله لم يمنع السلطة التشريعية من الخروج عن هذا ومخالفتها صراحة باصدارها قوانين قيدت من الحقوق والحريات كمرسوم الإدارة العرفية ومرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة وقانون منع الدعايات المضرة وقانون إسقاط الجنسية وغيرها من القوانين.

ثانياً: حقوق الإنسان في ظل النظام الجمهوري

١- حقوق الإنسان في دستور عام ١٩٥٨

صدر هذا الدستور في ١٤/٧/١٩٥٨ في ظل الحكم الجمهوري حيث تضمن الباب الثاني منه على سبعة مواد تعرضت للحقوق والحريات بشكل مقتضب. فقد نصت المادة (٧): (على أن الشعب هو مصدر السلطات). وكان الهدف من ذلك أن يسهم الشعب في إدارة السلطة العامة، إلا أن ذلك لم يجسد رغم السنوات الخمس التي مضت من عمر الثورة، إذ لم يشكل المجلس التشريعي (البرلمان) الذي يختار الشعب ممثليه فيه، بل ظل مجلس الوزراء هو الذي يمثل السلطة التشريعية والتنفيذية في آن واحد. في حين نصت المادة (٩): على مساواة المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة من دون أي تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الجنس أو الدين، وهي المرة الأولى التي تساوى فيها المرأة بالرجل في العراق. كما نصت المواد (١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣) على الكثير من الحقوق منها حرية الاعتقاد والتعبير، وكذلك الحرية الشخصية وحرمة المنازل وحرية الأديان واحترام الشعائر الدينية وكذلك المحافظة على الملكية الخاصة، ولا تنزع الا للمصلحة العامة، الا ان هذه الحريات قيدت كثيراً فيما بعد كما فرضت الرقابة على حرية النشر بالنسبة للكثير من المطبوعات، فضلا خرق النصوص المتعلقة بالحرية الشخصية. فكثيراً ما أعلنت الاحكام العرفية وتعرض الأفراد للكثير من التعدي على حرياتهم الشخصية، كما أن دستور ١٩٥٨ لم يورد ضمانات لهذه الحريات فلا مبدأ للفصل بين السلطات، ولا محكمة دستورية عليها تقف مهمة مدى موافقة القوانين للدستور.

٢- حقوق الإنسان في دستور ٢٩ نيسان لسنة ١٩٦٤

تضمن دستور ١٩٦٤م ستة أبواب و(١٠٦) مادة وقد خصص الباب الثالث بعنوان (الحقوق والواجبات العامة) تعرضت هذه المواد للمساواة في الحقوق والواجبات العامة وحرية السكن وحرمة المنازل وحرية الأديان وممارسة الشعائر وحرية الرأي والصحافة والطباعة والنشر وتكوين الجمعيات والنقابات والحق في الاجتماع السلمي والحق في التعليم وحق العمل.

٣- حقوق الإنسان في دستور عام ١٩٧٠ المؤقت

تضمن هذا الدستور خمسة أبواب و(٧٦) مادة خصص الباب الثالث بعنوان (الحقوق والواجبات الأساسية)، قد تضمن الحقوق الممنوحة للأفراد في المواد من المادة ١٩ الى المادة ٣٦ وحسب التسلسل، وإذا نظرنا إلى هذه المواد لوجدنا أن المادة (١٩) منها تنص على ان المواطنين سواسية امام القانون من دون أية فوارق بينهم بسبب الجنس او العرق او اللغة او المنشأ الاجتماعي او الدين، ولكن حقيقة الامر تكشف لنا غير ذلك، فكثيراً ما صدرت استثناءات جعلت القوانين العادية هي الاستثناء والاستثناء هو القانون، والامثلة على ذلك كثيرة لا نريد الخوض في ذكرها، كما ان المادة (٢٠) التي تذهب إلى ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته وان حق الدفاع مقدس في جميع مراحل التحقيق، الا انه في الحقيقة كان يتعذر على المحامي الحضور في اهم أدوار التحقيق تحت ذريعة سرية التحقيق. اما المادة ٢٤ والتي نصت على ان كرامة الانسان مصنونة، وتحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي او النفسي، الا ان ما عرض على شاشات التلفزيون كشف حقائق عن شتى أنواع التعذيب، وهذا يظهر لنا وبشكل لا يقبل الشك الفارق الكبير بين النظرية والواقع.

٤- حقوق الإنسان في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

يتكون الدستور العراقي الدائم على ١٤٤ مادة موزعة على ستة أبواب، خصص الباب الثاني منه للحقوق والحريات، وقد حدد الدستور طبيعة الحقوق والحريات والوسائل الدستورية والقضائية والقانونية لحمايتها، فقد حظر في المادة (٢) تشريع أي قانون يتعارض والمبادئ الديمقراطية وحقوق وحريات المواطن العراقي، كما نص في المادة نفسها على ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع أطراف المجتمع العراقي، وحدد الدستور في المادة ١٤ مبدأ المساواة القانونية لجميع أفراد الشعب دون تمييز لأي اعتبار كان (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية والأصل واللون والدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي)، ونص على عدم جواز حرمان أي شخص من حق الحياة والحرية والأمن الشخصي أو تقييدها إلا بموجب أمر قضائي (المادة ١٥). كما حدد الدستور مبدأ الفصل بين السلطات وأعطى للسلطة القضائية الاستقلال التام بقرارتها، وهي من أهم الضمانات القضائية (المادة ١٩)، كما اعتبرت هذه المادة حق الإنسان بالدفاع عن نفسه حق مقدس مكفول للجميع. إن المواد المتعلقة بالحقوق والحريات العامة منسجمة في أغلبها مع مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقيات الدولية، وتعتبر المادة ٨ التي نصت على التزام العراق بجميع الاتفاقيات الدولية اعترافاً بالاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وحققت مفاهيم حقوق الانسان تطوراً نوعياً بعد سنة ٢٠٠٣، إذا ما قورنت مع الحقب التي سبقتها، فلا يمكن إغفال الانجازات التي تحققت، في مجال الحقوق السياسية بالممارسة الانتخابية الديمقراطية لصناعة وتداول السلطة، وحرية الرأي، والتعبير، وانفتاح الفضاء الاعلامي، وإشاعة مفاهيم وثقافة حقوق الانسان في المجتمع، من خلال

تشكيل وزارة لحقوق الانسان، وكذلك مفوضية مستقلة لحقوق الانسان، وإقرار تدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات العراقية، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية الرقابية.

الحقوق والحريات العامة

الحقوق والحريات العامة التقليدية تضم هذه الحقوق والحريات صوراً متعددة وتدخل ضمن نوعين رئيسيين هما الحقوق والحريات الشخصية، ثم الحقوق والحريات الفكرية، وستتناول دراستها في مطلبين، ووفق الآتي:

الحقوق والحريات الشخصية

الحقوق والحريات الشخصية تشمل هذه الحقوق والحريات أنواعاً عدة ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان وديمومتها والتي تتمثل بالآتي :

١ - الحق في الحياة: وهو من أهم حقوق الانسان اذ يتقدم على الحقوق الأخرى كافة وهي تابعة له من حيث الأهمية ولذلك يجب على المجتمع والدولة المحافظة على أرواح الناس وحمايتهم من عبث العابثين ومن تعسف سلطات الدولة، وإذا كان القانون ينص على عقوبة الإعدام فلا يجوز تنفيذ العقوبة إلا بناء على حكم قضائي تتوافر فيه الشروط التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبعد مراعاة الاجراءات والضمانات التي تكفل العدالة في تطبيق القانون فليس من سلطة الحكومة أن تسلب حياة الأفراد على يد فرق الإعدام الفوري التي تطلق النار او تشنق من دون محاكمة عادلة أو عقب محاكمات صورية أو باستخدام الرصاص الحي خلال مظاهرات عادية.

٢ - الحق في الكرامة والحرية والسلامة الشخصية: إذا كان الحق في الحياة حق طبيعي وملزم للإنسان، فإن هذا الحق لا معنى له إذا كان الإنسان يعيش حالة قهر وظلم وإهدار لكرامته الإنسانية ، إذ كيف تستقيم الحياة مع الأغلال والقيود ، وتقيد الحرية ، فلا قيمة لحياة لا تحظى بالحماية اللازمة ل جسد الإنسان ونفسيته ، ومنع من يباشرون السلطة من إساءة استخدامها من خلال أعمال التعذيب البدني والنفسي أو فرض عقوبات قاسية وغير إنسانية ومهينة لكرامة البشر، وكذلك منع القبض أو الحرمان العشوائي من الحرية .

٣- الحق في الخصوصية: لحياة الإنسان مظهران، الأول اجتماعي ، ويتمثل بحتمية وجود الإنسان في مجتمع منظم يحكمه القانون، والآخر شخصي، يتمثل بحياته الخاصة باعتباره فرد قائم في ذاته ، له خصوصيته وأسراره التي يجب أن لا يطلع عليها الآخرون مطلقاً بغير إذن، وهو ما يطلق عليه الحق في الخصوصية ، ونعتقد أن كفالة هذا الحق تتطلب صيانة حرمة المساكن وسرية المراسلات. حيث أن صيانة حرمة المنزل من الأهمية بمكان حيث لا خصوصية لأي إنسان أن لم يحترم مسكنه ، لأن المسكن يعد من الأشياء الأساسية في حياة الإنسان لا فرق في ذلك بين غني وفقير ، وسمي المسكن (سكتا) لأن الإنسان يجد فيه السكينة والطمأنينة والراحة ، ومن حقه أن يكون أمناً مطمئناً في سكنه ولا يجوز أن يدخل أحد مسكنه من دون رضاه ، لأن للبيوت أسرارها ، ولأصحابها خصوصياتهم ، والمسكن هنا لا يقتصر على الدار

التي يقيم فيها الشخص إقامة دائمة وإنما ينصرف إلى كل مكان يقيم فيه الشخص سواء بصورة دائمة أو بصفة عرضية ، ولذلك وجب على السلطات ألا تقتحم مساكن الأفراد وألا تفتشها إلا وفقا للإجراءات التي حددها القانون . هذا ومن الجدير بالذكر أن حرمة المسكن تتصل بحرمة الحياة الخاصة ، التي تمنع من استراق السمع ومن التصوير لا في داخل المسكن فقط ، بل حتى في الطريق العام ، فلا يجوز التقاط الصور للأفراد إلا برضائهم ، وكذلك لا يجوز الاطلاع على حياتهم الخاصة وشؤونهم الداخلية إلا بموافقتهم . أما بالنسبة لسرية المراسلات ، فيراد بها عدم جواز الاطلاع على المراسلات الشخصية بصورها المتعددة أو مصادرتها ، لأنها تعد من خصوصيات الفرد وأسراره.

٤ - حرية الإقامة والتنقل: يراد بحرية الإقامة أن يكون للمواطن الحق في الإقامة في أي جهة ومكان يريد ، وهذا هو الأصل العام ، ولكن يجوز تقييد هذا الأصل العام في حالات يحددها القانون ولأسباب يقدرها المشرع وبصفة استثنائية وأما حرية التنقل ، فيراد بها حق انتقال الشخص من مكان إلى آخر والخروج من البلاد والعودة إليها من دون تقييد أو منع إلا وفقا للقانون. وحق الانتقال هو حق نسبي وليس مطلقا حيث يجوز للسلطة التشريعية تنظيم ذلك الحق ، ووضع القيود على ممارسته شريطة ألا يصل الأمر إلى إهداره كلياً ويجب أن يكون هذا التقييد اقتضته . مصلحة عامة ، كالمحافظة على الأمن العام ، وعلى سلامة الدولة في الداخل والخارج أو حماية الاقتصاد القومي) . ويبدو أن تنظيم حق التنقل أمر في غاية الأهمية ، لاسيما بعد التطور الذي لحق مجالات الحياة كافة ومن أجل أن لا تتعارض مصالح الأفراد في استعماله تعارضا يجعل هذا الاستعمال مستحيلا ، قد يلجأ المشرع إلى حظر التجول في أماكن معينة على نحو دائم كالأماكن العسكرية مثلا . أو على نحو مؤقت كالمناطق الموبوءة حتى يتم القضاء على ما بها من وباء . : وقد يجعل قانون المرور التنقل بالسيارات في بعض الشوارع في اتجاه واحد فقط ، تفاديا للزحام والحوادث ، أو يحدد أماكن يمنع فيها وقوف السيارات ، وأماكن تخصص لعبور المشاة .

٥- الحق في الجنسية: الجنسية هي الرابطة القانونية التي تربط الفرد بدولة ما، وهي التي تمنحه صفة المواطنة والانتماء إلى وطن، وكذلك الحقوق الأخرى كالحقوق السياسية والاجتماعية ... الخ ، ولها أهمية قصوى في حياته ، إذ لا تقوم له قائمة ما لم يكن منتما - منذ لحظة ميلاده وحتى وفاته لدولة من الدول . فحق الفرد في المأوى بإقليم دولة ما رهن بحيازته لجنسية تلك الدولة ، لأن الدولة ليست ملزمة بإيواء أي فرد لا يحمل جنسيتها ، وفي حالة سماحها له بالدخول إلى إقليمها فلا يعني ذلك حقه في الاستقرار بهذا الإقليم إذ تستطيع إبعاده متى شاءت طالما أنه لا يحمل جنسيتها . فضلا عن ذلك فإن الجنسية هي التي تكفل للفرد التمتع بالحقوق الأساسية التي يتطلبها كيانه الإنساني، والجنسية هي السبيل الوحيد الذي يوفر للفرد الحماية في المجتمع الدولي . إذ أن الفرد الذي لا يحمل جنسية لا يتمتع بأية حماية لأن حماية الفرد في المجتمع الدولي لا تكون إلا عن طريق الدولة التي ينتمي إليها ، والتي من حقها وحدها القيام بحمايته خارج حدود إقليمها ، وتبني دعواه ضد أي اعتداء يتعرض له) .

الحقوق والحريات الفكرية

إن أساس الحقوق والحريات الفكرية يعتمد على ضمان حرية أصيلة هي حري الرأي ، التي تعني حق الفرد في التعبير عن آرائه وأفكاره وعن مبادئه ومعتقدات بالصورة التي يراها وذلك في حدود القانون . وتتمثل تلك الحقوق والحريات بصور متعددة سندرسها وفق الآتي :

١- حرية العقيدة والدين: ويقصد بها حرية الإنسان في اعتناق الدين أي أن يمارس شعائر ذلك الدين سواء في الخفاء أم أن اعتناق الدين أو المبدأ الذي يريده ، وحرية في " الخفاء أم في العلانية . وحمایته من الاكراه على اعتناق عقيدة معينة أو على اساس المظاهر الخارجية أو الاشتراك في الطقوس المختلفة لدين او عقيدة وحرية في تغيير دينه أو عقيدته كل ذلك في حدود النظام وعدم منافاة الآداب .

٢- حق التجمع أو الاجتماع: ويقصد به حق الأفراد في أن يتجمعوا في مكان ما لمدة من الوقت، ليعبروا عن آرائهم، سواء في صورة خطب أو ندوات أو محاضرات أو مناقشات ، وبطريقة سلمية وهذا الحق أما أن يكون في نطاق ضيق وهو ما يطلق عليه الاجتماع الخاص ، وأما أن يكون في نطاق واسع فيطلق عليه الاجتماع العام .

والحق في التجمع - سواء كان حقا أصلية أم تابع - أكثر ما يكون اتصالا بحرية عرض الآراء وتداولها كلما أقام أشخاص يؤيدون موقفا أو اتجاها معينا - تجمعا منظما يحتويهم .. ، ليكون هذا التجمع نافذة يطلون منها على ما يعتمل في نفوسهم ، وصورة حية لشكل من أشكال التفكير الجماعي . ولذلك أصبح متداخلا مع حرية التعبير ، ومكونة لأحد عناصر الحرية الشخصية التي لا يجوز تقييدها إلا بإتباع الوسائل الموضوعية والإجرائية التي يتطلبها الدستور ، أو يكفلها القانون) .

٣- حرية الرأي (حرية التعبير): يقصد بها قدرة كل انسان في التعبير عن آرائه وافكاره بأية وسيلة من الوسائل كان يكون ذلك بالقول أو الرسائل او بوسائل النشر المختلفة ، أو بواسطة الاذاعة والتلفزيون او المسرح او السينما ، او شبكة المعلومات (الانترنت) . وتعد حرية الرأي من الحريات الأساسية التي تتصل بالحرية الشخصية . وهي بمثابة الحرية الأم بالنسبة لسائر الحريات الذهنية التي تتفرع منها فهذه الحرية هي التي تبيح للإنسان أن يكون رأيا خاصا في كل ما يجري تحت ناظريه من أحداث . وأن يعبر عن فكره السياسي أو الفلسفي أو الديني بحرية كاملة وبأية وسيلة متاحة له ، ولكن في حدود النظام العام ، أي في حدود عدم الإضرار بحرية الآخرين) . إن حرية التعبير وإن كانت وسيلة للتعبير عن الذات ، فهي أيضا وسيلة لتقويم المجتمع وترشيده . فلهذه الحرية أهمية مزدوجة ، فهي بالنسبة للفرد وسيلة للتعبير عن ذاته ، وبالنسبة للمجتمع وسيلة لإصلاح وتقدم . ولذلك ليس من الصواب فرض قيود ترهق حرية التعبير بما يصد المواطنين عن ممارستها ، وأن الطريق إلى السلامة القومية إنما يكمن في ضمان الفرص المتكافئة للحوار المفتوح ، لمواجهة أشكال من المعاناة ، متباينة في أبعادها ، وتقرير ما يناسبها من الحلول النابعة من الإرادة العامة.

٤- حرية الصحافة: ويقصد بها حق الفرد في التعبير عن آرائه وعقائده بوساطة المطبوعات بمختلف أشكالها من الصحف والمجلات وغيرها من المطبوعات من دون أن تخضع هذه المطبوعات للإجازة أو الرقابة السابقة مع مسؤولية الكاتب مدنيا أو جنائية ، مع ضمان التحرر الاقتصادي للصحفي ، أي توفير الإمكانيات المادية الضرورية التي تمكنه من كتابة ما يشاء ونشره في حدود القانون . ويبدو مما تقدم أن حرية الصحافة تعد من أهم ضمانات حرية التعبير وبدونها تكون حرية

التعبير كلام نظري مفرغا من المضمون . فحرية الصحافة هي أساس كل ديمقراطية ، وأن حرية الصحافة تتلخص فيها كل معاني الحرية ، إنها الوسيلة التي

تمكن كل فرد من التعبير عن آرائه وإظهارها والعمل طبقا لوجدانه وعقيدته كمواطن ضمن حدود القانون ، والحريات مكملة بعضها البعض ولا يمكن فصلها وهي متضامنة فيما بينها وأن انتهاك إحداها هو انتهاك لجميع الحريات ، فمآذا سيكون مصير حرية التفكير بدون الحرية الفردية ، وحرية التعبير عن الرأي بدون حرية الاجتماع وحرية المواطنين في اختيار زعمائهم بدون حرية نقدهم ، ومآذا سيكون مصير جميع الحريات بدون حرية الصحافة) . إن من أهم عناصر حرية الصحافة هو تحررها من الرقابة السابقة على النشر (لأن الرقابة أو القمع المسبق خطيئة لا تغتفر ، إذ أن ذلك يتيح للرقيب أن يتدخل في كل مقال افتتاحي أو خبر الأخبار ، إن مجرد دخول الرقيب مسرح الأحداث يجعل منه بما له من سلطة دكتاتور) .

٥- حرية الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح: وهذه من وسائل التعبير عن الرأي ذات الأهمية البالغة مع تباين أهمية كل منها وفقا لطبيعة المجتمعات ، ولكل من هذه الوسائل أثر بالغ في توجيه الرأي العام ، . ولذلك نرى ضرورة إحاطتها بضمانات تكفل ممارستها في حرية من قبل الجميع ، وإلا تحتكر من الدولة ، وتخضع لتوصياتها وإشرافها ومن ثم تتحول إلى بوق يزمز بما ترغبه وتهواه سلطة الدولة .

٦- حرية التعليم لحرية التعليم مظاهر ثلاثة هي:

المظهر الاول: حق الفرد في أن يعلم ، وهذا ما يسمح له بنشر علمه وأفكاره بين الناس . إلا أن ذلك لا يعني أن هذا المظهر من مظاهر التعليم يتسم بالإطلاق ، إذ أن من حق الدولة ان تنظمه بما يكفل تحقيق الصالح العام ، ومن ثم للدولة أن تضع ضوابط وشروطا محافظة على صحة الطلاب - ولها كذلك أن تشترط في المعلم أن يكون من ذوي السمعة الحسنة والخلق الكريم والكفاءة والمهنية ، فضلا عن رقابة الدولة لدور العلم لضمان عدم الاعتداء على حرية الطلبة المادية أو المعنوية . هذا

من جانب ، ومن جانب آخر لا يصح للدولة أن تتخذ من هذا الحق وسيلة لتقييد حرية التعليم ، بدعوى أن الشروط المعنوية أو الفنية غير متوافرة في بعض الأشخاص، ومن ثم تصدر حريتهم في تعليم الغير. **المظهر الثاني:** حق الفرد في أن يتعلم ، أي حقه في أن يتلقى قدرا من التعليم بما يتناسب مع مواهبه وقدراته العقلية . وكذلك حقه في أن لا يتعلم ، إلا أن القول بحقه إلا يتعلم يحتم علينا أن نميز بين صغير السن وكبيره، فبالنسبة لصغير السن يصعب القول بحريته في أن لا يتعلم ، لعدم قدرته على الاختيار ، فضلا عن أن القول بأن إرادة الأب أو ولي الأمر تقوم مقام إرادة الصغير في هذا الاختيار محل نظر لذلك فإن الدولة هي التي تختار للصغير التعليم الذي يجب أن يحصل عليه ، وحق الدولة ذلك طبيعي لأن الصغير مواطن ، وقد يكون أكثر نفعاً لنفسه وللمجتمع إذا حصل على قدرا معيناً من التعليم . وانسجاماً مع ما تقدم تذهب كثير من الدول إلى فرض التعليم الإلزامي . أما بالنسبة لكبار السن فالأمر يختلف ، إذ يحق لهؤلاء طلب العلم في أو الانصراف ذلك فان هذه الحرية ليست مطلقة إذ يحق للدولة رعاية للصالح العام عنه ، ولكن أن تلزمهم بالحصول على القدر الضروري منه، على أساس أن الفرد عضو في الهيئة الاجتماعية يضرها جهله وينفعها علمه. **المظهر الثالث:** حق

الفرد في أن يختار معلمه، وهذا يتطلب وجود مدارس مختلفة وصنوف متعددة من العلوم ، ويكون الفرد حراً في اختيار العلم الذي يريد أن يتعلمه وفي اختيار الأساتذة الذين يعلمونه . وحق التعليم له علاقة مباشرة بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص إذ يجب أن يكون لكل المواطنين بداية متساوية في الحياة فيتلقون القدر نفسه من التعليم العام وعند الوصول إلى مرحلة الجامعة يكون القبول على أساس الكفاءة وحدها وليس على أساس الأسرة والثروة.

٧ - حق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية: يراد بذلك حرية الأفراد في تشكيل جماعات منظمة لها وجود مستمر، وتسعى إلى تحقيق غايات محددة، ويكون لها نشاط مرسوم مقدماً، ويتضمن هذا الحق أن يكون للشخص حرية الانضمام إلى ما يشاء من الجمعيات والأحزاب مادامت أغراضها سلمية، وعدم جواز إكراهه على الانضمام إلى جمعية أو حزب ما.

حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أولاً: حقوق الإنسان المدنية والسياسية (الجيل الأول)

تهتم هذه الحقوق بشكل رئيسي بقضايا الحرية والمشاركة السياسية. وهي مدنية وسياسية بطبيعتها، كما أنها تحمل نزعة فردية قوية، وهي معنية بحماية الفرد من تجاوزات السلطة. وتسمى بالجيل الأول من بينها: حرية التعبير والحق في محاكمة عادلة وحرية الأديان وحقوق التصويت. وهي حقوق ساعدت في تأسيسها وثيقة الحقوق في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا في القرن الثامن عشر، رغم أن حق المحاكمة العادلة له أصوله في وثيقة الماجنا كارتا في ١٢١٥ ووثائق الحقوق الإنجليزية. وقد تم اعتماد هذه الحقوق والاعتراف بها عالمياً وإعطائها صيغة رسمية لأول مرة في القانون الدولي من خلال المواد ٣ إلى ٢١ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ ولاحقاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ١٩٦٦.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

هو معاهدة متعددة الاطراف اتخذت الخطوات التمهيدية لصياغة مشروع هذا العهد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر لجنة حقوق الإنسان، في دورتها التاسعة عام ١٩٥٤، ولكنه لم يعتمد حتى كانون الأول ١٩٦٦ أي بعد مرور أكثر من عشر سنوات تم خلالها حصول العديد من المستعمرات على استقلالها ودخولها أعضاء في الأمم المتحدة. بقرارها رقم ٢٢٠٠ المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٦٦ وقد أقرته الجمعية بأغلبية ١٠٦ أصوات وبدون معارضة، وقد اعتبر بدء نفاذه في ٢٣/٣/١٩٦٧ طبقاً للمادة ٤٩ من العهد وهذا الميثاق هو الاتفاقية الدولية الثانية التي صاغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في صورة قواعد دولية اشتملت على كافة الحقوق المدنية والسياسية التقليدية المنصوص عليها في الإعلان وألزمت كل طرف باحترام وتأمين الحقوق المنصوص عليها .

وقد أجاز العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للدول الأطراف:

- إمكانية وضع بعض القيود على الحقوق التي ينظمها متى كان ذلك ضرورياً لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحرّياتهم.

- إضافة إلى أن العهد أجاز إمكانية التحلّل من بعض الالتزامات الواردة فيه في بعض الحالات الاستثنائية كحالات الطوارئ مثل قيام حالة حرب أو وجود خطر عام يهدد حياة الأمة.

غير أن ثمة عدداً من الحقوق لم يجز العهد الخروج عليها وأوجب الالتزام بها في جميع الأحوال وفي كل زمان ومكان. ومن هذه الحقوق: الحق في الحياة، الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، وحظر الرق وعدم جواز تطبيق قوانين العقوبات بأثر رجعي.

يتألف هذا العهد الدولي من ديباجة و ثلاث و خمسون مادة موزعة على ستة اجزاء بالإضافة إلى بروتوكولين اختياريين. الجزء الأول (المادة ١) ويتناول: حق الشعوب في تقرير المصير و المساواة و عدم التمييز بينها.

حق الشعوب بالتصرف الحر بثرواتها و مواردها الطبيعية.

الجزء الثاني مادة (٢-٥) تتناول مدى التزام الدول بأحكام العهد.

الجزء الثالث مادة (٦-٢٧) و يتناول بصورة مباشرة حقوق الإنسان المدنية و السياسية و يفصلها:

لكل إنسان حق اصيل في الحياة، و عدم الخضوع للتعذيب، و عدم توقيف احد أو اعتقاله تعسفاً و حرية اختيار مكان الإقامة و حرية التنقل، و الحق في عدم ابعاد الاجنبي بشكل تعسفي، و الحق في المساواة أمام القانون، و مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون، و حق كل إنسان في ان يتعرف به كشخص امام القانون، و حرمة الحياة الخاصة، و حرية الفكر و الضمير و الدين، و حرية التعبير، و الحق في التجمع السلمي، و في انشاء الجمعيات و النقابات و الانضمام اليها كما يؤكد العهد على حظر الرق و عدم جواز حبس الإنسان لمجرد عجزه عن التسديد و الالتزام بالوفاء التعاقدية و عدم رجعية القوانين الجزائية إلى الماضي.

الجزء الرابع مادة (٢٨-٤٥) و تتناول انشاء لجنة تسمى لجنة حقوق الإنسان و تكوينها و طريقة عملها و الاهداف التي تقوم من اجلها.

الجزء الخامس مادة (٤٦-٤٧) و تحظر تفسير أي حكم يتعارض مع العهد أو الاحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء السادس مادة (٤٨-٥٣) فيتضمن كيفية الانضمام إلى العهد و التصديق عليه، و تنفيذه و سريانه.

أ- الحقوق المدنية و هي:

١- الحق في الحياة.

٢- الحق في السلامة و الأمن.

٣- الحق في ممارسة الحرية الدينية.

٤- حرية الرأي و التعبير.

٥- حرية الاجتماع و حق التجمع.

٦- الحق في حماية الحرية الشخصية. و يتفرع منها حقوق عديدة:

أ- الحق في احترام الحياة الخاصة لكل فرد.

ب- الحق في أن يُعترف للفرد بشخصيته القانونية.

ج- الحق في المعاملة الجنائية العادلة.

د- الحق في طلب اللجوء السياسي.

هـ- الحق في التنقل و اختيار محل الإقامة.

و- تحريم التعذيب و المعاملة و العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.

ب- الحقوق السياسية هي:

١- الحق في الانتخاب و الترشيح.

٢- الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

٣- الحق في تولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع أبناء الوطن الواحد.

٤- الحق في الجنسية.

اهم الحقوق التي لم يرد النص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

١- حق الشعوب في تقرير مصيرها، و التصرف بحرية في ثرواتها الطبيعية و هذا الحق أساساً ضد اغتصاب ثروات الدول الضعيفة و هذه المادة تمثل المثل العليا، لنصها على الكثير من حقوق الإنسان الذي لم ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة و لا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (م ١٢).

٢- تحريم حرمان الأقليات من حقوقها الواضحة كحق التمتع بثقافتها، و إقامة شعائرها الدينية، و استعمال لغتها بالاشتراك مع أبناء جماعتها الآخرين (م ٢٧).

٣- عدم سجن أي إنسان عاجز عن الوفاء بالالتزام تعاقدية (م ١١).

٤- حق الأشخاص الذين يحرمون من حرياتهم بأن يعاملوا معاملة إنسانية و بما يتفق مع كرامتهم الإنسانية (م ١٠).

٥- حق كل طفل في أن تكون له جنسية، وحقه على أسرته والمجتمع والدول باتخاذ تدابير الحماية التي يتطلبها كونه قاصراً (م ٢٤).

٦. عدم جواز إبعاد الأجنبي إلا وفقاً للقانون (م ١٣).

٧- إلزام الدول الأعضاء في العهد بأن تحظر قانوناً أية دعاية للحرب أو أية دعاية للكرهية القومية أو العنصرية أو الدينية، أو تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، (م ٢٠).

من الملاحظ أن هذا العهد، وبعبارة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يتضمن بعض الحقوق التي ورد النص عليها في الإعلان كحق اللجوء لكل فرد إذا تعرض للاضطهاد أن يهرب إلى بلد آخر. (م ١٤ إعلان)، والحق في الملكية (م ١٧ إعلان).

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

تعهد الدول الأطراف بموجب المادة الأولى من هذا البروتوكول بحظر عقوبة الاعدام، و تلزم كل الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإلغاء هذه العقوبة بتدخل ولايتها القضائية. ولا يسمح البروتوكول بأي تحفظ عليه، إلا ذلك الذي يكون قد أعلن عنه عند التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه، ويكون خاص بتطبيق عقوبة الاعدام في وقت الحرب طبقاً لإدانة في جريمة بالغة الخطورة تكون ذات طبيعة عسكرية و ترتكب في وقت الحرب .

تعريف البروتوكول: هو معاهدة صغرى ملحقة بمعاهدة كبرى كمرفق. ويضيف البروتوكول بوجه عام المزيد من الأحكام للمعاهدة الأصلية، ويوسع من نطاق تطبيقها ويصبح البروتوكول ملزماً قانوناً للدولة عندما تصدق عليه أو تنظم له.

ثانياً: حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجيل الثاني)

تتعلق هذه الحقوق بالمساواة وبدأ الاعتراف بها من الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية. وتعمل على ضمان ظروف ومعاملة متكافئة لفئات المجتمع المختلفة منها: حق الحصول على عمل، وحق الحصول على الرعاية الصحية والسكن الملائم، والحق في الغذاء الملائم بالإضافة للضمان الاجتماعي وإعانات العاطلين. وقد تم تضمين حقوق الجيل الثاني أيضاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد ٢٢ إلى ٢٧، وأيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

هو معاهدة متعددة الأطراف وهو أحد اتفاقيتين دوليتين كبيرتين التي حولتا الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى قواعد قانونية ملزمة، والذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٢٠٠) (د-٢١) المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ في ٣/١/١٩٧٦ طبقاً للمادة (٢٧) منه، ذلك بعد مصادقة (٣٥) دولة وإيداع وثيقة التصديق لدى الامانة العامة وقد أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٠٥ أصوات وبدون معارضة.

يتألف هذا العهد من ديباجة وإحدى وثلاثين مادة موزعة على خمسة اقسام.

القسم الأول: حق الشعوب بتقرير مصيرها والمساواة وعدم التمييز بينها.

حق الشعوب بالتصرف الحر بثرواتها و مواردها الطبيعية.

القسم الثاني: فشم (المواد ٢ إلى ٥) ويتناول مدى التزام الدول باحترام وتأمين الحقوق المقررة بالاتفاقية، ووسائل حمايتها، وعدم جواز تقييد أي حق من حقوق الإنسان المقررة أو القائمة والتحلل منها بحجة عدم إقرار الاتفاقية.

القسم الثالث: فشم (المواد من ٦ إلى ١٥) ويتضمن:

١. الحق في العمل والتدريب والتوجيه.

٢. الحق بالتمتع بشروط عمل عادية ومرضية، والحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها، والحق في الإضراب.

٣. الحق بالضمان الاجتماعي والأمن الغذائي والصحي.

٤. حق الأسرة والأمهات والأطفال والمراهقين في أكبر قدر ممكن من الحماية.

والمساعدة، والحق في مستوى معيشي كافٍ، والحق في الصحة البدنية والعقلية.

٥. حق كل فرد في الثقافة والحياة الثقافية، وحق التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بالمجان للجميع، وتيسير التعليم الثانوي والمهني والفني والتعليم العالي.

القسم الرابع: (المواد من ١٦ إلى ٢٥) فيتضمن تنظيم الإشراف الدولي على تطبيق الميثاق.
القسم الخامس: (المواد من ٢٦ إلى ٣١) وتناول إجراءات التصديق والتنفيذ.
وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

- ١- حق الملكية.
- ٢- حق العمل.
- ٣- الحق في تكوين النقابات العمالية والمهنية.
- ٤- الحق في الاضراب.
- ٥- الحق في الضمان الاجتماعي.
- ٦- الحق في مستوى معيشي مناسب.
- ٧- الحق في التعليم والتعلم.
- ٨- تحريم التمييز لأي سبب كان.
- ٩ - الحق في الحماية من الرق والعبودية.
- ١٠ - تحريم السخرة والعمل القسري.
- ١١ - الحق في تقرير المصير.

ونلاحظ أن بعض هذه الحقوق ذو طبيعة مختلطة مدنية وسياسية، من ناحية واقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية من ناحية أخرى. مثال ذلك الحق في تكوين النقابات المهنية والعمالية، فهو يعتبر اصلاً ضمن الحقوق المدنية والسياسية، ولكنه يعتبر أيضاً ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أنه يكفل التمتع بالحق في العمل المناسب والأجر المناسب والرعاية الاجتماعية المناسبة، وكذلك لكفالة عدم التمييز في نطاق علاقات العمل.

اما بالنسبة للحقوق المشتركة بين العهدين:

تنص المادة الأولى من الاتفاقيتين أن حق تقرير المصير حق عالمي، ودعت الدول إلى احترام هذا الحق وتعزيزه. وتؤكد المادة الثالثة من الاتفاقيتين على حق المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق كافة، وطالبت الدول بتحويل هذا المبدأ إلى حقيقة مطبقة. وتنص المادة الخامسة من الاتفاقيتين على ضمانات ضد القضاء على أي حق من الحقوق أو الحريات الأساسية أو تقييدها دون مسوغ، كما تضمنت ضمانات ضد سوء تفسير أي نص من نصوص الاتفاقيتين واتخاذ هذا التفسير مبرراً لانتهاك أي حق من الحقوق أو حرية من الحريات الواردة فيهما.

حقوق الإنسان الحديثة (الجيل الثالث حقوق التضامن)

نظراً لتطور فكرة حقوق الإنسان واتساعها على المستوى الدولي في ظل ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى وتوفير الضمانات الدولية لحمايتها ظهرت حقوق حديثة مثل الحق في التنمية المستدامة والحق في البيئة النظيفة والحق في التضامن. حيث اصبح الخيار الاستراتيجي لضمان أعمال حقوق الإنسان وتحقيق الرفاهية لجميع شعوب العالم ولا سيما دول العالم الثالث كما يعد حق مرتبط بحق تقرير المصير حيث تجنيد الموارد بهدف رفع مستوى الحياة، مع اعتبار المشاركة في التنمية والإفادة منها حق للأفراد لكونهم محور عملية التنمية غير القابلة للتصرف ذو البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ابتغاء توفير الحد الأدنى للمعيشة، ففي معظم أنحاء العالم تدل ظروف الفقر المدقع والحروب والكوارث الطبيعية والبيئية أن هناك تطوراً محدوداً جداً في احترام حقوق الإنسان. لهذا السبب شعر الكثير من الناس أن الاعتراف بفئة جديدة من حقوق الإنسان أمر ضروري، إذ من شأن هذه الحقوق ضمان الظروف الملائمة للمجتمعات، لا سيما في الدول النامية - لتكون قادرة على توفير الجيلين الأول والثاني من الحقوق التي تم الاعتراف بها

أولاً: الحق في السلام

أن تزايد المخاطر التي يتعرض لها الأفراد بسبب ازدياد الصراعات، سواء في إطار العلاقات بين الدول أو في نطاق الدولة الواحدة، برز هذا الحق الذي يؤكد أن الشعوب جميعاً ينبغي أن تتاح لها الفرصة الكاملة للعيش معاً في سلام وحسن جوار. وقد جاء ذلك في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، كميثاق الأمم المتحدة، وقد نصت هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية على عدم جواز اللجوء إلى القوة المسلحة في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة وإنما اللجوء إلى الوسائل السلمية المختلفة والمتعارف عليها (كالمفاوضات والمساعي الحميدة، الوساطة، التحكيم أو القضاء الدوليين...). وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد بادرت عام ١٩٨٤ بإصدار (اعلان خاص بحق الشعوب في السلام) يبرز مفهوم الحق المذكور، أن التحرر من التهديد باستخدام القوة المسلحة ومن الحروب وخاصة الحروب النووية إنما هو حق اساسي لكل الشعوب.

ثانياً: الحق في التنمية

ورد النص على الحق في التنمية بصورة ضمنية في إعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف واغراض منظمة العمل الدولية الذي اقره المؤتمر العام للمنظمة في العاشر من مايو ١٩٦٤ الذي يقول " لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في متابعة السعي وراء رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظل ظروف قوامها الحرية والكرامة والاستقلال الاقتصادي وتكافؤ الفرص".

وتعرف للتنمية المستدامة على اعتبار " أنه ينبغي على كل جيل أن يتمتع بالموارد الطبيعية، ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض" استناداً إلى التعاريف السابقة الذكر، نجد أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل معدلات تجدد هذه الموارد، محققة بذلك عنصر الإنصاف والعدالة بين الأجيال، إذ يعد هذا الأخير من بين أهم العناصر التي تركز عليها التنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التصالح بين ثلاث مجالات هي الاقتصاد، الاجتماع، والبيئة، يتجلى ذلك من خلال تنمية عادلة ومستدامة للنشاطات الاقتصادية، التي تساهم في تحسين مستوى الحياة، وهذا دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئة على وجه العموم، وهي بذلك تمزج بين حماية البيئة الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. بما أن التنمية الإنسانية المستدامة تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية، أو الملائمة والسامحة للتمكين من حقوق الإنسان من أجل تحسين نوعية الحياة للبقاء على قيد الحياة، ولحفظ الكرامة الإنسانية، بهذا، ومن خلال هذا الهدف نجد أن التنمية الإنسانية المستدامة تشكل الأرضية الأساسية السامحة لتحقيق نوعية الحياة أو لتحقيق هذا البقاء. إذن، ومن خلال النظر إلى حقوق الإنسان من خلال عدسة التنمية الإنسانية المستدامة نجد أن المفهوم الذي تسعى التنمية الإنسانية المستدامة لتحقيقه يقدر الحياة الإنسانية في حد ذاتها، فهو لا يقدر الحياة لمجرد البقاء أو التمكين من حقوق الإنسان وإن كانت ذات أهمية، بل أكثر من ذلك، كما ظهرت الحاجة إلى زيادة التركيز على تحقيق الانتفاع بحقوق الإنسان كواقع عملي ممكن. فالتنمية في مفهومها الشامل تعنى التوظيف الأمثل لكل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لإحداث التطور المنشود

للإنسان على المستوى الداخلي والدولي لأنه هو العنصر الرئيسي في التنمية مثلما هو الهدف النهائي لها فنجاح التنمية واستمرارها مرهون بانعكاساتها ونتائجها على الإنسان، بشرط أن تتضمن التوظيف الأمثل لكل الإمكانيات المتاحة بفرض إحداث التطور المنشود على مستوى الفرد وفي كافة المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية فالالتزام بتحقيق الحقوق الاجتماعية المقررة للإنسان من حياة كريمة وضمن اجتماعي هو إقرار للتنمية في جانبها الاجتماعي والالتزام بتحقيق الحقوق الثقافية بإتاحة حرية الفكر والتعبير والعبادة والإبداع وحظر الحجر وتقييد الحريات هو إقرار للتنمية في جانبها السياسي والثقافي معاً والالتزام بإتاحة فرص العمل وتوفير مستوى مناسب للدخل هو إقرار للتنمية في جانبها الاقتصادي. فالإنسان بلا شك هو المحور الرئيسي للتنمية وهو المشارك فيها والمستفيد بنتائجها فالتنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي بالإنسان.

أهداف التنمية المستدامة:

- ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ٣ - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- ٩ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة و قادرة على الصمود ومستدامة.
- ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره.
- ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

ثالثاً: الحق في بيئة صحية

أن بقاء الجنس البشري يتوقف على قدرته على استمداد رزقه من عالم طبيعي محدود، وعلى الامتناع من تدمير أنظمة الطبيعة التي تقوم بتجديد هذا العالم. واستعمال اقل للمصادر بأقل الفضلات، وهذا يتضمن تطوير تكنولوجيات ذات إنتاجية أفضل وتأثير اقل سلبية في البيئة، فالمحافظة على الحيوانات والمزروعات الطبيعية تُعد من مستلزمات حياة الإنسان في الوقت الحاضر وتمتع الأجيال القادمة بالثروة الطبيعية. وحماية البيئة من موضوعات القانون الدولي الحديثة. فضلاً عن حداثة هذا الموضوع إلا أنه عدّ من مبادئ حقوق الإنسان. ذلك أن حماية البيئة تُعد الإطار العام لحقوق الإنسان، وموضوع حماية البيئة من الموضوعات التي تهتم حياة الإنسان، فتلوث البيئة يهدد حياة البشر. فكلما تطورت الصناعات ازدادت مخاطر الحياة بسبب تلوث البيئة. خاصة وأن شعوب العالم في وضع ازدادت فيه الاتصالات بين الشعوب بصورة كبيرة مما سهل نشر الأمراض بسرعة فائقة. فتخليص الإنسان من بيئة ملوثة يعني تخليصه من الفناء والدمار، وهو حق طبيعي من حقوق الإنسان. وقد اتخذ الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان وبين البيئة أساسين اثنين هما:

(أ) اعتماد حق جديد واضح في التمتع ببيئة صحية أو مأمونة أو مستدامة أو مرضية.

(ب) إيلاء المزيد من الاهتمام بعلاقة حقوق معترف بها فعلاً، مثل الحق في الحياة وفي الصحة، والبيئة. بغية الحماية من الأضرار البيئية واتخاذ التدابير اللازمة من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان المرتبطة بالبيئة، يجب على الدول أن تضع أطراً قانونية ومؤسسية فعالة وتحافظ عليها وتعملها للتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وينبغي أن تشمل هذه الأطر معايير بيئية هي موضوعية تتعلق بمجالات منها نوعية الهواء والمناخ العالمي ونوعية المياه العذبة والتلوث البحري والنفائات والمواد السامة والحفظ والتنوع البيولوجي. تعد مشكلة البيئة في الوقت الحاضر من أخطر المشكلات التي لها آثار سلبية على جوانب حقوق الإنسان جميعها وبالأخص الحق في الصحة، ولعل هذا هو الدافع الذي ولد حق الإنسان في بيئة صحية لتحسين حياة البشرية واستمرارها للأجيال القادمة.

ضمانات احترام وحماية حقوق الإنسان ضمانات احترام وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

لكي يعمل نظام الحكم الديمقراطي بقواعده ومؤسساته الدستورية على وجه سليم يتطلب ذلك وجود ضمانات أساسية لحقوق الإنسان وحرياته. سواء أكانت ضمانات دستورية أو قضائية أو سياسية إحدى الوسائل الأساسية في حماية حقوق الإنسان وحرياته.

أولاً: الضمانات الدستورية

يمكن تعريف الدستور بأنه مجموعة القواعد القانونية التي توضح نظام الحكم في الدولة وتنظم ممارسة السلطات وتكوينها، وكذلك المتعلقة بالحقوق والحريات العامة في الدولة سواء وجدت هذه القواعد في صلب الوثيقة الدستورية أو خارجها. وتمتاز القواعد الدستورية بالعلو على ما عداها من القواعد القانونية المطبقة في الدولة سواء كانت قواعد مكتوبة أو عرفية، وهذا يعني أن أي قانون تصدره السلطة المختصة في الدولة يجب أن لا يخالف بحال من الأحوال القاعدة الدستورية، وإلا كان ذلك القانون غير دستوري. بمعنى إن هذه القوانين إذا ما تعارضت في روحها ونصوصها مع الدستور فيكون الدستور مرجحاً عليها، إضافة لما قد يلحقها من إلغاء حسب نظام الرقابة على دستورية القوانين الذي تتبعه الدولة. ويراد بسمو الدستور كذلك أن النظام القانوني للدولة بأكمله يكون محكوماً بالقواعد الدستورية، وأن أي سلطة من سلطات الدولة ليس بمقدورها أن تمارس إلا السلطة التي خولها إياها الدستور وبالحدود التي رسمها، والواقع أن فكرة سمو الدستور تجد أساسها في كتابات مفكري نظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع والثامن عشر، إلا أنها لم تتبلور كمبدأ قانوني إلا الثورتين الأمريكية والفرنسية، أما إعلان المبدأ لأول مرة فيعود إلى الدستور الأمريكي لسنة (١٧٨٧)، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي عام (١٧٨٩)، حيث عد الدستور الأمريكي وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر بموجبه وجميع المعاهدات المبرمة بموجب سلطة الولايات المتحدة القانون الأعلى للبلاد، ويلزم بذلك القضاة في كل ولاية بغض النظر عما يناقض هذا الدستور أو قوانين أية دولة. ومما تجدر الإشارة إليه أن واضعي الدستور الأمريكي قدموا ذكر الدستور على القوانين العادية والمعاهدات الدولية التي تعقدها الولايات المتحدة في ظل هذا الدستور، مما يدل بوضوح على مكانة الدستور في ذروة البناء القانوني الأمريكي. ولا يشترط كون القواعد الدستورية مدونة أو مكتوبة حتى تحظى بالسمو المطلوب على ما سواها من القواعد القانونية العادية، بل يتحقق الأمر كذلك بالنسبة للقواعد الدستورية العرفية، فالدستور الإنكليزي على سبيل المثال هو دستور عرفي إلا أنه مع ذلك يتمتع بقدرسيية واحترام الشعب الإنكليزي، كما أن الحكومة البريطانية من أشد الحكومات حرصاً عليه واحتراماً له وخاصة في مجال حقوق الإنسان وحرياته. يتضح لنا فيما سبق أن القواعد الدستورية تسمو على غيرها من القواعد القانونية الأخرى في الدولة، ومن شأن ذلك أن يضيف طابع القدسية والاحترام اللازمين لها من قبل سلطات الدولة كافة تشريعية كانت أم تنفيذية أو قضائية.

ثانياً: مبدأ سيادة القانون:

يُعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ المستقرة في الدولة القانونية المعاصرة، ومفاده التزام جميع أفراد الشعب حكماً أو محكومين وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الأعمال التي يؤديونها، بيد أن سيادة القانون لا تعني فقط مجرد الالتزام بمضمون جوهر القانون، ذلك أن القانون يجب أن يكفل الحقوق والحريات للأفراد جميعاً، وهذا هو جوهر سيادة القانون، أما إذا حصل العكس وكان القانون لا يأبه بحقوق الأفراد وحررياتهم. فإن ضمان هذه الحقوق والحريات سيتحول إلى مجرد عزاء تافه لضحايا القانون، ومن ثم يصبح مبدأ سيادة القانون عديم الفاعلية في حال عدم تحقيقه أدنى مستوى من الأمن الحقيقي لأفراد المجتمع، فالقانون ليس مجرد أداة لعمل سلطات الدول فحسب. بل أنه الضمان الذي يكفل حقوق الأفراد في مواجهة هذه السلطات. ويحمل مبدأ سيادة القانون في طياته معاني مختلفة في النظم القانونية، ففي النظام الإنكليزي على سبيل المثال تعني سيادة القانون سيادة البرلمان باعتباره الجهة التشريعية المنتخبة من قبل الشعب.

ويترتب على ذلك القول **نتيجتان**: إحداهما إيجابية تتمثل في قدرة البرلمان على إصدار أي قانون مهما كان، وثانيهما سلبية تتمثل في عدم وجود جهة أخرى تملك قانوناً يمنع المساس بتصرفات البرلمان، علماً بأن القانون الذي يتمتع بالسيادة في النظام الإنكليزي هو القانون غير المكتوب أو العرفي. أما في النظام الفرنسي فيعبر عن سيادة القانون بنظام الشرعية، إذ يعد التشريع هو المصدر الأساس لهذه الشرعية في النظام الفرنسي، وليس هناك من قيد على السلطة التشريعية باستثناء ما يملكه المجلس الدستوري من سلطة تقرير عدم دستورية أي نص قانوني. وجاءت نظرية الدولة القانونية على يد الفقه الفرنسي متأثراً بأفكار الثورة الفرنسية لتؤكد فكرة الدولة القانونية القائمة على مبدأ سيادة القانون الذي يكفل من دون أدنى شك حقوق الأفراد وحررياتهم في مواجهة الدولة، حتى أن الفقيه الفرنسي (كاريه دي مالبرج) ذهب إلى القول بأن فرنسا لا تطبق نظام الدولة القانونية وإنما نظام الدولة الشرعية. ولأهمية مبدأ سيادة القانون فقد نصت عليه الكثير من الدساتير بشكل واضح وصريح كالدستور المصري لسنة (١٩٧١)، حينما نص على أن: سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، كما تم النص عليه في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسي لسنة (١٩٥٨) ودساتير أخرى كثيرة. يتضح لنا فيما سبق ما يتمتع به مبدأ سيادة القانون من مكانة بوصفه ضماناً فعالة لحقوق الأفراد وحررياتهم ضد استبداد السلطة، إلا أن مضمون هذا المبدأ يختلف من دولة إلى أخرى حسب اختلاف نظامها السياسي والاقتصادي، كما يختلف مدى احترامه بقدر سلامة تطبيقه واحترام الدولة للقانون.

ثالثاً: التشريع العادي

يأتي التشريع العادي بعد الدستور وفقاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية، يصدر التشريع بناء على توجيه من المشرع الدستوري، حيث يرد المبدأ في الدستور ويطلب من المشرع العادي وضع تفاصيل تنفيذ هذا المبدأ. بحيث إصدار القوانين لا تتعارض مع أحكام الدستور. وتعد القواعد القانونية ذات العلاقة بحقوق الأفراد وحررياتهم من الضمانات لمهمة لتلك الحقوق حيث أنها تستمد قوة الإلزام والمشروعية من النص الدستوري الذي تستند عليه، والحقيقة أن القوانين التي لها صلة بحقوق الإنسان وحرياته كثيرة ومتشعبة. مع الإشارة إلى أن الضمانات التي تشير إليها تلك القوانين تختلف من قانون إلى آخر بما ينسجم مع طبيعة وأهداف كل قانون.

رابعاً: السلطة القضائية

إن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر وأهم الضمانات لحماية حقوق وحرريات الأفراد في نظام الحكم الديمقراطي، وهذا يتطلب وجود هيئة قضائية مستقلة للحفاظ على سيادة القانون، وتقضى المادة الأولى من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الهيئة القضائية بأن تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية، وأن يدون هذا الاستقلال في دستور الدولة وقوانينها.

خامساً: الفصل بين السلطات

يقصد بمبدأ الفصل بين السلطات هو توزيع السلطة على هيئات مستقلة ومتساوية في القوى، وعدم تركيزها في يد الحاكم أو هيئة واحدة لكي لا يؤدي ذلك إلى الاستبداد وحرمان الأفراد من حقوقهم وحررياتهم. وقد عرض مونتسكيو أفكاره عن مبدأ الفصل بين السلطات في مؤلفه الشهير (روح القوانين)، والذي أكد فيه بأن التجربة أثبتت أن الإنسان ميال بطبيعته إلى

إساءة استعمال السلطة التي تعطى له، وانه يسعى إلى تحقيق المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة، لذا فان دمج وتركيز السلطات في يد فرد واحد يؤدي الى استبدالها وتعسفها بحقوق وحرريات الافراد، وان السبيل الى حماية هذه الحقوق وتلك الحريات يكون في توزيع السلطة بين هيئات متعددة، يكون بقدرة كل واحدة منها ان توقف الاخرى عند حدودها. ويتضح لنا مما تقدم ان تقسيم اجهزة الحكم في النظم الديمقراطية الى جهاز تنفيذي (السلطة التنفيذية)، وجهاز تشريعي (السلطة التشريعية)، وجهاز قضائي (السلطة القضائية)، أمر ضروري وأساسي لتأمين اشكال المسائلة المختلفة.

الحماية الدولية لحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي

إن ضمان حماية حقوق الإنسان يعد من الأمور الأساسية لمجتمع يجتهد أفراده في ميادين الخير والبناء ونشر السلم والأمن، فانتهاكات حقوق الإنسان قد تبعه انتهاك واعتداء على حقوق الدول، أي أن انتهاك حقوق الإنسان على المستوى الداخلي كان مقدمة لانتهاك أحكام القانون الدولي وأن أفضل ضمان لاحترام حقوق الإنسان هي التعاون والتنسيق الدولي لإيجاد أجهزة دولية تختص بحمايتها فلا يكفي عقد اتفاقيات أو إصدار الإعلانات والمواثيق لتحقيق ذلك، وإنما لابد أن تختص هذه الأخيرة بوجود وظيفة خاصة تحقق حماية حقوق الإنسان وتمارس الرقابة على تطبيق النصوص ذات الصلة بهذه الحقوق، إن تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان لا يظهر من كثرة الصكوك الدولية المتعلقة بها بل من خلال العدد الكبير من المؤسسات المختصة بحمايتها ورغم هذا تبقى الأمم المتحدة نقطة الانطلاق للتطور الذي تحقق للحماية والضمان الدولي لحقوق الإنسان. لذلك فإن الحماية الدولية لحقوق الإنسان هي مجموعة الإجراءات والرقابة التي تتخذها المنظمات الدولية لضمان تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فالضمانات تتمثل في النص عن الحقوق وإدراجها في المواثيق والاتفاقيات والقيام بالرقابة على مدى الالتزام بها من خلال الأجهزة واللجان الدولية المنشأة لهذا الغرض، كما هو الحال في أجهزة الأمم المتحدة.

١- الجمعية العامة للأمم المتحدة: هي الجهاز الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة وتضم كل الدول الأعضاء ، وتجتمع مرة في السنة في دورة عادية، كما يمكن أن تجتمع في دورة استثنائية أو خاصة بطلب من مجلس الأمن، أو اغلبية الأعضاء المواضيع التي تناقشها الجمعية العامة مستمدة من تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو قراراتها السابقة، أو اقتراحات من أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو من الأمين العام، وأغلب المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان تحال على لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية وأحياناً على اللجنة القانونية .

٢- مجلس الأمن: أحد الأجهزة الستة الأساسية في نظام الأمم المتحدة ، ومهمته الأساسية ضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يتكون من ١٥ عضواً، خمسة منهم دائمين وعشرة غير دائمين ، تتخذ القرارات بأغلبية ٩ أصوات من بينها الخمسة الدائمين الذين يحق لكل واحد منه ممارسة حق النقض "الفيتو"، ومنذ سنوات ونظراً لارتباط انتهاكات حقوق الإنسان بالنزاعات العنيفة صار مجلس الأمن يهتم أكثر بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان .

٣- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي:** يعد من الأجهزة الأساسية ذات الأهمية الكبرى ضمن أجهزة الأمم المتحدة، يتبع مباشرة الجمعية العامة ومنتخب من طرفها لمدة ٣ سنوات، يتكون من ٥٤ دولة تمثل المناطق الجغرافية المختلفة للعالم، يقدم توصيات فيما يخص إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة ومراعاتها، كما يختص بإعداد مشاريع الاتفاقيات الدولية وعرضها على الجمعية العامة، كما يدعو لمؤتمرات دولية حول مواضيع لها علاقة بحقوق الإنسان، من بين لجانها الداخلية لجنة المنظمات غير الحكومية التي تدرس طلبات الحصول على الصفة الاستشارية المقدمة من المنظمات غير الحكومية .

٤- **لجنة مركز المرأة:** أنشأها المجلس الاقتصادي الاجتماعي سنة ١٩٤٦، تتكون من ٤٣ دولة بتوزيع جغرافي عادل، تجتمع سنويا في فيينا لمدة أسبوع على الأقل، يحضر اجتماعاتها مراقبون من الدول الأعضاء وغير الأعضاء، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية الحائزة على الصفة الاستشارية، ومهامه تتلخص في إعداد الصكوك الدولية، تقديم توصيات، إعداد مؤتمرات دولية، رصد تدابير النهوض بالمرأة، وتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، متابعة نتائج المؤتمرات المتعلقة بالمرأة، تلقي الرسائل المتعلقة بالانتهاكات المرتبطة بالتمييز ضد المرأة .

٥- **المفوضية السامية لحقوق الإنسان:** أُنشئت منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان بقرار من الجمعية العامة عام ١٩٩٣ في إطار برنامج إصلاح الأمم المتحدة وقد أدمج معه مركز حقوق الإنسان في هيكل واحد يعرف الآن بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان ، ومن مهامه تدعيم التمتع بحقوق الإنسان ، وترجمة ذلك بإجراءات عملية ، تدعيم التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان ، الحث على التصديق على الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان وتطبيقها ، التدخل في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقيام بأعمال وقائية ، تسهيل تنصيب الهياكل الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ليات الأمم المتحدة المكلفة بحماية حقوق الإنسان المنبثقة عن الميثاق

اولا: لجنة حقوق الإنسان: وهي الهيئة الرئيسية التي تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايته وتتبع للأمم المتحدة ، وتتكون من ٥٣ دولة وتجتمع في جنيف مرة واحدة بالسنة في دورة عادية، وتتركز مهامها في وضع المعايير وتطويرها وتنفيذها في مجال حقوق الإنسان، ورصد واقع حقوق الإنسان في العالم، وتقديم التوصيات والاقتراحات لبرامج وسياسات تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ثانياً: اللجنة الفرعية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها : تعد الهيئة الرئيسية المساعدة للجنة حقوق الإنسان، وقد أنشئت سنة ١٩٤٧ من طرف لجنة حقوق الإنسان خلال دورتها الأولى باسم اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وتغير اسمها منذ العام ١٩٩٩ إلى اسمها الحالي، وتخضع بدورها لسلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتتكون من ٢٦ عضو، ومن مهامها اقتراح المعايير والقيام بدراسات ودراسة وضعية حقوق الإنسان في بلد ما، والقيام بكل الاعمال التي توكل اليها من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي او لجنة حقوق الانسان.

الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بحقوق الانسان

تلعب فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دورا مهما في مجال حقوق الإنسان والتنمية، ويشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عدد ضخم من هذه الفروع التي نشأت بقرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه المنظمات عبارة عن هيئات دولية مستقلة تماما ، نشأت باتفاقية دولية، ولكل منها ميزانيتها الخاصة، وأجهزة صنع قرار خاص بها، لكنها

تمارس اختصاصات وصلاحيات وثيقة الصلة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولكل منها فروع ثانوية وبرامج تنموية خاصة، ومن أهم هذه المنظمات:

١- منظمة العمل الدولية:

تأسست المنظمة عام ١٩١٩ وتعد إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تعنى بدعم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والعمال المتعارف عليها دولياً، وتستند المنظمة منذ تأسيسها على مبدأ قوامه أن " السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ارتكز على العدالة الاجتماعية". ومن ضمن الإنجازات البارزة للمنظمة الخاصة بالمجتمع الصناعي تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات وكذلك سياسات الاستخدام وسياسات أخرى تعزز السلامة في مكان العمل والعلاقات الصناعية السليمة.

٢- صندوق الأمم المتحدة للأطفال UNICEF:

أنشئ الصندوق من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ من أجل مساعدة أطفال أوروبا على التغلب على آثار الحرب العالمية الثانية، سرعان ما تطور ليشمل دعم وحماية حقوق الإنسان للأطفال والمرأة في العالم بأسره، ويقوم الصندوق بتحقيق غاياته من خلال برامج مختلفة تنفذ في معظم دول العالم، ويتعاون من أجل ضمان تحقيق أهدافه - مع كثير من الجهات كالحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأيضاً العائلات والأطفال أنفسهم، ويقوم الصندوق بالتعاون مع شركائه بترسيخ مفهوم حقوق الطفل كمبادئ أخلاقية يجب أن تسود وتؤخذ في الاعتبار بالنسبة لجميع الأنشطة الدولية.

٣- منظمة الصحة العالمية WHO: تم تأسيسها في السابع من نيسان / أبريل من عام ١٩٤٨ والذي أصبح بعد ذلك يوم الصحة العالمي، وبدأت فكرة إنشاء المنظمة عام ١٩٤٥ باقتراح قدم من قبل البرازيل والصين إلى مؤتمر الأمم المتحدة بتضمين نظام الأمم المتحدة منظمة دولية تعنى بالصحة العالمية، وأعقب ذلك تبني دستور المنظمة من قبل المؤتمر الدولي للصحة والذي عقد من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك عام ١٩٤٦، وتضم المنظمة ١٩١ دولة، تقوم المنظمة بالعمل كسلطة منظمة ومنسقة بالنسبة للعمل الصحي الدولي، وأيضاً دعم التعاون التقني في مجال اختصاصها، ومساعدة حكومات الدول المختلفة على دعم خدماتهم الصحية، وأيضاً تقديم مساعدات صحية لهم في حالات الطوارئ والعمل على تطوير العمل الخاص بمكافحة الأمراض والفيروسات المختلفة والسيطرة عليها وكذلك العمل مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على تحسين الصحة والغذاء والظروف الاقتصادية وظروف العمل ودعم التعليم والتدريب في مجال الصحة والطب وغيرها من المهام والنشاطات.

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذراع الأمم المتحدة للتنمية العالمية، فهو يدافع عن حرية التغيير ويسعى إلى تزويد الدول بالمعرفة والخبرات والموارد لمساعدة مواطنيها في بناء حياة أفضل، ويعمل لتحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في الحكم الديمقراطي، وتخفيض معدل الفقر والطاقة والبيئة وغيرها من الأهداف.

٥- اليونسكو UNESCO: أنشئت منظمة اليونسكو عام ١٩٤٥ من خلال مؤتمر لندن وهي تضم حالياً ١٨٩ دولة، وتعنى المنظمة بصورة عامة بالمساهمة في حماية السلم والأمن من خلال التربية والعلم والثقافة وذلك عن طريق دعم التعاون بين

الدول المختلفة لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

الحماية القضائية الدولية لحقوق الإنسان

ان القاعدة العامة – والتي سبق التأكيد عليها في عدة مناسبات – هي أنه وفقا للمادة ٣٤ من القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الدول فقط لها الحق في تقديم شكوى أمام محكمة العدل الدولية وأن كانت المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة تجيز للمنظمات الدولية الحكومية (منظمة الأمم المتحدة أجهزتها المتخصصة، ومنظمات دولية أخرى، أن تطلب من محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري يعرض لها من المسائل القانونية. وكذلك توجد المحكمة الجنائية الدولية التي تختص بجرائم الحرب وتحاكم الأشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا تلك الجرائم بمحاكم دولية خاصة وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وعلى المستوى الإقليمي نجد، إنشاء محاكم دولية لحقوق الإنسان كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان. في الأخير إن مسألة القضاء الدولي مرتبطة بمجلس الأمن حيث عدم وجود محكمة دولية لحقوق الإنسان، وكذا غموض صلاحيات مجلي الأمن فيما يتعلق بحالات انتهاك حقوق الإنسان يجعل النهاية أن حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي تخضع لمعطيات سياسية و معطيات أخرى ذات الصلة ، هذا بالإضافة إلى الغموض الذي يظهر في العلاقة بين قرارات مجلس الأمن و محكمة العدل الدولية.

النظرية العامة للحريات

فما المقصود بالحريات العامة ؟

نصت المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ عن الحقوق والحريات :-

(لكل إنسان حقُّ التمتع بجميع الحقوق والحريّات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل...).

إذن الحريات العامة تهم المواطن في حياته اليومية وتؤثر في سعادته بشكل مباشر. توصف بأنها عامة عندما تترتب عليها واجبات يتعين على الدولة القيام بها، وواجبات الدولة حيال الحريات العامة قد تكون واجبات سلبية وقد تكون واجبات إيجابية. فقد يكون من واجب الدولة عدم المساس بسلامة المواطن وعقله، وهنا واجبا سلبيا وقد يكون واجب الدولة العمل على خلق فرص عمل للمواطنين أو تمكينهم من الاستمتاع بأوقات فراغهم أو تقديم مساعدات للعجزة، ففي هذه الحالة يكون واجب الدولة إيجابي. ويوجد تمييز وتفرقة بين الحريات و الأداءات الإيجابية و السلبية التي تقوم بها الدولة. ويرتكز النظام القانوني للحريات العامة على مبدأ حجز تنظيم الحريات العامة بالدستور صاحب الاختصاص لتقرير وتحديد بطريقة مسبقة للحدود والقواعد والضوابط والشروط اللازمة لممارسة الحريات العامة. ويتشكل النظام القانوني للحريات العامة من ثلاث نصوص قانونية وهي حسب الترتيب النصوص الدستورية التي تُرسى مبادئ الحقوق والحريات العامة وتقررهما على نحو يكفل تمتع الأفراد بها في دولة القانون.

والنصوص التشريعية تنفذ النصوص الدستورية و تتطابق معها في مضمونها حيث تكمل النصوص الدستورية و ذلك بوضع بعض الإجراءات المنظمة لممارسة الأفراد لحررياتهم وكفالة هذه الحريات في حدودها المقررة دستوريا. وفي المرتبة الأخيرة **الوائح التنظيمية أو التعليمات** حتى يتسنى للإدارة من تحقيق أغراض الضبط الإداري لأدائها لوظيفتها، فتضع هذه الطائفة من اللوائح و تفرض قيودا على ممارسة الأفراد لحررياتهم من أجل تحقيق النظام العام والحفاظ على الصحة العامة والسكينة العامة. وفقا لمبدأ التدرج الذي يقوم عليه مبدأ الشرعية في جانبه الشكلي، ضمانا أكيدة فعالة للحرريات العامة التي أقرها الدستور. وفكرة النظام القانوني للحرريات العامة وكيفية ممارستها تعد قيودا على السلطات السياسية والتنفيذية والإدارية لأن المحافظة على النظام العام الآداب العامة في حدود و قيود في هذه الحالة سلبية.

والحرريات العامة: هي مراكز الافراد التي تحتوي على مكنتهم في اقتضاء امتناع من السلطة عن الإتيان بعمل في بعض المجالات مثلا في نواحي نشاطهم المادي والمعنوي حتى يمكن لهم التعبير عن ذاتيتهم وذلك بإفصاح المجال لهم ويستوجب ترك إمكانيات الأفراد وتنشط حتى تحقق وظيفة اجتماعية في خدمة التضامن والتعارف بغية تحقيق أغراضهم المشتركة. وحتى يتسنى للفرد أن يؤدي للمجتمع كافة الخدمات التي توجبها عليه حياته فيه وعدم إمكان استغناؤه عن الحياة، يفترض من أن يمارس نشاطه في حرية وفي حالة عدم توافر الحرية للفرد قلّ ما يعود منه من نفع على المجتمع، أي النفع يكون سلبي لأن المجتمع لم يوفر له الحرية حتى يتسنى له ممارسة النشاط، وحتى تكون للفرد حريات واقعية ممارسة يجب على المجتمع إزالة الواجبات الملقاة على عاتق الفرد بلا مبرر معقول من المصلحة الاجتماعية مع الاهتمام من ناحية أخرى بالواجبات الجدية الهادفة إلى تحقيق خير الإنسان .

التزامات الإدارة الإيجابية

تتضمن هذه الطائفة مراكز الفرد تحتوي على مكنته في اقتضاء التزامات إيجابية من السلطة فالسلطة ملزمة قانونا اتجاه الفرد باتيان أعمال إيجابية في صالحه لأن الفرد أمام هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية فهو في مركز ضعف عكس السلطة التي هي قادرة أن توفر له كثير من حاجياته ويلمس من خلال هذه الالتزامات تطورا في الروابط بين الفرد والسلطة، عكس ما كان سائد في المذاهب الفردية التقليدية الذي يقوم من الناحية الفلسفية على أساس أن الفرد هو الحقيقة الأولى السابقة على وجود الدولة، وكل فرد يتمتع بحقوق طبيعية لصيقة بطبيعته الإنسانية تولد معه وتلتصق به قبل أن تنشأ الدولة والجماعة المنظمة. ومن ثم، تسمح لكل فرد أن يعيش حياته الخاصة بالشكل الذي يراه مناسباً دون أن يكون للدولة حق التدخل فيها.

هي الامتناع عن التدخل في حرية الأفراد وتكون حارساً لنشاطهم الذي نص عليه الدستور والقوانين. الحق هو الوجه الآخر للواجب (الالتزام) فإذا كانت الحريات العامة التزامات (واجبات) على عاتق الدولة من أجل ضمان نوع من الحرية في المقابل تعتبر في نفس الوقت حقوق في صالح الأفراد سواء كانوا مواطنين أم أجانب، شخصيات طبيعية أم شخصيات معنوية خاضعين للقانون الخاص أو القانون العام والحقيقة أن الحرية تمهيد للحق، لن تصبح الحرية حقاً إلا بممارستها ممارسة يتطلبها القانون. وتضع الحرية جميع الأفراد على قدم المساواة على خلاف الحق الذي يجعلها في مراكز متفاوتة. فالحرية ميزة مكفولة للجميع على قدم المساواة بينما لا يتمتع كل الناس بنفس الحقوق فحرية التعاقد مثلاً مكفولة للجميع بحيث يمكن لأي شخص أن يمارسها بالإقدام على التعاقد ولكن حين تمارس حرية التعاقد ينشئ العقد حقاً والتزامات بالنسبة لكل من طرفيه والحقوق الناشئة عن العقود المختلفة حقوق متفاوتة بحسب كل عقد وبحسب مركز كل متعاقد ولأن الحرية تضع الأفراد في مراكز متساوية، ولا يبرز فيها عنصر الاستثناء بنفس الدرجة التي يبرز بها في الحقوق بالمعنى الصحيح.

الحريات في دستور العراق عام ٢٠٠٥

تُعد الحريات حق من حقوق الإنسان الأساسية، لذا أقر المشرع الدستوري العراقي في الدستور العراقي النافذ والذي يحتوي على (١٤٤ مادة) جملة من تلك الحريات في الفصل الثاني من الباب الأول للحريات من المادة (٣٧ - ٤٦)، إذ اباح للفرد ممارسة الحريات الواردة فيه مستهلاً ذلك بنصه على أن (حرية الإنسان وكرامته مصونة) (المادة ٣٧ أولاً (أ) ، ولا يجوز تقييد حريته بالتوقيف أو التحقيق إلا بموجب حكم قضائي وتُمنع كل أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية، ويجرد كل اعتراف ينتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب من قيمته القانونية، وإلى ابعد من ذلك ذهب الدستور عندما اجاز للمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اوقع عليه. وتُحظر السخرة (العمل القسري) والعبودية وتجارة العبيد(الرقيق) والإتجار بالنساء والأطفال أو الحبس (المادة ٣٧ / أولاً ب و ج / ثانياً / ثالثاً) . كما شدد الدستور العراقي على حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني مع كفالة حرية التعبير والصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر والاجتماع والتظاهر السلمي شريطة أن لا يخل بالنظام العام أو الآداب (المادة ٣٨).

كما كفل حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، ومنع اجبار الفرد على الانضمام لأي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو الاستمرار في عضويتها (المادة ٣٩). هذا وقد كفل الدستور حرية الفكر والضمير والمعتقد، ومنح إتباع كل مذهب أو دين حرية ممارسة الشعائر الدينية وإدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية وحرية العبادة وحماية أماكنها (المادة ٤٣)، كما نص على حرية التنقل ومنع إبعاد العراقي أو حرمانه من الوطن (المادة ٤٥) .

وألزم الدستور الدولة بتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها وحماية استقلاليتها، كما ألزمها بالنهوض بواقع العشائر العراقية بما يتلاءم مع تطور المجتمع والحفاظ على قيمتها الدينية والاجتماعية، على أن تمنع الاعراف العشائرية المنافية لحقوق الإنسان . كما اورد الدستور قيماً قانونياً على المساس بالحقوق والحريات سالفه الذكر، إذ لا يجوز المساس بها إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية أو بناء عليه دون أن يتعدى الأمر إلى المساس بجوهرها أو مصادرتها (المادة ٤٦) .

حرية المرأة: تُعرّف حرية المرأة على أنها تطبيق نفس المعايير الأخلاقية على كلٍّ من المرأة والرجل، والتساوي في المعاملة بينهما في المجالات المختلفة، كالتعليم، والسياسة، وفرص العمل، ويعرّف آخرون حرية المرأة بأنها حفظ كرامة المرأة ومنحها كامل الحرية ضمن جميع المجالات. مع أهمية مراعاة القيم والأخلاق عند ممارسة حرّيتها الإنسانية.

ولأسباب تاريخية تعرضت للكثير من الضغوط الاجتماعية حالت أو حددت من حرية اختيارها وتمتعها بهذه الحريات وتجدر الإشارة إلى أن هناك احيانا دوافع (غربية) في التركيز على حرية المرأة بهدف دفعها باتجاهات مظهرية أكثر مما هي جوهرية لتمتعها بهذه الحريات وباعتبارها تمثل نصف المجتمع، مع ملاحظة أن الفكر الإسلامي يرى تمتعها بنفس حقوق وحريات الرجل وانهما متساويان ولكن غير متماثلان.

التمييز بين الحرية والحق

من اهم المصطلحات التي تتشابه وتتداخل مع الحرية مصطلح الحق، الأمر الذي يطرح تساؤلات كثيرة، هل هناك فرق بينهما؟ و إذا كان هناك فرق ما هو؟ و إذا لم يكن فلماذا يتم غالباً الجمع بينهما؟

الجواب:- أن الفقه انقسم إلى رأيين أحدهما يفرق بينهما والآخر يجمع بينهما ففي الرأي الأول أن نقاط الاختلاف بين حقوق الإنسان والحريات العامة تكمن في النقاط الآتية:

١ - أن حقوق الإنسان طبيعية ولصيقه بالإنسان سواء اعترف بها أو لم يعترف بها، بينما الحرية

هي ممارسة هذا الحق بعد الاعتراف به.

٢- الحرية تمهيد للحق، أي هي اسبق ولن تصبح الحرية حق، إلا بممارستها ممارسة يطلبها القانون .

٣ - تضع الحرية جميع الأفراد على قدم المساواة على خلاف الحق الذي يجعلهما في مراكز متفاوتة فحرية التعاقد مكفولة للجميع، لكن لا يتمتع كل الناس بنفس الحقوق عند ممارسة حرية التعاقد، حيث ينشئ حقوقاً والتزامات بالنسبة للطرفين تتفاوت بحسب كل عقد و بحسب مركز كل تعاقد.

٤ - الحرية أوسع نطاق من الحق، لأنها تثبت للجميع على قدم المساواة بوجهها الإيجابي والسلبى، بينما الحق له الوجه الإيجابي فقط، فضلاً عن أن الناس لا يتمتعون بنفس الحقوق، كما أن الحريات تخضع في ممارستها لشروط اقل من الشروط التي يقرها القانون لثبوت كل حق على حدة.

٥- لا نستطيع فهم فكرة الحق بدون فكرة الواجب التي لا تنفصل عنها فعندما نقول حقوق نعني بذلك الواجبات ايضاً، فإذا كانت الحريات العامة واجبات (التزامات) على عاتق الدولة فهي في المقابل حقوق الأفراد

الرأي الذي يجمع بين الحق و الحرية

يرى جانب كبير من الفقه أن الحق والحرية شيان متلازمان وأن الحق هو اسمى تعبير عن حرية الإنسان وكرامته، فالحرريات العامة ليست سوى حقوق ذاتية تتصل مباشرة بكيان الشخص كفرد في المجتمع، و من ثم فان الاعتراف بها يعطي المجال للشخص لاستعمالها كما يريد. و لذلك ذهب بعضهم إلى تعريف حقوق الإنسان بأنها حرية من الحريات العامة وأنها الحقوق المعترف بها والتي تعتبر اساسه عند مستوى حضاري معين مما يجعل من الضروري حمايتها قانونية تضمن عدم التعرض لها.

الفصل الثاني الديمقراطية

الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية

لا يعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الجديدة وقد أثار هذا المفهوم الكثير من الخلاف لدى الشعوب والمفكرين السياسيين، إذ توجد الكثير من المفاهيم وتعريفات للديمقراطية فلقد أعطى كل تيار فكري أو اجتماعي للديمقراطية معاني منبثقة من المنطلقات الأيدلوجية لهذه التيارات مما أدى إلى استحالة الاتفاق على مفهوم واحد للديمقراطية. وسنتناول تعريف الديمقراطية والتطور التاريخي لها ومزايا الديمقراطية تباعاً.

أولاً / تعريف الديمقراطية

تعد الديمقراطية في بدايتها كانت قاصرة على الناحية السياسية وبتطور العلوم لم تعد تقتصر على السياسة بل امتدت إلى فروع أخرى للحياة الاقتصادية أو ثقافية وهي في المقام الأول ترجع إلى الفرد الإنساني على أنه المكون الأساسي للمفهوم الديمقراطي، فالديمقراطية تعمل أولاً وأخيراً على رفع مستوى الفرد وتقليل الفوارق بين أفراد المجتمع وتمحو الفوارق بين الطبقات. ومصطلح الديمقراطية اشتقت من كلمتين إغريقيتين Demos وتعني الشعب وكلمة kratia وتعني الحكم وهكذا فالديمقراطية حسب اللفظ اليوناني تعني حكم الشعب، أي اختيار الشعب لحكومته أو سيطرة الشعب على الحكومة التي اختارها أو حكم الشعب بكامله لا حكم جزء منه على الآخرين، فالديمقراطية تعني مشاركة الجميع على قدم المساواة في اتخاذ القرارات، فالديمقراطية هو نظام سياسي للحكم يقوم على الحرية والإخاء والمساواة وحرية الإنسان في اختيار الحكام والإخاء بين الناس والمساواة أمام القانون.

ثانياً / التطور التاريخي للديمقراطية

تمّ تطبيق الديمقراطية بشكلٍ بدائيٍّ في أنحاءٍ مختلفةٍ من العالم منذ القدم، إذ كانت أشكال الحكم الاستبدادية والأقليات هي أشكال الحكم المنتشرة في ذلك الوقت، وتعود بداية تطبيق الديمقراطية إلى الإغريق والرومان، حيث تمّ تطبيق أول نموذج رسمي للديمقراطية في المدينة اليونانية أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، وقد تميّز النموذج الأثيني عن باقي الأنظمة بتطبيق الديمقراطية المباشرة، والتي تتم من خلال اجتماع أفراد الشعب، ومناقشتهم مسائل الحكومة، وتنفيذ القرارات السياسية دون الحاجة لانتخاب ممثلين عنهم، وما ساعد على نجاح هذا النوع هو سهولة تطبيقه، بسبب قلة أعداد المشاركين بشكلٍ مباشرٍ في السياسة، ففي ذلك الوقت كان الذكور فقط هم من يشاركون في السياسة، بينما يتم استبعاد كل من النساء، والعبيد، والأطفال، والمواطنين الأجانب، وقد طبقت الديمقراطية الأثينية من ثلاث جهات، وهي: جمعية ديموس، ومجلس الخمسة، ومحكمة الشعب، وتم تشريع القوانين من خلال مجلس الخمسة، وجمعية ديموس، ومجموعة من المجالس المختصة للتشريع. تمّ ممارسة الديمقراطية في ماجنا كارتا في إنجلترا عام ١٢١٥م، ففي ذلك الوقت تمّ إصدار وثيقة سمّيت بالوثيقة العظمى، والتي نصّت على حماية الشعب من سوء المعاملة التي كانوا يتعرّضون لها من قبل الإقطاعيين، بل وتعرّض الملك للمساءلة القانونية.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأت الديمقراطية بالانتشار، وفي الوقت الحالي انتشرت الديمقراطية بأشكالها المختلفة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك يصعب وجود نظامين للديمقراطية متماثلين تماماً، كما يصعب إيجاد نموذج ديمقراطي واحد؛ حيث ظهرت أشكال مختلفة للديمقراطية، مثل: الديمقراطية الفدرالية، والرئاسية، وتلك التي تعتمد على نسبة التصويت، أو على تصويت الأغلبية.

ثالثاً / مزايا الديمقراطية

- ١- تعمل الديمقراطية على معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة.
- ٢- تعمل الديمقراطية على الإيفاء باحتياجات الناس.
- ٣- تدعو الديمقراطية إلى الحوار الصريح والإقناع والسعي إلى حلول وسط فالتأكيد الديمقراطي على الحوار لا يفترض فقط وجود اختلاف في الآراء بشأن بعض المسائل السياسية ولكنه يفترض أيضاً إن لهذا الاختلافات الحق في إن يعبر عنها وان يستمع إليها.
- ٤- تعمل الديمقراطية على كفالة وحماية الحقوق والحريات الأساسية.
- ٥- تسمح الديمقراطية بتجديد قوة الشعب من خلال استخدامها للوسائل السلمية في استبعاد السياسيين الذين فشلوا أو لم يعد لهم نفع، بدون حدوث أي اضطراب في نظام الحكم.

نقد الديمقراطية ومناهضتها

- ١- وجود فرق أو فجوة واسعة بين النظرية والممارسة: يقر المفكرون السياسيون أن الديمقراطية هي عبارة عن نظام سياسي يكون فيه الشعب أو الأمة مصدر السلطات ولكن في هذا القول بعض الغموض فكيف نعبر عن ذلك في الواقع؟ ففي العصر الحديث أصبحت الديمقراطية المباشرة لا وجود لها نظراً لكثافة الأعداد السكانية في الدول الحديثة ولزيادة الفئات في المجتمع التي أصبح لها الحق في التصويت أو المشاركة في الحكم فيقول جان جاك روسو أن الديمقراطية الحقيقية مستحيلة مالم يجتمع كافة المواطنين لاتخاذ القرارات وللإشراف على الحكومة.

ففي الدولة المدنية أثينا في العصور القديمة التي مارست الديمقراطية المباشرة لم يتجاوز عدد السكان عدة آلاف. ولم يكن الحق للعديد من الفئات في المجتمع الأثيني المشاركة في صنع

السياسة العامة واتخاذ القرارات الهامة منها المرأة والعبيد والقاصرين والمرضى واقتصر هذا الحق على ١٠٪ من سكان أثينا مما جعل أولئك الذين يحق لهم المشاركة في صنع القرار لا يتجاوز الخمسمائة مواطن من بين خمسة آلاف مواطن أثيني، وعليه فالديمقراطية كانت نسبية أي كانت تمارس فقط على فئات معينة وهذا يخالف مبدأ الديمقراطية لأن الشعب كل الشعب هو مصدر السلطات.

٢- **عدم الكفاءة:** فشملت الديمقراطية في أن تعمل بكفاءة وبسرعة وبشكل نزيه وتظهر التجربة أن الأنظمة الديكتاتورية أو الملكية أكثر كفاءة وقدرة على تنفيذ البرامج والسياسة العامة ولذا فانه يمكنها تحقيق أشياء متعددة لا يمكن للديمقراطية من تحقيقها بسبب المقومات التي تواجهها.

٣- **البطء في اتخاذ القرار:** فالعملية الديمقراطية من حوار ونقاش تسير ببطء شديد بالنسبة لتزايد المشكلات المعاصرة ويرى هؤلاء أن من الضروري منح المختصين قوة أكثر خاصة وان الشعب عرضه للتأثر بواسطة وسائل الدعاية والإعلام.

٤- **تأثير الإعلام على الرأي العام:** يكون الشعب ديمقراطيا كلما زادت نسبة المشاركين من الشعب في الحكم لكن المشكلة تظهر عندما يستغل الزعماء تأثير الإعلام من اجل زيادة نسبة المؤيدين لسياساتهم وخاصة أن الرأي العام يعتمد في المعلومات التي يحصل عليها على وسائل وأجهزة رسمية تستخدم إمكانياتها لبث المعلومات عن أمر ما للدعاية له أو ضده

٥- **الديمقراطية تفشل وتعجز في وقت الأزمات:** ففي حالة إعلان الطوارئ تسيطر الحكومة على مقاليد الحكم بصورة مطلقة وهذا يعني أن الديمقراطية غير دائمة وأنها هي صورة مؤقتة.

صور الديمقراطية

لقد ظهرت للديمقراطية عدة صور وهي الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة والديمقراطية النيابية، سنتكلم عنها بالتفصيل.

الديمقراطية المباشرة

لكي ندرك المقصود بالديمقراطية المباشرة يجب علينا تحديد مضمون هذه الديمقراطية وتطبيقاتها:

أولاً: مضمون الديمقراطية المباشرة.

يعد هذا الشكل من أشكال الديمقراطية النموذج المثالي للحكم الديمقراطي لكونه يسمح للشعب بممارسة السلطة بنفسه، فالمحكومون يكونون حكماً في الوقت نفسه، فالشعب يتمتع بموجب هذا الشكل من الحكم الديمقراطي بأوسع الحقوق، فهو يمارس بنفسه سلطة التشريع والإدارة والقضاء، ويمارس السيادة بنفسه ضمن المجالس الشعبية، وفي ظل هذا الوضع فلا تكون هناك مجالس نيابية وحكومة ولا قضاء، فالمحكومون هم أنفسهم الحاكمون، فلا تمثيل ولا تفويض للسلطات.

ثانياً: تطبيقات الديمقراطية المباشرة.

تعود أصول الديمقراطية المباشرة إلى ممارسة السلطة السياسية في المدن اليونانية القديمة، فكان المواطنون الذكور وحدهم دون النساء والأجانب والعبيد يجتمعون بصورة دورية ومنتظمة بهيئة جمعية عامة ويقومون بالتصويت على القوانين ويعينون القضاة ويراقبون أعمال مجلس الخمسمائة، والخمسمائة هم مجموعة يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة يتولون تصريف الشؤون وهذا النظام الذي عرفته المدن اليونانية كان نظاماً قاصراً في تمثيله على المواطنين، فجمعية الشعب العامة لم تكن تضم أغلبية مواطني المدينة وإنما كانت تقتصر على المواطنين الأحرار من الذكور فقط الذين لا يشكلون سوى أقلية من سكان المدينة، ولم تكن هذه الجمعية تمارس الوظائف والسلطات

كافة بل كانت تمارس الوظيفة التشريعية المتجسدة في إقرار القوانين والمعاهدات والضرائب في الوقت الذي تمارس الوظيفة التنفيذية من قبل مجلس الخمسمائة الذي تختاره جمعية الشعب العامة، أما الوظيفة القضائية فإنها كانت تفوض لقضاة تعينهم الجمعية العامة للشعب، وقد عرفت هذا النظام روما.

أما التطبيق الحديث لهذا الشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية فهو موجود في ثلاث مقاطعات (كاونتنتات) سويسرية، إلا إن ممارسة الديمقراطية المباشرة في هذه المقاطعات لا يتعدى أن يكون نوع من التراث أكثر منه نظاما للحكم، ففي هذه المقاطعات الثلاث التي لا يتجاوز عدد سكانها عشرات الآلاف فان مواطنيها يجتمعون بهيئة جمعية شعبية مرة واحدة في الربيع من كل سنة وذلك في صورة احتفالية، و خلال هذا الاجتماع يقومون بإقرار القوانين المعدة من قبل موظفين ويصوتون على الموازنة، إلا أنه يلاحظ على هذه الاجتماعات عدم مشاركة المواطنين في هذه الاجتماعات وبشكل كبير ملفت للنظر، كما إن المناقشات التي تدور فيها تتسم بالسطحية أو إنها مصنعة، أما القرارات التي يتم التصويت عليها أو اتخاذها فإنها تكون معدة بدقة من مجلس المقاطعة المنتخب من الجمعية الشعبية.

الديمقراطية شبه المباشرة

لمعرفة ما المقصود بالديمقراطية شبه المباشرة يجب علينا تحديد مفهوم هذه الديمقراطية ومظاهرها.

أولاً: مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة.

الديمقراطية شبه المباشرة، هي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية (النيابية)، حيث تأخذ الديمقراطية شبه المباشرة ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة التي تعتمد على ممارسة الشعب السيادة دون وسيط وتعتمد أيضا بعض مظاهر الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على تفويض حق ممارسة السيادة إلى نواب أو هيئة نيابية تمثل الشعب وتضطلع بمهام الحكم نيابة عنه.

ثانياً: مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة.

تتميز الديمقراطية شبه المباشرة بعدة مظاهر تجعل منها نظاماً وسطاً بين الديمقراطيتين المباشرة والتمثيلية، ويمكن تحديد هذه المظاهر في محورين هما مشاركة الشعب في العمل التشريعي والرقابة الشعبية على نواب الشعب.

المحور الأول: مشاركة الشعب في العمل التشريعي

تتمثل مشاركة الشعب في العمل التشريعي بالأعمال التالية:

١- **الاعتراض الشعبي:** وهو قرار تتخذه هيئة الناخبين في الدولة عن طريق الاقتراع، ويرمي إلى تعليق نفاذ قانون صوت عليه البرلمان ويرمي بالتالي إلى إبطاله، وعملية الاعتراض هذه أو النقض الذي تمارسه هيئة الناخبين ضد قانون معين تتم على مرحلتين:

الأولى: يجوز خلال مدة معينة من تاريخ تصويت البرلمان على القانون وبناء على طلب بعض المواطنين ممن يحق لهم الانتخاب الاعتراض على القانون المذكور.

الثانية: إن يكون الاعتراض موقعا من العدد المحدد في الدستور، عندها يدعى المواطنون الذين يحق لهم الانتخاب لاستفتاءهم بشأن القانون المعترض عليه، فإذا صوتت الغالبية على رفضه يعد كأن لم يكن، ويعد الامتناع عن التصويت في هذه الحالة قبولاً بالقانون، ويترتب على الاعتراض إلغاء القانون المعترض عليه وعده ملغياً منذ إقراره من البرلمان وليس من تاريخ التصويت الشعبي عليه، وإن كان ثمة تطبيقات لهذا القانون قد تمت في هذه الأثناء فيجب إلغاؤها وإعادة الحال على ما كانت عليه قبل صدور القانون، وفي ضوء ذلك نجد إن حق الاعتراض الشعبي يسمح للشعب بالتدخل في عملية التشريع ومن الدساتير التي تأخذ بحق الاعتراض الشعبي كل من الدستور السويسري والدستور الإيطالي.

٢- **الاقتراح الشعبي:** ويعني قيام عدد من المواطنين ممن يحق لهم ان يكونوا ناخبين باقتراح مشروع قانون أو فكرة معينة، والطلب إلى البرلمان الإصدار تشريع في مجالها، فهو أسلوب يسمح للمواطنين بإجبار البرلمان على التشريع في مجال معين، والاقتراح الشعبي هو أوسع الوسائل الإشارك الشعب في العمل التشريعي.

٣- **الاستفتاء الشعبي:** ويعني تقصى إرادة الشعب في شأن من الشؤون، وذلك بأخذ رأيه حول موضوع معين أو مشروع دستور أو قانون، ويمكن التمييز من الناحية النظرية بين عدة أنواع من الاستفتاء بحسب وقت إجراءه أو موضوعه أو غايته او من حيث إلزامية اللجوء إليه أو القوة الملزمة لنتائجه. فالاستفتاء من حيث وقت إجراءه يكون أما استفتاء سابق أو استفتاء لاحق.

فالاستفتاء السابق: هو أسلوب يلجأ بمقتضاه البرلمان إلى عرض مشروع قانون على الشعب قبل إن يصوت البرلمان على القانون المذكور لأجل الوقوف على رأي الشعب حوله، إلا إن البرلمان غير ملزم عادة بنتيجة الاستفتاء، فالبرلمان يتمكن من التصويت على هذا المشروع دون التقييد بنتيجة الاستفتاء الذي أجري، وهذا النوع من الاستفتاء قليل الحدوث.

أما الاستفتاء اللاحق: فهو أسلوب يلجأ البرلمان بمقتضاه إلى عرض قانون تم التصويت عليه سابقا إلى الشعب بحيث لا يصبح هذا القانون نافذا إلا إذا وافق الشعب عليه .

أما الاستفتاء من حيث الموضوع فهناك عدة أنواع منه وهي: الاستفتاء الدستوري، الاستفتاء التشريعي، الاستفتاء السياسي.

ويقصد بالاستفتاء الدستوري: هو الذي يكون موضوعه التصديق على دستور جديد أو تعديل الدستور النافذ.

أما الاستفتاء التشريعي: فهو الذي يكون موضوعه يتعلق بالقوانين الأساسية والعادية كما هو مطبق في بعض الدول مثل ايطاليا وسويسرا.

أما الاستفتاء السياسي: فان موضوعه يتعلق بأمر مهم من أمور السياسة العامة للدولة، وفي هذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى وجود نوع آخر من الاستفتاء الشعبي وهو الاستفتاء الشخصي (المبايعة): الذي يكون موضوعه الموافقة على تبوء شخص محدد لمنصب سياسي كبير كرئاسة الدولة، وهو إجراء معتمد ومعمول به في عدة دول.

المحور الثاني: الرقابة الشعبية على نواب الشعب

وتتجسد هذه الرقابة في الصور التالية

- ١- العزل الشعبي للنائب: وهو إجراء يتم بموجبه وبناء على طلب شعبي عزل النائب في البرلمان لكونه لم يعد يحظى برضا الناخبين من المواطنين الذين يتمتعون بحق الانتخاب، وفي هذه الحالة يتم إجراء انتخابات جزئية أو فرعية على المقعد الذي يشغله هذا النائب، وهذا العزل لا يعد مانعاً في إن يعود النائب المعزول ويرشح نفسه مجدداً، فإذا فاز بالانتخابات فانه يعود نائباً باعتبار إن فوزه يعد تجديد ثقة به.
- ٢- الحل الشعبي للبرلمان: ويعني إن يتم العزل الشعبي لجميع أعضاء المجلس النيابي، ويتم ذلك بطلب عدد معين من المواطنين الذين يتمتعون بحق الانتخاب ويتم تحديد العدد بموجب النص الدستوري، ويتم تنظيم استفتاء شعبي حول هذا الموضوع، فإذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض يبقى المجلس النيابي، وإذا كانت بالإيجاب فتتم الدعوة للانتخابات جديدة وهذا الأسلوب مطبق في بعض المقاطعات السويسرية.

الديمقراطية التمثيلية النيابية

سوف نتناول بالبحث في موضوع الديمقراطية التمثيلية، مفهوم نظام الديمقراطية التمثيلية وأركانها وأشكال الأنظمة النيابية.

أولاً: مفهوم النظام التمثيلية (النيابي).

يقصد بالنظام التمثيلي أو الديمقراطية التمثيلية هو النظام الذي يمارس الشعب فيه السلطة بواسطة نواب أو ممثلين، وعلى هذا الأساس يسمى هذا النظام بالنظام النيابي أي إن مجموع المواطنين الذين يشكلون الهيئة الناخبة (الجسم الانتخابي) ويقصد به المواطنون الذين يملكون حق الانتخاب ويقومون بانتخاب ممثلين أو نواب عنهم يباشرون السلطة نيابة عنهم وباسمهم، وقد أخذت معظم الدول الديمقراطية في العالم بالنظام التمثيلي القائم على مبدأ سيادة الأمة، يقوم النظام التمثيلي إذا في أساسه وقبل كل شيء على الانتخاب عن طريق ورقة التصويت الذي يجري في أوقات دورية ومنتظمة يعينها الدستور أو قانون الانتخاب، وفي الديمقراطية التمثيلية لا يعود حق ممارسة الحكم إلى شخص واحد وإنما إلى هيئة أو هيئات يتركز وجودها على الانتخاب، وعليه فإن وجود المجلس النيابي يعد مسألة أساسية في النظام التمثيلي باعتبار إن فيه تتمثل إرادة الشعب الذي ينتخبه.

ثانياً: أركان النظام التمثيلي.

يتميز النظام التمثيلي بقيامه على أربعة أركان، وهي:

١- برلمان منتخب من قبل الشعب: يتميز النظام التمثيلي (النيابي) بإقامة هيئة نيابية تضم نوابا منتخبين من الشعب ويمكن أن يكون هذا البرلمان مكون من مجلس واحد أو من مجلسين، وعليه لا يمكن إن ينشأ هذا النظام إلا بوجود برلمان منتخب بكامله أو بغالبيته بواسطة الشعب.

٢- **توقيت مدة البرلمان:** ويقصد بذلك إن عملية انتخاب الشعب لنوابه لا يكون مدى الحياة، بل هي دورة نيابية مؤقتة، فالنظام النيابي يقوم على توقيت مدة نيابة البرلمان بأن يتولى ممثلو الشعب ممارسة السلطة خلال مدة معينة محددة يتم بعد نهايتها إجراء انتخابات جديدة لتكوين برلمان جديد مما يؤدي إلى إجراء انتخابات من وقت لآخر وتجديد انتخاب الشعب لنوابه بشكل دوري.

٣- **عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها:** وهذا الركن كان قد قرره الثورة الفرنسية بشكل واضح مما أدى إلى انتشاره، فهذا الركن يمنح النائب الحرية في إبداء رأيه دون التقيد بتعليمات ناخبيه لكونه يعمل من أجل الصالح العام للأمة وليس لتحقيق مصالح خاصة بالدائرة المنتخب فيها، فتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية يرجع إلى اعتبارات فنية تتعلق بتنظيم عملية الانتخاب، إذ ليس له أي معني سياسي لأن السيادة لا تتجزأ، فمثلا إذا كان هناك جزء محتل من أقاليم الدولة فإن أعضاء البرلمان في هذا الجزء يبقون أعضاء في البرلمان المعبر عن إرادة الأمة.

٤- **استقلال البرلمان عن هيئة الناخبين:** ويقصد باستقلال البرلمان عدم إمكان تحديد وكالة عضو البرلمان بأي قيد أو شرط، فأعضاء البرلمان يمارسون ولايتهم بحرية دون الارتباط بالتزامات يمكن أن يكونوا قد تعهدوا بها قبل انتخابهم ولا بتعليمات ناخبهم خلال الولاية، وهذا الركن يعد نتيجة طبيعية لكون عضو البرلمان يمثل الأمة، فبعد انتهاء الانتخابات يباشر البرلمان سلطاته بدون الرجوع إلى الهيئة الناخبة بحيث لا يجوز الأخذ بمظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، فهئية الناخبين لا تملك سوى إن تنتظر الانتخابات التالية لمحاسبة ممثليها.

ثالثاً: أشكال النظام التمثيلي (النيابي).

لم يأخذ النظام النيابي في التطبيق العملي شكلا واحدا وإنما اخذ ثلاثة أشكال متميزة تتمثل بالنظام المجلسي والنظام الرئاسي والنظام البرلماني، وسنتكلم عنها تفصيلاً.

النظام المجلسي

يقوم النظام المجلسي أو حكومة الجمعية على هيمنة السلطة التشريعية على بقية السلطات أو بتركيز السلطات لصالح السلطة التشريعية، وهذا النوع من الأنظمة غير مطبق حالياً إلا في سويسرا فقط، وفي هذا النظام تخضع السلطة التنفيذية فيه خضوعاً تاماً للسلطة التشريعية، فتكون السلطة التنفيذية مجرد هيئة تابعة للبرلمان تخضع لتوجيهه وإشرافه، ويتميز النظام المجلسي بالخصائص الآتية:

أ- **تركيز السلطة بيد البرلمان:** إن تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد البرلمان يعد أهم الخصائص التي تميز النظام المجلسي حيث يظهر نوع من الدمج بين السلطتين، فالبرلمان المنتخب من الشعب هو الجهة التي تتمحور فيه جميع السلطات في الدولة وخاصة أنه هو الذي يقوم بتعيين السلطة التنفيذية.

ب- **السلطة التنفيذية هيئة جماعية:** يتولى البرلمان في النظام المجلسي تعيين السلطة التنفيذية التي يجب أن تكون هيئة جماعية حتى لا تتركز السلطة بيد أحد أفرادها، ودور هذه الهيئة الجماعية يقتصر على تنفيذ ما يقرره البرلمان، أي لا تملك السلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين أو تحديد سياسية عامة لها.

ت- **تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان:** يترتب على هيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية تحول هذه الأخيرة إلى هيئة تابعة كلياً للبرلمان، فالبرلمان هو الذي يختص بتعيين أعضاء السلطة التنفيذية وعزلهم من مناصبهم.

النظام الرئاسي

وهو النظام الذي يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه المطلق أو المتطرف وأبرز مثال للنظام الرئاسي في العالم هو النظام الدستوري والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وخصائص هذا النظام هي:

١- **شدة الفصل بين السلطات واستقلالها وتوازنها** : يستند النظام الرئاسي على ركيزة أساسية هي الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالبرلمان يمارس السلطة التشريعية باستقلالية تامة بحيث يتمتع أعضاؤه بحق اقتراح القوانين وحدهم، ولا يمكن لأعضائه الجمع بين عضوية البرلمان وأية وظيفة في السلطة التنفيذية، كما إن السلطة التنفيذية في المقابل لا تملك حق حل البرلمان، والسلطة القضائية تتمتع باستقلالية مطلقة من خلال طريقة اختيار القضاة، إضافة إلى تمتع القضاة بالعديد من الحصانات، والسلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية هي الأخرى مستقلة فيما يتعلق باختيار الرئيس والمساعدين (الوزراء الذين تم تعيينهم بدون تدخل من البرلمان)، ولا يمكن الجمع بين الوزارة والبرلمان ويتمتع الوزراء بحق دخول البرلمان والتحدث فيه، ولكن لا بد من القول إن النظام الرئاسي وإن قام على أساس مبدأ الاستقلال المطلق بين السلطات، فإن الدساتير التي تأخذ به تعمل على التلطيف من حدة هذا المبدأ وذلك بإدخال الكثير من الاستثناءات عليه نظرا لاستحالة أمر هذا الاستقلال المطلق من الناحية التطبيقية.

٢- **وحدة السلطة التنفيذية**: يقوم النظام الرئاسي على أساس وجود رئيس للجمهورية منتخب، فالنظام الرئاسي لا يمكن أن يطبق في الدول ذات النظام الملكي، وينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب أما بالانتخابات المباشرة أو غير المباشرة وليس من قبل البرلمان، وبذلك يقف رئيس الدولة على قدم المساواة مع البرلمان لكونهما يستمدان شرعية وجودهم من الشعب مباشرة، كما أنه لا توجد في النظام الرئاسي

حكومة جماعية (مجلس وزراء) فالرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية حيث يعد في الوقت نفسه رئيساً للدولة، والحكومة والوزراء ليسوا سوى مجرد مساعدين لا غير كما أنهم لا يشكلون هيئة جماعية أو مجلس وزراء، وان دورهم يقتصر على تنفيذ السياسة العامة التي يقرها الرئيس وحده.

٣- **عدم مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان:** نتيجة لعدم وجود هيئة جماعية (مجلس وزراء لها سياستها الخاصة بها)، فإنه لا يوجد في النظام الرئاسي مسؤولية للحكومة أمام البرلمان، ومن ثم فلا يملك البرلمان حجب الثقة عنهم بشكل جماعي أو انفرادي، ومسؤولية الوزراء تتحقق أمام الرئيس الذي يملك وحده حق تعيينهم وإقالتهم.

النظام البرلماني

يعد هذا النظام نتاجاً لتطور تاريخي طويل عرفته بريطانيا، ولم يصبح هذا النظام موضع دراسة نظرية إلا بعد أن استكمل اغلب عناصره، ويتميز النظام البرلماني بخصائص من خلالها يمكن تعريف هذا النظام : بأنه النظام الذي يتميز بالتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية، فمسؤولية الحكومة هي الميزة الأساسية للنظام البرلماني لذلك تتحدد خواص النظام البرلماني بخاصيتين أساسيتين هما:

١- الثنائية في السلطة التنفيذية.

٢- التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أولاً: ثنائية السلطة التنفيذية.

يقصد بثنائية في السلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية هو وجود رئيس غير مسئول ووزارة مسؤولة وعلى النحو الآتي:

١- **رئيس دولة غير مسؤول:** في اغلب الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني يعد رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية أحد أركان السلطة التنفيذية، إلا أنه لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية وبسبب ذلك لا تقع على عاتق رئيس الدولة ملكا كان أم رئيساً للجمهورية أي مسؤولية، لذلك فإن اغلب القرارات التي يتخذها رئيس الدولة يتوجب إن يوقع عليها الوزير المختص أو الوزراء المختصين إلى جانب توقيع الرئيس، مما يؤدي إلى إن يتحمل الوزير المسؤولية السياسية عن هذه القرارات،

٢- **وزارة مسؤولة سياسياً:** الوزارة في النظام البرلماني تعد مركز السلطة التنفيذية فيقع على عاتقها تحديد السياسة العامة للدولة، فتكون الوزارة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان، والمسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان مع حق السلطة التنفيذية بحل البرلمان تعد أهم ركنين في النظام البرلماني، ومسؤولية الوزارة أمام البرلمان تكون تضامنية (جماعية) وكذلك تكون مسؤولية فردية لوزير معين، ويملك البرلمان سحب الثقة من الوزارة بكاملها أو من وزير معين ويترتب على ذلك ضرورة استقالة الوزارة أو الوزير.

ثانياً: التوازن والتعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية.

يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطات وبالذات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، ويتطلب ذلك قيام نوع من التوازن بين هاتين السلطتين يسمح لكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية الحد من تمادي إحدى السلطتين، بالإضافة إلى قيام نوع من التعاون بين السلطتين وعلى النحو الآتي:

١- **التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:** تملك كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني اتخاذ إجراءات دستورية تتمكن بموجبها من الحد من السلطة الأخرى بما يحقق التوازن بينهما، وهذه الإجراءات تؤدي إلى إبعاد البلاد من خطر الوقوع في الأزمات السياسية، وأهم هذه الإجراءات هي:

أ- **مسئولية الحكومة السياسية:** فالوزارة تعد مسئولة سياسياً أمام البرلمان عن سياستها، فأعضاء البرلمان يملكون حق توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الوزراء بخصوص السياسة التي تتبعها الوزارة بأكملها أو وزير معين، وفي هذه الحالة يتوجب على الوزارة أو الوزير الذي سحبت منه الثقة تقديم استقالته أو استقالته، ويمكن تحريك مسؤولية الحكومة بناء على طلب البرلمان، وتخضع هذه العملية للإجراءات وقواعد يحددها النظام الداخلي للبرلمان.

ب- **حل البرلمان:** كما إن البرلمان يملك سحب الثقة من الوزارة فان الوزارة هي الأخرى تملك حق حل البرلمان، وحق الحل يمكن الوزارة من إنهاء ولاية البرلمان قبل وقتها، ويترتب على حل البرلمان إجراء انتخابات مبكرة لاختيار برلمان جديد، وحق الحل يكون عادة بيد رئيس الوزراء أو يمارس بالاتفاق بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، والحل إجراء تلجأ إليه السلطة التنفيذية لحل خلاف بينها وبين السلطة التشريعية، وذلك من خلال العودة إلى الناخبين بوصفهم السلطة العليا في الدولة وتكمن الأسباب السياسية غالباً وراء عملية حل البرلمان بحثاً عن أغلبية برلمانية قوية والابتعاد عن صيغة الائتلافية للبرلمان.

٢- **التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية:** يقوم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تعاون يهدف إلى تجنب الوصول إلى طريق مسدود بين السلطتين يؤدي إلى سحب الثقة من الوزارة أو حل البرلمان، واهم صور التعاون تتجسد في حق السلطة التنفيذية باقتراح مشاريع القوانين ومشاركة الوزراء في مناقشة مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان، كما إن للحكومة الحق في دعوة البرلمان للاجتماع وفض دورات انعقاده وتحديد جدول أعماله، وبالمقابل يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق برلمانية في بعض أعمال السلطة التنفيذية، فضلا عن اللجان الدائمة في عمل الحكومة، حيث يمكنها الاستماع إلى أعضاء السلطة التنفيذية، وتظهر أهم صور التعاون بين السلطتين بتفويض الوزارة سلطة التشريع لمدة محددة وفي مجال محدد.

مقومات النظام الديمقراطي

أولاً: التعددية السياسية.

نقصد بها أولاً وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه " الحرب " بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية. والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم، أو هي تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، وتعني التعددية أيضاً الإقرار بوجود التنوع.

وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات، وتعرف كذلك على أنها مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، ولا معنى للتعددية السياسية إلا إذا كانت الآليات المعتمدة في تسيير المجتمع كلاً وكذلك مختلف المؤسسات والتنظيمات تتيح للاتجاه السياسي الذي يحظى بتأييد الأغلبية أن يتولى السلطة لتنفيذ البرنامج الذي يدعو إليه.

والعمل السياسي في المجتمعات المتحضرة يقوم على آلية الأحزاب السياسية بوصفها آلية مدنية تضمن التداول السلمي للسلطة وتبادل الأفكار والحوار، كما إن الآلية الحزبية تضمن للمجتمع وسائل وأساليب حديثة تدفعه إلى العمل الجماعي الذي يمكنه من التطور بعيداً عن الآليات والأساليب التقليدية والمعيقة لتطور الدولة والمجتمع بوصفها آليات بدائية لمجتمعات ما قبل الدولة الحديثة القائمة على مفهوم المواطنة والعيش المشترك الذي يوفق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة على أسس قانونية موضوعية تضمن تنفيذها مجموعة من المؤسسات العصرية.

ثانياً: التداول السلمي للسلطة.

المقصود بالتداول السلمي للسلطة هو التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبذلك فإن اسم الدولة لا يتغير ولا يتبدل دستورها ولا تزول شخصيتها الاعتبارية نتيجة تغير الحاكم أو الأحزاب الحاكمة.

وعليه فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحاكم بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور، وليست السلطة حقاً يتوجه الحاكم لغيره أو يورثه لمن بعده وإنما يتم تداول السلطة وفق أحكام الدستور، ويقتضي التداول على السلطة وجود تعددية سياسية مؤسسة على قيم الحوار، والتنافس، والاعتراف المتبادل.

فالتداول، من حيث كونه انتقالاً للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب بين الأغلبية والمعارضة ممكناً على صعيد الممارسة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن مبدأ التداول السلمي للسلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة يعد من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، لذا لا يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية في أن تتبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة.

ثالثاً: انتخابات حرة ونزيهة.

معنى ذلك أن تكون هناك انتخابات دورية وحسب ما ينص عليه الدستور ويتم من خلالها اختيار المجلس النيابي (البرلمان) ورئيس الدولة ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة تتيح المشاركة الحرة فيها لجميع مواطنيها.

فالانتخابات الديمقراطية لا يمكن أن تكون واجهة لدكتاتور أو حزب منفرد يتخفى وراءها، بل ينبغي أن تكون منافسة حقيقية على الفوز بتأييد الشعب، وهذه حسنة من حسنات الديمقراطية بوصفها آلية من آليات توفير الشرعية لتداول السلطة سلمياً بعيداً عن الانقلابات العسكرية والعنف بمختلف أشكاله ومختلف أصنافه، لأنها تجعل من الشعب يحكم بين الاتجاهات السياسية المتعددة بحيث يصدر المواطن حكمه من خلال اطلاعه على الاختلافات والتباينات في الرؤى بين الاتجاهات المتباينة بطبعها وتفضيلها لاتجاه على حساب آخر في اقتراع دوري عبر صناديق الانتخاب.

وهذه الآليات التي توفرها الممارسة الديمقراطية تضمن استمرار واستقرار الوضع السياسي باعتبار المشاركة في الانتخابات ترشياً واقتراعاً تعطي المواطن والقوى السياسية وسيلة للمشاركة المباشرة في الشأن العام ولمحاسبة المسؤولين على أدائهم إيجاباً أو سلباً وخاصة إذا أخفقوا أو فشلوا في تنفيذ مشاريع التنمية التي طرحوها للإنجاز أو التي رفعوا شعاراتها.

رابعاً: احترام حقوق الإنسان.

يعد احترام حقوق الإنسان اللبنة الأولى في البناء الديمقراطي لأنه دون احترام كامل للحقوق الجوهرية للإنسان لا يمكن الحديث عن الديمقراطية. ولقد كثر الحديث في العقود الأخيرة عن هذه الحقوق على الرغم من تباين المواقف منها فالديمقراطية لا تقتصر على الحرية السلبية – أي الحماية من تعسف السلطة – مثلما أنها لا تقتصر على المواطنة الفعلية. أن الديمقراطية هي التي تضمن للمواطن حقّه في التعبير عن الرأي، وحقه في التجمع والانتماء إلى التيار أو التنظيم الذي يرغب في الانضمام إليه، كما أن حرية الرأي والتعبير لا تكتمل إلا بحرية الانتخاب التي تهئ لها وضمنها حرية الاجتماع والتعبير التي ينبغي أن تستكمل بقواعد اشتغال المؤسسات التي تحول دون التلاعب بالإرادة الشعبية ودون إعاقة تداول الآراء واتخاذ القرارات، لأنه ليس هناك مبدأ أشد أهمية بالنسبة

إلى موضوع الديمقراطية من الحدّ من سلطة الدولة في مواجهة المواطن واحترام حقوقه الأساسية ، فللمواطن حقوق أساسية كثيرة يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجب توافرها مهما كانت الخصوصيات الثقافية والحضارية.

وان طبيعة المجتمع ودرجة رقيه إنما تقاس بنسبة إنسانية هذا المجتمع ، أي بنسبة ما يكون الإنسان حاصلًا على حقوقه، أما المجتمع الذي يكون فيه الإنسان مقهوراً أو مذلولاً أو مستغلاً فالمجتمع مهما بلغ من الرقي المادي والحضاري يبقى مجتمعاً متخلفاً ولا إنسانياً.

فحقوق الإنسان ببساطة تعني أن الإنسان لمجرد كونه إنساناً أي بشراً بصرف النظر عن جنسيته أو جنسه أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، يملك حقوقاً طبيعية خاصة به حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين.

خامساً: وجود دولة القانون والمؤسسات.

إن أكثرية البلدان اليوم تعاني غياباً شبه كامل لدولة القانون والمؤسسات وهي الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها يتحدد إطار عملها من خلال منظومة من القوانين والتشريعات العلنية التي هي محل توافق من جميع مواطنيها، كما تتحدد علاقات مواطنيها بها و ببعضهم البعض من خلال هذه المنظمة القانونية، ذلك أن دولة القانون والمؤسسات التي نتحدث عنها ينبغي أن تركز على:

١- ضرورة وجود دستور ديمقراطي يحترم الحريات السياسية ويحدد الصلاحيات بشكل واضح ومحدد، والحقوق والواجبات ويضمن لجميع المواطنين حقوقهم وواجباتهم في مواجهة الدولة.

٢- الفصل التام للسلطات عن بعضها البعض – أي التشريعية والتنفيذية والقضائية – مما يضمن التوازن بينها، عكس الوضع السائد الآن حيث تهيمن السلطة التنفيذية على

باقي السلطات بشكل شبه مطلق لأن الديمقراطية الحقيقية لا تتأسس في أي بلد ما لم يتم فيه الفصل التام بهذه السلطات عن بعضها البعض.

٣- أهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة وتمتعهم بالمساواة في مواجهة القانون بعيداً عن أي تمييز بسبب الدين أو الطائفة أو العرق أو المركز الاجتماعي أو اللون.

سادساً: الوجود الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني.

إن الحديث عن مجتمع مدني ناشط وفعال هو في حقيقته حديث عن الديمقراطية، لأنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية وفعلية دون الحديث عن وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية ومؤثرة ذلك أن وجود المجتمع المدني القوي والفعال يعتبر دليلاً على صحة الديمقراطية في ذلك البلد ، حيث أصبح تقدم الدول والمجتمعات اليوم يقاس بمدى فاعلية هذه المؤسسات والأدوار التي تقوم بها باعتبارها وسيطاً مقبولاً بين الشعب ومختلف شرائحه والدولة بمؤسساتها المتعددة، والمقصود بالمجتمع المدني هو المدني كل التنظيمات غير الحكومية التي تملأ المجال العام أو الفضاء الممتد بين الفرد والدولة على المستوى الوطني او بين الافراد ضمن مجتمعاتهم الوطنية والحكومات على المستوى الخارجي، وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من اجل قضية او مصلحة معينة، او للتعبير عن مشاعر وتطلعات أفرادها، أو لاتخاذ مواقف وسياسات جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي الجمعي المتبادل والتسامح والارادة الحرة للتنوع والاختلاف.

المواطنة

المقدمة

أرتبط تطور مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور، فالحقوق والواجبات تختلف تبعا للنمط السياسي الذي يحكم الدولة فضلا عن تطور مفهوم العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة.

وبالرغم من أن مفهوم المواطنة يتضمن تفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهادفة إلى التعليم من أجل المواطنة، فإن مفهوم المواطنة المعاصر تطور ليصبح تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق. وبذلك فإن المواطنة تهدف إلى تحقيق انتماء والمواطن وولائه لموطنه وتفاعله ايجابيا مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه كواجب وطني وتسديد للضرائب المستحقة عليهم كذلك. لذلك فإن كلمة المواطنة تشمل على دلالات متعددة تمتد بين الإحساس والشعور، ممارسة السلوك المنطلقة من وجدان الفرد، وحيث أن الفرد نفسه هو المواطن فإن المواطنة تمثل حلقة وصل أو رابط بين المواطن الذي يمارس الفعل والوطن الذي اشتق منه الفعل ويتفاعل معه.

وسنتناول تعريف المواطنة وأبعاد المواطنة ومقومات المواطنة وأهمية المواطنة

وعلى التفصيل الآتي:

أولاً: تعريف المواطنة.

تعرف المواطنة اصطلاحاً بأنها: هي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه

لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها، وفي الموسوعة العربية العالمية أنها تعرف المواطنة بأنها : (اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن)، وتعرف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) المواطنة بأنها: (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة).

ثانياً: أبعاد المواطنة.

يتجلى البعد السياسي للمواطنة في مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسم سياسي يتمثل في مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات، وأفكار حول الشأن العام والمجال العمومي والأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الجسم ومدى سعي الفرد للتأثير فيه عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام أو الخوف منه والابتعاد عنه أو الثورة عليه.

ويهتم البعد الثقافي بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تمثل في الهوية وتتجسد هذه الهوية المشتركة فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، كما أنها تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد.

وتتمثل فكرة الوطنية على المستوى الاقتصادي فيما يوفره الوطن شروط الحياة الكريمة والتي تعني سوسيولوجياً ظروف الالتقاء الاجتماعي.

ثالثاً: مقومات المواطنة.

أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تنهياً له

الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيًا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن أهم المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها:

١- **المساواة وتكافؤ الفرص:** لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان التساكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، لأن كل من يشعر بالحيث، أو الحرمان دون حق مما يتاح لغيره، وتتغلق في وجهه أبواب الإنصاف، يصبح متمردا على قيم المواطنة، ويكون بمثابة قبلة موقوتة قابلة للانفجار بشكل من الأشكال.

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني، أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعي واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها أكثر حظا من

غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سببا في انتقاص الحقوق، أو مبررا للإقصاء والتهميش، وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، وإرساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما يقوم على احترامها، وإتاحة أمامها فرص المشاركة في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري.

٢- المشاركة في الحياة العامة: ولا يكفي ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسطرة، والأنظمة المتبعة، وفي الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة، الأمر الذي يتطلب توفر استعدادات حقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية والخنوع، وفي ظل الأنظمة التي تناهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية انتقادية، أو موقف معارض للحكام والسياسات المتبعة؛ ففي مثل هذه الظروف التي تعرفها المجتمعات المتخلفة عموما، ومنها البلاد العربية والإسلامية، يلاحظ انزواء كثير من الكفاءات، وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، والنفور من العمل السياسي، وغير ذلك من الظواهر المناقضة للمواطنة، فالأنظمة القمعية، ولو اختفت وراء ديموقراطيات شكلية، مسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ومدمرة لقيم المواطنة؛ ولا يتأتى نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعي، وفي إطار الديموقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدرا لجميع السلطات.

والمشاركة في الحياة العامة تعني أن إمكانية ولوج جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية متاحة أمام الجميع دون أي ميز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفاده عموم المواطنين والمواطنين من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاءً بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة ولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

رابعاً: أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية.

بما أن المواطنة تتناول المواطن بالدرجة الأولى باعتبارها الهدف الأسمى من عملية الإصلاح وأن استقرار الوطن وتنميته لا يتحقق إلا من خلال إصلاح أول لبنة من البنات تحقيق الوحدة الوطنية ألا وهو الفرد ومن هنا تأتي أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية.

والمواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير إضافة إلى الارتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، والشراكة الحقيقية وضمن الحقوق والواجبات. وعليه، فهي ذات أهمية بمكان لأنها:

• تعمل على رفع الخلافات ومظاهر الاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يساهم في تقوية لحمة المجتمع.

• تحفظ للمواطن حقوقه، وتوجب عليه واجبات تجاه غيره من المواطنين وتجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين. وتؤدي إلى رفع الثقة بين المواطن والدولة كل منهما تجاه الآخر.

• تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات.

• تعترف بالتنوع والتعدد العرقي والديني والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي... الخ وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة.

• تمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخبا ومنتخبا للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات. ومن خلال العضوية في منظمات وهيئات المجتمع المدني.

كما أن الاهتمام بقضية المواطنة يفرضه تزايد المشكلات العرقية والدينية المنتشرة على رقعة واسعة من أقطار العالم وتفجر العنف والإبادة الدموية.

والمتتبع لتاريخ المواطنة سيجد أنها كانت نتيجة لثلاثة تحولات متداخلة ومتكاملة مرت بها التغييرات السياسية وهي:

١- إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات.

٢- المشاركة السياسية وتداول السلطة سلمية.

٣- تكوين الدولة القومية.

الأسس التي يقوم عليها مبدأ المواطنة

المواطنة من المبادئ المستقرة قانوناً وفقهاً والمؤثرة في العديد من الأوضاع القانونية، لذا تستند على مجموعة من الأسس والدعائم لتنظيم العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم البعض من ناحية، وبين الأفراد والدولة من ناحية أخرى.

وبالفعل يرتبط مبدأ المواطنة بشكل وثيق بالمشاركة في الحكم والمساواة بين المواطنين، ومن خلالهم يتحقق انتماء وولاء المواطن لوطنه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالعدل والإنصاف، وارتفاع روح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن وطنه، ودفع الضرائب، وإطاعة القوانين واحترامها كل ذلك في إطار دستور ديمقراطي أساسه الشعب مصدر السلطات، يضمن حقوق المواطنة دستورياً وقانونياً من خلال منظمات المجتمع المدني التي تسعى للتأثير على السلطة، وفي إطارها يمارس المواطن الديمقراطية والمواطنة بحرية للدفاع عن حقوقه وحياته.

وعليه فإن أهم الأسس التي تقوم عليها مبدأ المواطنة هي المشاركة في الحكم، والمساواة بين جميع المواطنين، والحرية، قبول الآخر ونشر الثقافة التعددية، وسنبيها على النحو الآتي:

أولاً: المشاركة في الحكم.

يمثل مبدأ المواطنة حجر الأساس في بناء الدولة المدنية الحديثة، ومن أهم أسس المواطنة الحق في المشاركة في الحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ممارسة الحياة السياسية، ومن المؤكد أن المشاركة تعتبر أحد أعمدة المواطنة الرئيسية التي لا تستقيم بدونها، ومن أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية كقيمة عليا، حيث أن المبدأ الديمقراطي يتفق مع مشاركة المواطن في تشكيل وتكوين المجتمع، وذلك من خلال الاقتراع الحر لاختيار نواب الشعب في السلطة التشريعية، وتتحد الإرادة المشتركة لتشكيل الديمقراطية من خلال المواطنة، وظهور دور الهيئات والمنظمات

الأهلية في طلب زيادة المواطنة وهذا يقتضى المشاركة الإيجابية من المواطنين جميعاً في صنع الديمقراطية.

ولما كانت المشاركة تعبير عن المواطنة الفعالة في المجتمع، لذا تشمل المشاركة في الحكم على سبيل المثال وليس الحصر:

١- الحق في التصويت واختيار أعضاء البرلمان والمجالس المحلية.

٢- الحق في الانضمام إلى الأحزاب السياسية.

٣- الحق في الانضمام لنقابات مهنية.

٤- الحق في التظاهر والإضراب كوسائل للمعارضة السياسية.

ثانياً: المساواة بين جميع المواطنين.

يعد مبدأ المساواة أحد المبادئ الدستورية الحديثة والركيزة الأساسية التي لا وجود للمواطنة بدونها، وقد اكتسبت فكرة المساواة صفة المبدأ القانوني منذ إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩، ووجدت مكانها وراء وضع كل قانون من قبل المشرع، بحيث يتوجب عليه أن يمنح الأفراد حقوقاً وأن يفرض عليهم التزامات متساوية، لذا أصبحت من أهم الأسس التي تقوم عليها مبدأ المواطنة وعمودها الأساسي الذي يتشكل منه حقوقها.

ولكن في مجال التطبيق العملي للقوانين، فإن المساواة لا تجد لها مكاناً في بعض القوانين وأحكام القضاء على الرغم من أن المواطنة صفة ترتب حقوق والتزامات متساوية دون تفرقة، كما ترفض التمييز العنصري أو الطائفي أو الجنسي أو الديني أو المهني أو الفكري أو الثقافي أو الاجتماعي أو الحزبي أو أي تمييز آخر يعطي الأكثر للبعض ويقلل من حقوق الآخرين، ويتطلب ذلك عدم إعفاء أي مواطن من أحكام القانون إذا توافرت في حقه شروط انطباقها.

ولأجل هذا، فإنه يمكن القول إن التجسيد الحي لاشتقاق المساواة في الحقوق من المبدأ العام تقتضي معاملة المواطنين معاملة واحدة متساوية لكافة ما يقرره القانون من حقوق وحرريات، ويندرج تحت هذه الحقوق في الأخص الحقوق السياسية نظراً لأهميتها واتصالها بالتنظيم السياسي في الدولة، ويتجلى ذلك في المساواة أمام القضاء، والمساواة في تولى الوظائف العامة، والمساواة في الانتفاع بالمرافق العامة للدولة، والمساواة أمام التكاليف العامة.

ثالثاً: الحرية.

تعد الحرية من دعائم المواطنة التي لا تستقيم بدونها في التصور الفكري، وفي التطبيق العملي، وفي المقابل هي حق للمواطن قبل الدولة يتم ممارستها في مواجهة السلطة العامة وفقاً للدستور والقانون، وبإمعان النظر نجد أن الحرية من أصعب المفاهيم التي تواجه الفكر الإنساني، ونظراً للارتباط الوثيق بين المبادئ القانونية المختلفة مثل الحرية والمساواة، حيث قال جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي (إن الحرية لا يمكن أن تبقى بغير المساواة).

لذلك لا تتحقق المواطنة إلا في وجود الحرية، فلا مواطنة بدون حرية، ولأجل هذا يرى رأي في الفقه ان المواطنة والحرية تترادف في المفهوم السياسي، والذي ينطوي على حق المواطن في المساهمة في إدارة شؤون بلده عن طريق الانتخاب والترشح وتولي الوظائف العامة، فالمواطنة لا تنحصر في حق التصويت فقط، أو حتى في الحقوق المدنية دون الحقوق السياسية، لكنها تقتضي الحرية والمساواة، والتي بدونهما لا توجد مواطنة حقيقية.

رابعاً: قبول الآخر ونشر الثقافة التعددية.

تحت المواطنة على التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر، والمقصود بالآخر هنا هو أما أن يكون فرداً مختلفاً أو مجتمعاً مختلفاً أو ثقافة مغايرة، والبعض قد يحدد الآخر على أساس عرقي أو جنسي أو أساس لغوي أو عقائدي. وغني عن البيان أن قبول الآخر ونشر ثقافة التعددية، يعتبر من المبادئ والأسس الأساسية التي لا يستقيم بدونها مبدأ المواطنة من خلال افتراض التعددية، وعدم الانحياز إلى رأي دون الآخر أو جنس دون الآخر أو عقيدة دون الأخرى. فمثلاً القبول بالآخر الديني نوع من القبول الإيجابي بالآخر صاحب العقيدة المختلفة وهو امر فرضه الإسلام على المسلمين لسنة أرادها الله في كونه... ولعل المولى عز وجل أقامها لإقامة جسور الهداية بينه وبين الآخر.

ويعتبر التعدد الثقافي أحد المصطلحات الحديثة التي صاحبت النهضة والثورة التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين. وتمثل التعددية الثقافية مفهوماً واسعاً يدخل ضمن مفاهيم تطوير المجتمعات التي عملت الدول على فكّ معادلاتها.

يُعرّف التعدد الثقافي على أنه عملية تعايش عدد مختلف من الثقافات مع بعضها البعض في المجتمع ذاته، بطريقة تجعل كل طرفٍ يحترم ثقافة الآخر ويقدرها.

وتكمن أهمية التعدد الثقافي في احتياج الناس إلى العيش معاً وفق مفاهيم متقدمة تجعل الحياة أفضل وأرقى، وهي الممارسات التي تُجلب السلام بدلاً من الحروب، ومن هنا نتمكن من قراءة التعدد الثقافي وأهمية ممارسته فعلاً وتطبيقاً، عبر الاعتراف بتغيير أشكال التعبير الإنساني في حياة كل فردٍ على حدة، مع التسليم بأن الحياة مشاركة تُعنى بالممارسة الحياتية وثقافة الفرد.